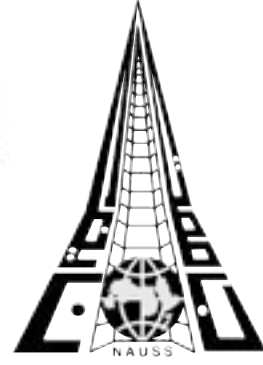


جَامِعَةُ نَافِثِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْعُلُومِ الْإِمْنِيَّةِ

كلية العلوم الاجتماعية والإدارية  
قسم علم الاجتماع



## دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء

إعداد

عبدالله بن سعيد سعد الحارثي

إشراف

د. عبدالله محمد حسنين شلبي

أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة  
في العلوم الأمنية

الرياض

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م





## كلية: العلوم الاجتماعية والإدارية - قسم علم الاجتماع

نموذج رقم (١١)

### مستخلص أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية

**عنوان الأطروحة:** دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء .

**إعداد الطالب:** عبدالله بن سعيد سعد الحارثي

**إشراف:** د. عبدالله بن محمد حسنين شلبي

**مشكلة الأطروحة:** تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية؟

**أهداف الأطروحة:** هدفت الدراسة إلى معرفة دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض. ومعرفة واقع إسهامات برامج القطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين. ومعرفة الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين. ومعرفة المشكلات التي تواجه أسر السجناء والناجمة عن دخول عائلهم السجن المؤثرة على امنهم الاجتماعي من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء. ومعرفة المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء. ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين من المسؤولين عن أسر السجناء حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة حكم النزير، طبيعة الحي السكني، ملكية السكن).

**مجتمع الأطروحة وعينتها:** تكون مجتمع الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء السعوديين وعددهم (٤٦٥) (حسب ما هو مسجل باللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهـم (تراحم)) عند تطبيق الدراسة في (مدينة الرياض وجدة)، وكانت عينة الدراسة (٢١١)، والعاملين من الأخصائيين الاجتماعيين بالسجون واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهـم (تراحم) في كل من (الرياض، وجدة) بالحصر الشامل وعددهم (١١٨) فرداً ودليل المقابلة المتعمقة للمسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وعددهم (٨) فرداً

**منهج الأطروحة وأدواتها:** استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي بالحصر الشامل لمجتمع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالسجون، وباللجنة الوطنية (تراحم)، واستخدم أداة الاستبانة لجمع البيانات، كذلك استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي لعينة من المسؤولين عن أسر السجناء، ودليل المقابلة المتعمقة بالحصر الشامل لجميع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض.

#### أهم النتائج:

- ١- أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية، وتقديم النواحي العينية، وتعزيز النواحي الاجتماعية والخاصة بالتأهيل لأسر السجناء.
- ٢- أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء، وتعلق بشركات القطاع الخاص، وكذلك الصعوبات المتعلقة بأسر السجناء.
- ٣- أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء، وتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء.
- ٤- أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم.
- ٥- أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٦- أفراد الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية يرون ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لكثير من منظمات القطاع الخاص، ويرون أن هناك خلط بين الأعمال الخيرية وبرامج المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص المقدمة لأسر السجناء.

٧- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاجتماعية) باختلاف متغير العمر، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي، ومدة حكم النزير

#### أهم التوصيات:

- ١- توعية أسر السجناء بأهمية التعاون مع منظمات القطاع الخاص والاستفادة من وسائل الدعم المقدمة لهم مثل التدريب.
- ٢- توفير المتطلبات التي تحتاجها منظمات القطاع الخاص من بيانات ومعلومات عن الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء.
- ٣- تفعيل الاتصالات بين الجهات المختصة بشؤون أسر السجناء وإدارات برامج المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص.
- ٤- العمل على إيجاد قاعدة معلومات عن أسر السجناء ودراسة احتياجاتها الفعلية ورسم الخطط اللازمة لرعاية تلك الأسر من قبل الجهات القائمة على شؤون السجناء وأسرهـم.
- ٥- الاهتمام بدعم وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لأسر السجناء بحيث تأخذ شكل تنظيمي مؤسسي له خطة وأهداف محددة بدلاً من أن تكون جهود خيرية عشوائية ومبعثرة قد تؤدي إلى الإتكالية.

## الإهداء

أهدي هذه الدراسة إلى والدتي الغالية صاحبة القلب الكبير أمد الله في عمرها ومتعها  
الله بالصحة والعافية .. لا حرمني الله من رضاها وبرها وصالح دعائها.  
ومن ثمّ، أهديتها إلى إخواني وأخواتي ينابيع العطاء الذين زرعوا في داخلي التصميم  
والإصرار وبذل قصارى الجهد لكي أحقق ما أصبو إليه.  
كما أهديتها إلى زوجتي ورفيقة دربي أم يزن التي تحمّلت في صبر وأناة كلّ معاناتي،  
وكانت بمؤازرتها مُعيناً لي بعد الله على إتمام هذه الدراسة.  
وكذلك إلى أبنائي الأعزاء يزن، وزياد، وسلمان، ودينا فلذات كبدي ونبضات قلبي  
الذين تحمّلوا في براءة الصغار تقصيري نحوهم.  
وأخيراً أهديتها إلى رجال الأمن المخلصين في بلادي المؤمنين بأنّ العمل الأمني رسالة،  
والرسالة أمانه، والأمانة مسؤولية والمسؤولية مشتركة.

الباحث

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد فأني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخراً على توفيقه بإتمام هذه الأطروحة فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما. وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام « لا يشكر الله من لا يشكر الناس »

أتقدم بالشكر اعترافاً مني بالفضل من بعدة لمن قدم لي ولزملائي من منسوبي وزارة الداخلية إتاحة الفرصة لريقي والتعلم والالتحاق بالدراسات العليا سيدي صاحب السمو الملكي الأمير / محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. والشكر والتقدير لمنسوبي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وعلى رأسهم معالي رئيس جامعة نايف العربية الدكتور / جمعان بن رشيد بن رقوش. والشكر والتقدير موصول لوالدي الدكتور علي بن حسين الحارثي الذي أثر أن يتسلح الباحث بسلاح العلم، ضمن بقائه مع كوكبة ضباط إدارته أبان فترة رئاسته للمديرية العامة للسجون.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى مدير عام السجون اللواء / إبراهيم محمد الحمزي الذي أتاح لي مواصلة دراستي وحرصه الدائم والمستمر على الرقي بعمل المديرية العامة للسجون ورفع مستوى منسوبيها علمياً وإدارياً وأمنياً لتحقيق الأهداف العامة للمديرية.

كما اخص بالشكر وعظيم الامتنان لمن اخذ بيدي طوال مشواري العلمي حتى أوصلني إلى هذه المرحلة سعادة والدي الدكتور / عبدالله بن محمد حسنين شلبي المشرف العلمي على هذه الأطروحة الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي في جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراساً متلألئاً في نور العلم والعلماء.

والشكر موصول لسعادة عميد كلية العلوم الاجتماعية والإدارية الأستاذ الدكتور / تحسين بن أحمد الطراونة ، وسعادة رئيس قسم العلوم الاجتماعية الأستاذ الدكتور / يسري سعيد حسنين، والدكتور / محمد الصغير والأستاذ محمد بن نبيل والأستاذ حسين السهلي على ما يبذلونه من جهود مشكورة في خدمة الطلاب وتشجيعهم للبحث العلمي وتسهيل المهام الأكاديمية والإدارية. والشكر موصول لسعادة الدكتور / إبراهيم بن محمد الدخيل عميد عمادة الجودة لسؤاله الدائم وحرصه وتشجيعه لإتمام دراستي. والشكر أيضاً لسعادة اللواء الدكتور / سعد بن علي الشهراني لما قدمه من دعم وتوجيهات أثناء هذه الأطروحة. والشكر موصول لكافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الذين ساهموا في تعليمي والمحكمين الذين تكرموا بتحكيم أدوات الدراسة، ومنسوبي القبول والتسجيل وإدارة الجودة وقسم التحليل الإحصائي في الجامعة.

كما أتقدم بشكري لإبائي أعضاء المناقشة لتكرمهم بإعطاء جزء من وقتهم الثمين لمراجعة الأطروحة ومناقشتها والحكم عليها وتكرمهم بإسداء الآراء والتوجيهات السديدة لسعادة الأستاذ الدكتور / أحسن مبارك طالب ، وسعادة الأستاذ الدكتور / عبد العزيز بن حمود الشثري فقد كانوا نعم الآباء في مسيرتي العلمية نهلت من مدارسهم الفكرية والعلمية وتوجيهاتهم السديدة ما يساعدي في حياتي العلمية والعملية.

والشكر موصول إلى اللواء / أحمد بن عبد الله الشهري، والعميد / مبارك بن غازي العتيبي، والعقيد / حسن بن محمد الأحمري، والعقيد / ناصر بن عبد الرحمن الزهراني والعقيد / أيوب بن حجاب بن نحيث على ما قدموه لي من دعم ومساعدة وتوجيه مدة دراستي وفي هذه الأطروحة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من تفضل علي بالمساهمة بالفكر أو بالجهد أو بالرأي وكان له دور في هذا العمل ولم أذكره راجياً من الله العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

الباحث

الكلمات (الدالة) key words

WORDS	الكلمات
Responsibility	المسؤولية
Social Programmers	المسؤولية الاجتماعية
Social Programmers of Private Sector	المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
Role	الدور
Security Enhancement	تعزيز الأمن
Social Security Enhancement	تعزيز الأمن الاجتماعي
Family	الأسرة
Prisoners' Families	أسر السجناء

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	مستخلص الدراسة باللغة العربية
ب	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ك	قائمة الجداول
ف	قائمة الأشكال
ف	قائمة الملاحق
١	<b>الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأبعادها</b>
٢	مقدمة الدراسة
٥	مشكلة الدراسة
٧	تساؤلات الدراسة
٨	أهداف الدراسة
٨	أهمية الدراسة
١٠	حدود الدراسة
١٠	مفاهيم ومصطلحات الدراسة
١٧	<b>الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة</b>
١٨	أولاً: الإطار النظري
١٨	(أ) المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
١٨	١ - مفهوم المسؤولية الاجتماعية
٢٠	٢ - مفاهيم تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص
٢٣	٣ - مراحل وأسباب تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية
٢٦	٤ - أهمية ودوافع ومبادئ المسؤولية الاجتماعية
٣٠	٥ - أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية
٣٣	٦ - أنواع وعناصر المسؤولية الاجتماعية
٣٨	٧ - العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية

الصفحة	الموضوع
٤١	٨ - نطاق مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
٤٦	٩ - عوائد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
٤٨	١٠ - تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص والتحديات التي تواجهها
٥٠	١١ - معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
٥٢	١٢ - مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض
٥٦	(ب) الأمن الاجتماعي لأسر السجناء
٥٦	١ - مفهوم الأمن الاجتماعي وخصائصه
٦٥	٢ - المشكلات التي قد تواجه أسر السجناء
٧٠	٣ - الأمن الاجتماعي لأسر السجناء
٧٩	٤ - منظمات الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية
٨٦	(ج) المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية وحماية أسر السجناء
٨٦	أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية أسر السجناء
٨٨	أهداف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية وحماية أسر السجناء
٨٩	متطلبات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية أسر السجناء
٩٠	الخدمات التي تقدمها منظمات للقطاع الخاص لأسر السجناء
٩١	(د) التوجه النظري للدراسة
٩١	١ - النظرية البنائية الوظيفية
٩٥	٢ - نظرية التبادل الاجتماعي
٩٨	ثانياً: الدراسات السابقة
٩٨	أ - دراسات عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورعاية أسر السجناء
١٠٦	ب - دراسات عن الأمن الاجتماعي
١١٠	ج - دراسات عن رعاية أسر السجناء
١١٧	د - التعقيب على الدراسات السابقة



الصفحة	الموضوع
١١٩	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
١٢٠	منهج الدراسة
١٢٠	مجتمع وعينة الدراسة
١٢٣	أدوات الدراسة ومراحل تصميمها
١٤٣	إجراءات التطبيق لجمع البيانات
١٤٣	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
١٤٦	الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها
١٤٧	أولاً: النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة .
١٥٩	ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة المقابلة.
١٦٨	ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة.
٢٢٨	الفصل الخامس: خلاصة ونتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها
٢٢٩	خلاصة الدراسة
٢٣٠	نتائج الدراسة
٢٥٧	توصيات الدراسة
٢٥٧	مقترحات الدراسة
٢٥٨	مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية
٢٦٢	قائمة المصادر والمراجع
٢٧٢	ملاحق الدراسة

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٢١	توزيع مجتمع الدراسة	١
١٢٣	حجم العينة إذا علم حجم المجتمع عند مستوى دلالة ٠,٠١	٢
١٢٨	الثبات العام لمحور النواحي المالية	٣
١٢٨	الثبات العام لمحور النواحي العينية	٤
١٢٩	الثبات العام لمحور النواحي الاجتماعية	٥
١٣٠	الثبات العام لمحور النواحي الخاصة بالتأهيل	٦
١٣٠	الثبات العام لمحور صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص	٧
١٣١	الثبات العام لمحور صعوبات تتعلق بأسر السجناء	٨
١٣١	الثبات العام لمحور صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء	٩
١٣٢	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور النواحي المالية ن = ٣٥	١٠
١٣٣	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور النواحي العينية ن = ٣٥	١١
١٣٤	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور النواحي الاجتماعية ن = ٣٥	١٢
١٣٤	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور النواحي الخاصة بالتأهيل ن = ٣٥	١٣
١٣٥	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص ن = ٣٥	١٤
١٣٦	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور صعوبات تتعلق بأسر السجناء ن = ٣٥	١٥
١٣٦	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء ن = ٣٥	١٦
١٣٧	الثبات العام لمحور المشكلات الاقتصادية	١٧
١٣٨	الثبات العام لمحور المشكلات الاجتماعية	١٨

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٣٨	الثبات العام لمحور المشكلات النفسية	١٩
١٣٩	الثبات العام لمحور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	٢٠
١٤٠	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور المشكلات الاقتصادية ن = ٣٠	٢١
١٤١	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور المشكلات الاجتماعية ن = ٣٠	٢٢
١٤٢	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور المشكلات النفسية ن = ٣٠	٢٣
١٤٢	معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات محور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ن = ٣٠	٢٤
١٤٧	توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين وفق متغير جهة العمل	٢٥
١٤٧	توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين وفق متغير المستوى التعليمي	٢٦
١٤٨	توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين وفق متغير عدد سنوات الخدمة التي قضيتها في العمل الحالي	٢٧
١٤٩	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير المسئول عن الأسرة في غياب السجين	٢٨
١٥٠	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير عمر المسئول عن الأسرة	٢٩
١٥٠	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير عدد أفراد أسرة السجين	٣٠
١٥١	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير المستوى التعليمي للمسئول عن الأسرة	٣١
١٥٢	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير العمل الحالي للمسئول عن الأسرة	٣٢

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٥٣	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير الدخل الشهري لأسرة النزير	٣٣
١٥٣	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير مصادر دخل أسرة السجن	٣٤
١٥٤	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير مدة حكم النزير	٣٥
١٥٥	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير نوعية الحي الذي تسكنه أسرة السجن	٣٦
١٥٥	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير ملكية السكن	٣٧
١٥٦	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير نوع السكن	٣٨
١٥٧	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير المكانة الوظيفية	٣٩
١٥٧	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير المستوى التعليمي	٤٠
١٥٨	توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي	٤١
١٦٩	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٢
١٧٣	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٣
١٧٧	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٤
١٨٠	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٥

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٨٤	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق شركات القطاع الخاص مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٦
١٨٧	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٧
١٩٠	استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٨
١٩٤	استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والمؤثرة على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٤٩
١٩٧	استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والمؤثرة على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٥٠
٢٠٢	استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والمؤثرة على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٥١
٢٠٤	نتائج اختبار « ت » : « One Sample T-test » للفروق حول المتوسط الفرضي	٥٢
٢٠٥	استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات محور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة	٥٣
٢٠٩	نتائج اختبار « ت » : « One Sample T-test » للفروق حول المتوسط الفرضي	٥٤
٢١٠	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف العمر	٥٥
٢١١	نتائج اختبار LSD للفروق بين فئات العمر	٥٦

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٢١٣	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف عدد أفراد الأسرة	٥٧
٢١٥	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف المستوى التعليمي	٥٨
٢١٦	نتائج اختبار LSD للفروق بين فئات المستوى التعليمي	٥٩
٢١٧	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف الدخل الشهري	٦٠
٢١٨	نتائج اختبار LSD للفروق بين فئات الدخل الشهري	٦١
٢٢٠	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف مدة حكم النزيل	٦٢
٢٢٢	نتائج اختبار LSD للفروق بين فئات مدة حكم النزيل	٦٣
٢٢٣	نتائج « تحليل التباين الأحادي » ( One Way ANOVA ) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف طبيعة الحي السكني	٦٤
٢٢٤	نتائج اختبار LSD للفروق بين فئات طبيعة الحي السكني	٦٥
٢٢٦	نتائج اختبار « ت » : Independent Sample T-test للفروق في متوسطات إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير ملكية السكن	٦٦

## قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٣٤	هرم كروول Carroll للمسؤولية الاجتماعية	١
٣٧	استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية	٢

## قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٢٧٣	قائمة بأسماء المحكمين لأدوات الدراسة	١
٢٧٤	دليل المقابلة مع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية	٢
٢٩٥	استبانة الأخصائيين الاجتماعيين	٣
٣٠٣	استبانة المسؤولين عن أسر السجناء	٤

# الفصل الأول

## مشكلة الدراسة وأبعادها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مفاهيم ومصطلحات الدراسة



# الفصل الأول

## مشكلة الدراسة وأبعادها

### مقدمة الدراسة

تعد المملكة العربية السعودية من أقدم البلدان العربية التي اهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية ثقافة و ممارسة ، ولم يأت هذا الاهتمام من الدولة والقطاع الحكومي فقط، إنما أظهرت الكثير من الشركات العاملة في القطاع الخاص في المملكة قدرا متميزا من الممارسات المسؤولة اجتماعيا. ولعل الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المملكة يعود لوجود خلفية دينية قوية لدى رجال الأعمال حفزتهم على ممارسة العمل التطوعي والخيري، والذي أصبح منتشرًا بشكل كبير في المملكة ومنظم من طرف مؤسسات تابعة للدولة وأخرى خاصة شكلتها بعض الشركات العاملة في القطاع الخاص.

«حيث تخصص أغلب شركات القطاع الخاص الكبيرة مبالغ سنوية للأعمال الاجتماعية والتطوعية، تهدف من خلالها إلى مساندة عملية النمو المجتمعي (رد الجميل للمجتمع)، وتحقيق سمعة اجتماعية حسنة لدى العملاء والزبائن المحتملين، وغالباً ما يكون اختيارها للمبادرات التي تساندها وترعاها اختياراً عشوائياً قائماً على البريق الإعلامي لتلك المبادرات، أو على الضغط والإلحاح بطلب الدعم من القائمين عليها» (Konkolewsky,2002.P.45).

«ويكتسب الدور الاجتماعي للقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تحلي الحكومات عن كثير من أدوارها الخدمية التي صاحبها برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع، في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وكان متوقفاً مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، لكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضاً استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضاً انتماء

العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات . كما أن كثيراً من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي و وطني وإنساني يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليست عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها»(Allison,2012,P.102)، وكل ذلك يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وللمسؤولية الاجتماعية دور مهم في حياة الشعوب والمنظمات والأفراد، فهي تعد بمثابة المبادرة التي تتخذها الشركة لتعظيم صورتها الذهنية في أذهان عملائها، وكلما كانت هذه المبادرة فعالة كلما أدى ذلك إلى خلق صورة ذهنية طيبة لدى عملائها. ولكي تكون الشركة فعالة يجب عليها إدراك مسئوليتها الاجتماعية تجاه عملائها والمجتمع الذي هي جزء منه.

وتعد الصورة الذهنية من المؤشرات الهامة الدالة على فعالية المسؤولية الاجتماعية للشركة لأنها مقياس شامل لقدرتها على إحداث تغيير إيجابي ملموس يدركه عملاؤها في المجتمع.

وترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات بتحقيق الأمن الاجتماعي، الذي يتمثل في أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الأفراد والأسر في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلم الاجتماعي.

«حيث تعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكميل العمل الحكومي وتدعيمه عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توسيعها. كما تساهم في توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به إدارة الشركات من مرونة وقدرة على الحركة السريعة، وكل ذلك ينمي بدوره الإحساس بالمسؤولية وبالشعور بقضايا الوطن والأمة ويضعف الوازع المادي والفردية الذي يرافق في العادة برامج التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي» (Smith,2012,P.145).

«والمملكة العربية السعودية من الدول التي تأصلت فيها المسؤولية الاجتماعية من خلال التزامها بمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعد من المبادئ الأساسية التي حثت عليها الشريعة الإسلامية السمحاء، وهيات هذه الأسس الراسخة لانطلاق المسؤولية الاجتماعية على قواعد وأصول صحيحة» (الحارثي، ٢٠٠٩م، ص ٣).

حيث يسهم القطاع الخاص بدور كبير في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاركته المادية وغير المادية في مختلف أنشطة العمل الاجتماعي ، «ومن أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص بفعالية ما يلي :

١ - الخدمات والمساعدات الاجتماعية : ومنها التبرع للجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء المملكة.

٢ - دعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام .

٣ - خدمات الرعاية الصحية للمواطنين : وتشتمل على تبرعات أصحاب الأعمال لإنشاء مستشفيات خاصة ووحدات لغسيل الكلى وأمراض القلب والأورام ، والتكفل بعلاج بعض المرضى .

٤ - الخدمات التعليمية والتدريبية : ومنها الإسهام في إنشاء الكليات الأهلية التي أقيمت في بعض مناطق المملكة، وإنشاء مجتمعات لمدارس التعليم العام ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ببعض المناطق ، والإسهام في تأهيل وتوظيف الشباب السعودي، وتخصيص منح للطلاب غير القادرين مادياً، ورعاية الموهوبين والمتفوقين .

٥ - المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة : ومنها مساهمة أصحاب الأعمال في تكاليف إنشاء بعض الطرق السريعة في عدد من مناطق المملكة وقد كانت مواقعها قبل الإنشاء مصدراً للحوادث المرورية، والمشاركة في تنفيذ وتشغيل بعض الخدمات والمرافق العامة كالحدايق والمنتزهات والأسواق». (الحارثي، ٢٠٠٩م، ص ١١)

ومن هذا المنطلق يتبين لنا واجب وأهمية تكاتف الجهود للمشاركة الفعالة، من جانب القطاع الخاص، للمساهمة في خدمة المجتمع ورعاية الفئات الخاصة التي تحتاج إلى الرعاية ومن هذه الفئات أفراد أسر السجناء وتوفير الأمن الاجتماعي لهم، حيث يلاحظ أنهم في أحوجما يكونون إلى الرعاية بصورة تفوق غيرهم من الأفراد، وذلك نظراً لدخول عائل هذه الأسر إلى المؤسسات الإصلاحية. ومن واجب القطاع الخاص انطلاقاً من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وباعتباره من القطاعات الهادفة للربح أن يسهم في رعاية هذه الأسر بصورة تكفل تلبية احتياجاتها.

## مشكلة الدراسة

أن تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، ومعيار الأمن منوط بقدره المؤسسات الحكومية والأهلية في الوقاية من الجريمة؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفقتها الحامي والأمين على حياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم. ولذلك، فالأمن الاجتماعي مسؤولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الدولة من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية أخرى. لذا كانت المسؤولية الاجتماعية التي تنامي الوعي بها من تنامي الوعي بأهمية الأمن الاجتماعي لتحقيق مناخ ملائم وموات لهذه الشركات فمع انتشار القطاع الخاص برزت الحاجة لإشراكه جنباً إلى جنب مع الدولة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالبعد الاستراتيجي طويل الأجل.

ولذا برزت المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يؤسس لفكرة الشركة المواطنة التي أصبحت مطالبة بما هو أكثر من مجرد العمل الخيري والتطوعي، فاحتضنت الكثير من الشركات السعودية ممارسات المسؤولية الاجتماعية كشكل من أشكال الممارسات الإدارية الحديثة التي تحقق النفع لكل أصحاب المصلحة على حد سواء، ولا شك أن هذا الاحتضان ما كان له أن يرى النور لولا جهود الدولة في مجال تشجيع ممارسة المسؤولية الاجتماعية ووجود جهة تنظم أداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحقق التعاون والتكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة (الحارثي، ٢٠٠٩م، ص ١٠).

وبالتالي فقد تبنى القطاع الخاص عدداً من الأساليب والبرامج الذي يسعى من خلالها إلى حماية المجتمع من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع وسلامته، وحيث تعد الأسرة كوحدة اجتماعية قد تكون أحد (ضحايا الجريمة) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تعاني من مشاكل متعددة، فالمجرم أياً كان تنوع جريمته ودرجتها لا بد أنه ينتمي (في الغالب) لأسرة معينة، وقد يجلب بجرمه بعض المشاكل لأسرته، ولا شك أن هذه المشاكل تكون أشد وقعاً إذا كان هذا الشخص هو المعيل لأسرته، حيث يترتب على سجنه ترك واجباته ومسئولياته نحو أسرته مما يترتب عليه عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية التي قد تؤثر على الأسرة ما لم يقدم لها المساعدة من قبل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية ولذا سنت القوانين والتشريعات المنظمة لحماية أفراد تلك الأسر وحفظ أمنهم الاجتماعي.

فقد حرصت المملكة العربية السعودية على وضع نظام يضمن تقديم الأمن والإعانة والرعاية لأسر السجناء، وهذا ما أكدته القرار الوزاري رقم ٤٣٠٨ لسنة ١٣٩٨ هـ بشأن الموافقة على لائحة الرعاية الاجتماعية والنفسية في الإصلاحات، الذي تضمن ضمن بنوده أهمية العمل على حماية أسرة السجين وتوفير الأمن الاجتماعي لها، وتقديم المعونة اللازمة لها بما يكفل الحياة الكريمة، ويبعدها عن الجريمة والانحراف (الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للسجون، [www.pgd.gov.sa](http://www.pgd.gov.sa)).

وحيث يعد الدور الذي تقوم به منظمات القطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لهذه الأسر دعم قائم على بعض المساهمات من باب الأعمال الخيرية لا تكفي احتياجاتهم، وهو ما بينته بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال حيث أشارت إلى أن دور القطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لهذه الأسر لا يكفي مثل دراسة المغيصب (٢٠٠٤م) والتي توصلت إلى أن غالبية العينة من أسر السجناء أفادوا بعدم كفاية دور الشركات الخاصة في تقديم الرعاية الخاصة بأسر سجناء المؤسسات الإصلاحية، ودراسة دافيس Davis (٢٠١٠م) أن الدولة وعبر قوانينها يمكن لها أن تعزز من وجود دور فعال لمؤسسات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء من تقديم العديد من الخدمات المختلفة لهم، ودراسة الثقفي، (٢٠٠١م) التي أشارت نتائجها إلى أن الغالبية من المسؤولين عن أسر النزلاء يتصفون بتدني مستوياتهم المادية والتعليمية وهناك دراسة الدوسري، (٢٠٠٧م)، حيث تبين مشكلات أسر سجناء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها، وانخفاض دخل أسر النزلاء بعد دخول عائلها السجن، كما أظهرت النتائج أن الجمعيات الخيرية تعتبر أكبر داعم لهذه الأسر، يليها وزارة الشؤون الاجتماعية.

مما يتطلب أن ينهض المجتمع بمسؤولياته تجاه رعاية هذه الأسر كإجراء وقائي، لما لهذا الإجراء من الأهمية والضرورة وقيام منظمات القطاع الخاص بدورها نحو تلك الأسر يضمن من جهة دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، ومن جهة أخرى المساهمة في سد احتياجات تلك الأسر ومتطلباتهم الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي لتلك الأسر.

ونظراً لإهمال الدراسات في المملكة العربية السعودية لأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من القطاع الخاص والموجهة لأسر السجناء، كانت الدراسة الحالية والتي يمكن تحديد مشكلتها من خلال التساؤل الرئيس التالي:

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية؟

## تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيس، والذي تفرع من خلاله التساؤلات التالية:

- ١ - ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض؟
- ٢ - ما واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين؟
- ٣ - ما الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين؟
- ٤ - ما المشكلات التي تواجه أسر السجناء والناجمة عن دخول عائلهم السجن المؤثرة على أمنهم الاجتماعي من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء؟
- ٥ - ما المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء؟
- ٦ - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين من أسر السجناء حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة حكم النزير، طبيعة الحي السكني، ملكية السكن)؟

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء، وذلك من خلال ما يلي:

- ١ - معرفة دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولية بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض.
- ٢ - دراسة واقع إسهامات برامج القطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين.
- ٣ - معرفة الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين.
- ٤ - معرفة المشكلات التي تواجه أسر السجناء والناجمة عن دخول عائلهم السجن والمؤثرة على أمنهم الاجتماعي من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء.
- ٥ - معرفة المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء.
- ٦ - معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين من أسر السجناء حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة حكم النزير، طبيعة الحي السكني، ملكية السكن)

## أهمية الدراسة

### ١ - الأهمية النظرية:

استمدت هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناوله المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء، ويمكن توضيح الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال ما يلي:



- ١ - أهمية دراسة التطور النظري الخاص بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأمن الاجتماعي.
- ٢ - تسهم الدراسة الحالية في إثراء الجانب المعرفي الخاص بالمسؤولية الاجتماعية والأمن الاجتماعي.
- ٣ - يمكن أن تكون هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى تقيس أهمية دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء ودراسة متغيرات أخرى غير المتغيرات التي تناولتها الدراسة الحالية.
- ٤ - تقديم إضافة إلى المكتبة العربية بشكل عام، والمكتبة بالملكة العربية السعودية بشكل خاص، تتعلق بموضوع برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال تعزيز الأمن الاجتماعي ورعاية أسر السجناء، حيث توفر هذه الدراسة قدراً من المعلومات عن هذا الموضوع، وذلك لندرة الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا المجال .

## ٢- الأهمية العملية:

تمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال:

- ١ - أهمية نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي من قبل شركات القطاع الخاص ودعم هذا الموضوع بشكل مستمر لتفعيل البرامج الاجتماعية الهادفة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة لدعم والرعاية.
- ٢ - قد تخدم نتائج هذه الدراسة الجهات ذات الاختصاص مثل مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسره (تراحم) وجهات حكومية وأهلية أخرى. لتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة بحيث تأخذ شكل تنظيمي مؤسسي له خطة وأهداف محددة بدلاً من أن تكون جهود خيرية عشوائية ومبعثرة قد تؤدي إلى الإتكالية.



## حدود الدراسة

### ١ - الحدود البشرية:

تتمثل في:

- أ- المسؤولين عن أسر السجناء بمدينة الرياض وجدة.
- ب- الأخصائيين العاملين بالسجون واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسراهم (تراحم) بمدينة (الرياض وجدة).
- ج- المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية.

### ٢ - الحدود الزمنية:

تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال العام ١٤٣٦هـ.

### ٣ - الحدود المكانية:

تمثلت في مدينة الرياض وجدة بالمملكة العربية السعودية.

### ٤ - الحدود الموضوعية:

تمثلت في دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

## مفاهيم ومصطلحات الدراسة

المسؤولية (Responsibility):

المسؤولية في اللغة:

جاء في مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤م) أن المسؤولية في اللغة «حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، ويقال أنا بريء من مسؤولية هذا العمل» ص ٤١١.

## التعريف العلمي:

يعرف بيصار (١٩٩٣م) المسؤولية بأنها «حالة للمرء يكون فيها صالحاً للمؤاخذه على أعماله ملزماً بتبعاتها المختلفة». ص ٢٢٥.

## التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث المسؤولية إجرائياً بأنها التزام شركات القطاع الخاص بأداء واجباتها تجاه تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع بشكل عام، وأسر السجناء بشكل خاص.

## ٢ - المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility):

### التعريف الاصطلاحي:

يرى عارف (٢٠٠٩م) المسؤولية الاجتماعية على أنها «المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها، وفيها يكون الفرد مسئولاً ذاتياً عن الجماعة؛ أي أنه مسئول أمام ذاته، أو هو في الحقيقة مسئولٌ وصورة الجماعة منعكسة في ذاته» ص ٢٥.

ويرى الخشروم (٢٠١٢م) أن المسؤولية الاجتماعية «مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والتي تسعى إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها» ص ١١٠.

### التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث المسؤولية الاجتماعية إجرائياً على أنها حرص القطاع الخاص على التفاعل والمشاركة فيما يدور أو يجري في محيطها الاجتماعي من ظروف أو أحداث وتغيرات، على نحو يضمن دعم الأمن الاجتماعي للفئات المحتاجة لدعم والمساندة لتغلب على .

### ٣ - القطاع الخاص (Private Sector):

التعريف العلمي:

عرف الشقاوي (١٤٢٢هـ) القطاع الخاص بأنه «المؤسسات والشركات والهيئات التي تزاول «النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية» ص ٢.

التعريف الإجرائي:

المقصود بالقطاع الخاص في هذه الدراسة كل الشركات والمؤسسات المملوكة للأفراد أو المجموعات في المملكة العربية السعودية.

### ٤ - المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص (Social Responsibility of Private Sector):

التعريف العلمي:

يعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة يعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: «هي الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي بما يساهم في التنمية الاقتصادية، ويحسن نوعية حياة القوة العاملة وأسرههم، بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام (<http://www.wbcsd.org> تاريخ الاسترجاع ١٤ / ١٢ / ١٤٣٥هـ).

كما يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها: «الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد» (<http://www.worldbank.org>) تاريخ الاسترجاع ١٤ / ١٢ / ١٤٣٥هـ).

وعرف مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي بأنها: «مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به، مع التصرف بمسؤولية بدوافع دينية

وأخلاقية، ولتعزير مكانتها التنافسية في مجال نشاطها» ( مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض «تحرير المسؤولية الاجتماعية»، ١٤٣١هـ، ص ١٥).

ويوضح هذا التعريف المهتمات التالية للقطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية :

١ - المهمة الداخلية : ترتبط بموظفي هذه المنشآت والسعي لتحسين ظروف عملهم والارتقاء بمستوى معيشتهم .

٢ - المهمة الخارجية : وتتمثل في مساهمة المنشآت في تحقيق التنمية المستدامة لكل أفراد وفئات المجتمع من خلال الرقي بمستوى معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ... الخ.

٣ - المهمة الرقابية : ترتبط بأداء شركات ومؤسسات القطاع الخاص لإعمالها بما لا يضر بالمجتمع الذي تعمل فيه .

التعريف الإجرائي:

المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في هذه الدراسة الأفعال التي تتخذها شركات ومؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية لرعاية أسر السجناء وتوفير الأمن الاجتماعي لهم.

٥ - الدور (Role):

الدور في اللغة: عرف أنيس (١٤١٠هـ) الدور بأنه: «دار يدور دوراً، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد». ص ٣٠٣.

التعريف العلمي:

يعرف ناصر (١٩٩٣م) الدور على أنه «السلوك المتوقع من الفرد، حيث أنه النموذج الذي تتطلبه مكانة الفرد في المجتمع» ص ١٠٤.

ويعرف المطيري (٢٠٠٥م) الدور هو «مجموعة من الأنشطة السلوكية التي تحقق ما هو متوقع من الفرد أو المؤسسة من مواقف معينة ومن زاوية التفاعل الاجتماعي، فالدور سياق

مؤلف من مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعلي اجتماعي، ويعتمد دور الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين فيها بحيث نجده يتغير لحدوث أي تغيير فيها». ص ٢٠.

### التعريف الإجرائي:

المقصود بالدور في هذه الدراسة نمط من الأفعال أو التصرفات تقوم بها شركات القطاع الخاص من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية لتعزيز الأمن الاجتماعي.

## ٦ - تعزيز الأمن (Security Enhancement):

### الأمن في اللغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور (د.ت): «أمن» الهزمة، والميم، والنون: أصلان متقاربان أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة. ومعناها: سكون القلب، والآخر: التصديق» (ج ١، ص ١٣٣).

وقال الراغب الأصفهاني (د.ت) أن «أصل الأمن: طمأنينة النفس، وزوال الخوف، والأمن، والأمانة، والأمان في الأصل: مصادر، ويجعل الأمان تارة: اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسماً لما يؤمن عليه الإنسان نحو قوله تعالى *يُؤْتِيهِم مَّا يُغْنِيهِمْ وَيُؤْتِيهِم مِّنَ الرِّيحِ قَنَاطِيرَ إِثْمَانٍ* [الأنفال: ٢٧]، أي: ما ائتمتم عليه» ص ٣٢.

### التعريف العلمي:

يعرف عبود (١٩٩٨م) تعزيز الأمن على «أنه ثمرة الجهود المبذولة والمشاركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي من الجرائم». ص ٣.

كما يعرف القحطاني (٢٠٠٦م) أنه «مجموعة من الوسائل والعمليات التي تلجأ إليها الجماعة للتحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية». ص ٨٠.

## التعريف الإجرائي:

المقصود بتعزيز الأمن في هذه الدراسة صيانة أسر السجناء من خلال الأنشطة والبرامج التي تبذلها شركات ومؤسسات القطاع الخاص من منطلق مسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات هذه الأسر وحمايتها من الانحراف والوقوع في براثن الجريمة.

## ٧ - تعزيز الأمن الاجتماعي (tnemecnahne ytiruceS laicoS):

### التعريف العلمي:

وينظر ويثرز (Withers.2007) إلى تعزيز الأمن الاجتماعي على أنه «التنظيم الذي يهدف إلى مساعدة الإنسان على مقابلة احتياجاته الذاتية والاجتماعية ويقوم هذا التنظيم على أساس تقديم الرعاية عن طريق الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية». ص ١٢.

### التعريف الإجرائي:

المقصود بتعزيز الأمن الاجتماعي في هذه الدراسة أن تعيش أسرة السجن وتحمي حياة اجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة، بعيداً عن الأخطار الداخلية التي قد تتحداهم كالأخطار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تنجم عن دخول عائلهم للسجن.

## ٨ - الأسرة (ylimaF):

### التعريف العلمي:

عرف عبد الباقي (١٩٨٠م) الأسرة على أنها «مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج والدم والاصطفاء أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة، ومتفاعلة يتقاسمون الحياة الاجتماعية كل مع الآخر، ولكل من أفرادها دوراً اجتماعياً خاصاً به ولهم ثقافتهم المشتركة» ص ٧.

كما عرف مرسي (٢٠٠٣م) الأسرة على أنها «جماعة اجتماعية نواتها امرأة ورجل بينهما عقد زواج شرعي وأبناء وقد تمتد أفقياً أو رأسياً» ص ٣٢.

التعريف الإجرائي:

المقصود بالأسرة في هذه الدراسة مجموعة الأشخاص الذين ارتبطوا بروابط الزواج مكونين حياة معيشية متفاعلة، ولكل فرد منها دور اجتماعي خاص به.

٩ - أسر السجناء (srenosirP (seilimaF):

التعريف العلمي:

تعرف الفريخ (٢٠٠١م) أسر السجناء على أنها «أسر حرمت من الأشخاص الذين يقومون بإعانتهم أو أشخاص ينتمون إليهم بسبب دخولهم السجن لأسباب مختلفة» ص ٦٩٦.

التعريف الإجرائي:

تعرف أسر السجناء في هذه الدراسة على أنها الأسر التي حرمت من عائلهم ومن يقوم على رعايتهم وإعانتهم وتوفير متطلبات الحياة الأسرية الكريمة لهم بسبب دخول هذا العائل السجن.

## الفصل الثاني

### الخلفية النظرية للدراسة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة



# الفصل الثاني

## الخلفية النظرية للدراسة

### أولاً: الإطار النظري

#### أ- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

##### ١- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالعقد الاجتماعي حيث أنها تستند إلى نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، التي تنظر للعلاقة على أنها بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع. فقد ركز هذا التعريف على العلاقة ما بين الطرفين والمتمثلة بالعقد الاجتماعي والذي ينظر إليه الفلاسفة والمنظرون الاجتماعيون على أنه تعهد والتزام وأعراف ما بين المنظمة والأفراد، مع الإشارة ضمناً إلى أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا نظام فرعي أو جزء، وبما يحقق الالتزامات والمهام المتفق عليها ضمناً نحو من العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة السائدة في عموم المجتمع المعني إسعاد المجتمع. (البكري، ٢٠٠١، ص ٢٤)

إن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي قيام منظمات القطاع الخاص بتنفيذ الأنشطة الاجتماعية الملزمة بها اختيارياً أو بنص القانون لخدمة أصحاب المصالح سواء داخل المنظمة أو خارجها وكذلك البيئة المحيطة بالمنظمة، وذلك بغض النظر عن العوائد الاقتصادية التي سوف تتحقق للمنظمة في الأجل القصير أو على المدى البعيد». (ممدوح، ٢٠١٠م، ص ٣٦٩).

كم تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام متخذي القرارات في الشركات والمؤسسات للقيام بالتصرفات التي تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، ومثال ذلك تحقيق الرقابة على السلع التي ينجم عنها أضرار للمنتج واستخدام الإمكانيات المتاحة للمنظمة في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع وتقديم المنح الدراسية وتدريب العاملين في المجتمع بالإضافة إلى تقديم التبرعات. (آل مترك، ٢٠١٠م، ص ١٠)

كما يراها عبدالباسط (٢٠١٠م) بأنها: «جميع المحاولات التي تساهم في تطوع منظمات القطاع الخاص لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فهي تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم». ص ١٣٠

وأوضح عمر (٢٠١٣م) أن المسؤولية الاجتماعية هي «مسئولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وأن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة، وأن يضع في اعتباره القوانين المتعلقة ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك». ص ٤٥.

وأوضح أبو النصر (٢٠١٥م) أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي «استمرار التزام الأعمال التجارية بالسلوك من الناحية الأخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة القوى العاملة وعائلاتها وأيضاً المجتمع المحلي والمجتمع عموماً، ولذلك يجب على الأسواق والشركات العالمية المنافسة أن تعترف بمسئوليتها تجاه واجباتها التقليدية والقانونية لكي تحصل على ميزة تنافسية وتضمن سمعة طيبة لنفسها». ص ٣١.

ويرى الباحث من وجهة نظرة أن هذا التعريف السابق قد بلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في مطلبين يجب أن تلتزم بهما منظمات الأعمال أمام المجتمع وهما:

الأول: مسؤولياتها المباشرة عما قد تلحقه بالبيئة من أضرار بسبب ممارستها لنشاطها، سواء كانت تلك الأضرار منظورة أو غير منظورة.

الثاني: مسؤولياتها عن علاج بعض المشكلات الكامنة أصلاً في المجتمع ولا دخل للمنظمة في وجودها، فالمجتمع الذي تعمل فيه المنظمة قد يعاني من بعض المشكلات كمشكلة الأمية والصحة وخلافه.

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية كانت نتاجاً للاتجاهات الحديثة في الإدارة التي تقيس مدى نجاح المشروع ليس فقط بالمعايير المالية ولكن بمدى تحملها التزاماتها تجاه المجتمع من خلال تخصيص جزء من الموارد والأرباح لتحسين نوعية الحياة والارتقاء

بمستوى المعيشة في المجتمع ، حيث يحدد الباحثون محورين لهذه المسؤولية خارج المؤسسة، وهي الدور والأثر الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي وعلى الأخص الذي تقع فيه المنشأة، والمساهمة في تنميته ثم الأثر الاجتماعي على المستوى المجتمعي الأكبر، بزيادة الإنتاجية والفائض الاقتصادي، والمشاركة في تقديم الخدمات على هذا المستوى وفي بناء البنى التحتية وحماية البيئة. وتختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسئولياتها وواجباتها حيال مجتمعتها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع، ويرى آخرون أنها صورة من الالتزام الطوعي للشركات بدورها في خدمة المجتمع، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم.

## ٢- مفاهيم تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص

بجانب ما تم استعراضه من مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية فان هناك العديد من المفاهيم الأخرى ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية ولعل من أبرزها ما يأتي :

### أ - مفهوم حوكمة الشركات:

يرتكز مفهوم الحوكمة على ضبط كافة العمليات والقرارات الصادرة عن الشركات وفق ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها في مناطق عمل الشركات وعليه فان مفهوم الحوكمة يتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسؤوليات الشركة تجاه قطاع أصحاب المصلحة من المستثمرين والمساهمين ولذلك فان عنصري الإفصاح والشفافية يعدان ركيزتين أساسيتين في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال.

### ب- مفهوم المواطنة للشركات:

تصدر المسؤوليات الاقتصادية والقانونية ابرز أوليات مسؤوليات الشركات والتي من خلالها تستطيع البقاء في الوسط التي تعمل فيه وتجنبي منه الأرباح إلا إن مفهوم المواطنة يقتضي

ان تعمل الشركات كـ «مواطن كبير» تعي وظيفتها الحقيقية في المجتمع بحيث لا تنحصر على ممارسة أعمالها التي تأسست من أجلها .

إن مفهوم المواطنة يقتضي ان تؤدي الشركات مهمتها المتكاملة تجاه مجتمعها بوصفها - فردا صالحا- ينطلق من قيم مجتمعها وبالتالي تتولى تقديم مشاركات فعالة وإيجابية تسهم في تحسين المجتمع وتطويره بحسب التخصص والإمكانيات المتاحة ولا يقتصر مفهوم المواطنة للشركات على النطاق الجغرافي الذي نشأت فيه بل يتجاوزه إلى كافة المناطق التي تعمل فيها ومن هنا نشأ مفهوم "المواطنة العالمية للشركة الذي ظهر كاتفاقية عالمية التزمت بتوقيعها (٣٤) شركة عالمية في المنتدى الاقتصادي العالمي بنيويورك عام ٢٠٠٢م

### ج- مفهوم الاستدامة للشركات:

ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا بمفهوم «التنمية المستدامة» ففي عام ١٩٨٧م خلص تقرير «برونتلاند» إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد حيث انه يتسبب في نفاذ الموارد الطبيعية وإيذاء المجتمع وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدره الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر رئيسية وهي : حماية البيئة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

### د- مفهوم الاستثمار المسئول اجتماعياً:

يعني هذا المفهوم بتوجيه الاستثمار إلى الشركات التي تمارس مهمة المسؤولية الاجتماعية وبالرغم من انه ظهرت بدايات التطبيقات العملية لهذا المفهوم في السبعينيات من القرن العشرين من خلال حصر بعض الاستثمارات والمحافظ المالية على الشركات ذات المناشط النظيفة واستبعاد شركات الخمور والتبغ والأسلحة وغيرها من تلك التي تطرح منتجات وخدمات ضارة من النواحي الصحية والاجتماعية الا انه وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين تم إدراج العديد من القضايا ذات الاعتبارات البيئية والحقوقية وقضايا الحوكمة ضمن مفهوم

الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا وتم - لهذا الغرض - تطوير العديد من المؤشرات التي يتم قياسها لدى الشركات بغية إدراجها في بعض المؤشرات المالية المسؤولة اجتماعيا مثل مؤشر داو جونز. إن حجم الأصول في الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا قفز من (٧, ٢٢) بليون دولار عام ١٩٩٧م إلى (٥, ٢٢٥) بليون دولار في عام ٢٠٠١م بزيادة بلغت (٩٠٠٪) خلال الأربع السنوات أما على مستوى الصناديق الاستثمارية فهناك العديد من الصناديق المتخصصة في الاستثمار في الشركات المسؤولة اجتماعيا ولعل من أبرزها صندوق دوميني للاستثمارات الاجتماعية حيث وصل حجم الاستثمارات فيه (٢) بليون دولار.

#### هـ- مفهوم التسويق المسئول اجتماعيا:

يعد هذا المفهوم من احداث المفاهيم التي تتعلق بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات كما إن مفهوم التسويق المسئول اجتماعيا يتمثل في الفلسفة التسويقية التي تنص على أن الشركة يجب ان تأخذ في حسابها ما هو في مصلحة المستفيد والمستهلك النهائي ويندرج تحت ذلك عمليات تسعير المنتجات والخدمات بالإضافة إلى تسويق المنتجات وترويجها بما لا يضر بمصالح المستهلكين وذويهم ولا سيما من النواحي الدعائية التي يجب تراعي القيم والمعتقدات السائدة في المجتمعات المحلية ويندرج ضمن هذا المبدأ مفهوم التسويق الخير والذي يتركز حول ربط الجهود التسويقية بدعم الجهات والمؤسسات الخيرية مقابل تنشيط مبيعات المنتجات والخدمات. (مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض، تحرير المسؤولية الاجتماعية، ٢٠٠٩م، ص ١٦).

ومن خلال ما تقدم من مفاهيم عن المسؤولية الاجتماعية فيرى الباحث أن ممارسات شركات ومؤسسات القطاع الخاص لمناشط المسؤولية الاجتماعية وبرامجها يجب أن لا تختزل في مفهوم دون الآخر بل من الضروري والملح أن يتم التعامل مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفقا للمبدأ الشمولي والمتكامل لهذا المفهوم.

### ٣- مراحل وأسباب تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

#### أ- مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن، فلقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع تطور الإدارة، حيث كانت الإدارة التقليدية تحدد إطار المسؤولية الاجتماعية في مجال الاهتمام بالقيم الاقتصادية فقط

وحقيقة الأمر أنه ما يقرب منذ نصف قرن مضى، لم يكن اصطلاح المسؤولية الاجتماعية هو أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر الإداري، فقد ورد هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٢٣م، حين أشار شلدون Sheldon إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وإن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند إعداد وظائفها المختلفة. وبدأ المفهوم يلفت أنظار الباحثين بالجامعات ودوائر البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج، بل شارك القضاء الأمريكي في هذا المجال بما أصدره من أحكام ذات مغزى ودلالة حول أهمية وفاء منظمات الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية. ولعل المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا والتلوث البيئي الناجم عن أفعال عرضية أو مقصودة وغيرها من الأسباب وما صاحبها من احتجاجات ونداءات من النقابات العمالية وجمعيات الضغط المختلفة (البكري، ٢٠٠١، ص ص ٢٠-٢١)

أما مراحل تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، فقد مرت بثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

١ - مرحلة إدارة تعظيم الأرباح للفترة من ١٨٠٠-١٩٢٠م: في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية وأن النقود هي الأكثر أهمية وأن ما هو جيد لي هو جيد للبلد.

٢ - مرحلة إدارة الوصاية للفترة من أواخر العشرينيات حتى بداية الستينيات من القرن العشرين: وفيها أن المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية

ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين وأن النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضاً، وأن ما هو جيد للشركات جيد للبلد.

٣- مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر: في هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، وهذا يحقق المصلحة الذاتية المستنيرة لشركات الأعمال ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، وأن ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد. (نجم، ٢٠٠٦م، ص ١٢٧-١٢٨).

وقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة لشكل مدونات ودساتير أخلاقية، وقد بدأت منشآت الأعمال بصياغتها وتبني بنودها، وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات منظمات الأعمال ورسالتها بشكل صريح ولافت للنظر (الغالي والعامري. ص ٥٩-٦٠).

ونتيجة لما سبق من مراحل تطور فيرى أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أكثر نضوجاً كفكرة نظرية وأقوى حضوراً على أرض الواقع كمارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنظمات الدولية خاصة تلك التي تهتم بما يسمى بالتنمية المستدامة، وفي ظل تلك الآراء والاتجاهات الجديدة أصبح لزاماً على مشروعات الأعمال أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته، وأصبحت المنظمات ملزمة سواء من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الرأي العام سواء بالوفاء بأشكال مختلفة من مسؤولياتها الاجتماعية مع العمل في نفس الوقت على إعلام الأطراف المعنية بأشكال ذلك الأداء الاجتماعي والإفصاح عن نتائجه. (آل مترك، ٢٠١٠م، ص ١٥).

وحديثاً بدأ المستهلكون يظهرون اهتمامهم حول المسؤولية الاجتماعية، ففي مايو ٢٠٠١م بدأت ISO دراسة جدوى حول وضع معايير تعني بالمسؤولية الاجتماعية وجمع وجهات نظر المعنيين بها، كما أنشأت ISO في سبتمبر ٢٠٠٢م مجموعة استشارية استراتيجية مكونة من المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لاستشارتهم في تكوين معايير عالمية لـ ISO للمسؤولية الاجتماعية، وفي أكتوبر ٢٠٠٤م رفعت ISO بإنشاء المعايير العلمية الجديدة ISO ٢٦٠٠٠ المتضمن معايير المسؤولية الاجتماعية على أن يبدأ العمل بها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨م. (عمر، ٢٠١٣م، ص ٤٧).



## ب- أسباب تطور المسؤولية الاجتماعية:

أن هناك العديد من الأسباب المختلفة التي أدت إلى تطور المسؤولية الاجتماعية ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو التالي:

- ١- الظلم الذي أصاب المستهلك وانتهاك حقوقه في السوق جراء التلاعب والغش في البضائع والتلاعب في الأسعار، وحجب المعلومات الصحيحة عنه والتي تخص المنتجات وتقديم الخدمات لما بعد البيع.
  - ٢- التهديدات التي تنال من سلامة وصحة العاملين جراء أماكن العمل غير الآمنة، أو الموارد المستخدمة في الإنتاج.
  - ٣- التلوث البيئي (الهواء، الماء، والتربة) والذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات ومخلفات الإنتاج.
  - ٤- محدودية الاهتمام بالارتقاء لنوعية أجواء العمل والتي تمثلت بضعف المهارات لدى العاملين، ومحدودية تكوينها وتطويرها على الأمد الطويل، وسوء العلاقات الإنسانية، واتساع نطاق المشاركة في القرارات المتخذة، فضلاً عن التمييز في توظيف الأفراد سواء على أساس الجنس العمر أو المذهب، أو بسبب المحسوية والوساطة.
  - ٥- الشكوك الكثيرة التي تعترى أعمال العديد من الشركات الكبيرة وخصوصاً فيما يتعلق بالرشاوى لتسهيل حصولها على العقود الكبيرة لتنفيذ الأعمال مثلاً.
  - ٦- الفساد الكبير الذي أصاب نوعية حياة الأفراد في بعض جوانبها والتي تمثلت بخصائص وسلوك العامة من الأفراد، وبشكل خاص أبناء المدن وما رافقها من تنصل لمنظمات الأعمال من مسؤوليتها المختلفة تجاه المجتمع. (كرومية، ٢٠١٤م، ص ٤٤)
- ويرى الباحث، أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ظهرت كتفاعل لعدة عوامل وهي على النحو التالي:

- ١- تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في حجم منظمات الأعمال وتعقد علاقاتها.



- ٢ - إسهام أكبر لمنظمات الأعمال في تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها.
- ٣ - ضرورة إسهام منظمات الأعمال في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
- ٤ - أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها.
- ٥ - التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.
- ٦ - الاهتمام العالي الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس مسارات تخص علاقة الأعمال بالمجتمع.
- ٧ - تراكم البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

#### ٤ - أهمية ودوافع ومبادئ المسؤولية الاجتماعية

##### أ - أهمية المسؤولية الاجتماعية:

- يمكن توضيح أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المساهمة في تحقيق الآتي:
- ١ - تساعد المسؤولية الاجتماعية في زيادة الإنتاجية والجودة، حيث أن الجهود الذي تبذله الشركات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوى العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الإخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.
  - ٢ - تفيد دراسة المسؤولية الاجتماعية في دراسة التوازن بين التحويلات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية الفرد في المجتمع بحيث يحس الفرد أن هذه التحويلات والتغيرات منه وله وأنه مسئول عنها.
  - ٣ - زيادة التكافل الاجتماعي والانتفاء في المجتمع.
  - ٤ - تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.
  - ٥ - تحسين نوعية الحياة بالمجتمع.
  - ٦ - زيادة الوعي بأهمية الاندماج بين منظمات المجتمع.

٧ - زيادة ترابط المجتمع وازدهاره.

٨ - بناء سمعة طيبة للمنظمة التي تقوم بدورها الاجتماعي تجاه المجتمع.

٩ - إيجاد بيئة اجتماعية أفضل تعود بالمنفعة المباشرة على المنظمة في الأجل الطويل.

١٠ - تجنب المزيد من التشريعات الحكومية المقيدة لشركات القطاع الخاص (أبوالنصر، ٢٠١٥، ص ٤٢).

ويمكن من خلال ذلك تقديم الأسباب المؤيدة لقيام المنظمة بمسئولياتها الاجتماعية كالتالي:

١ - من مصلحة المنظمة تعزيز وتحسين المجتمع التي تعمل فيه.

٢ - أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية قضية أخلاقية.

٣ - زيادة فرص البقاء أمام المنظمة.

٤ - إن التصرفات الاجتماعية ربما تؤدي إلى الربحية.

٥ - المحافظة على العملاء الحاليين.

٦ - كسب عملاء جدد.

٧ - تحسين الصورة العامة للمنظمة أي تحسين سمعة وشهرة المنظمة.

٨ - تدعيم قدرة المنظمة الفرعي للنشاط التجاري أو الصناعي على نمو الاستمرارية بتحقيقه عوائد للمجتمع.

٩ - أداء المسؤولية الاجتماعية ضرورة لتجنب التصادم مع اللوائح والنظم الحكومية.

١٠ - المساهمة في تحسين قيمة أسهم المنظمة في الأجل الطويل، حيث تقل مخاطر الاستثمار.

١١ - منح المنظمات الفرصة لحل المشكلات الاجتماعية التي فشلت الحكومة في علاجها.

١٢ - الاستفادة من الموارد المالية والبشرية للمنظمات في حل مشكلات المجتمع (إبراهيم، ٢٠٠٥م، ص ٦٧).

ويرى الباحث أن القطاع الخاص بحاجة أن تكون لديه إستراتيجية واضحة، وخطط علمية

منهجية، بحيث لا يكون هناك تعارض بين الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية والإستراتيجية والخطط الخاصة بكل منظمة، من خلال مشاركتها في مختلف ضروب المسؤولية، خصوصاً محاربة السلوكيات السلبية، ما يفرز سلوكيات ايجابية مثل الصحة والانضباط والمواظبة وهي قيم بلا شك ترفد زيادة الإنتاج والتنمية، وتجسد أخلاقيات العمل، وتحقق التوازن بين تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وتنفيذ الإستراتيجية الخاصة بشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

## ب- دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

أن الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يكمن في بناء وتطوير الاعمال المستدامة، والتي تتطلب توافر اقتصاديات وأسواق ومجتمعات سليمة وصحية، وتكمن الدوافع الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فيما يلي:

١ - تعزيز المصلحة الذاتية: تعزيز الأخلاق وإيجاد مجتمع متماسك واقتصاد عالمي مستدام، حيث الاسواق والعمالة والمجتمعات المحلية القادرة على العمل بشكل جيد.

٢ - الاستثمار الاجتماعي: المساهمة في البنية التحتية المادية ورأس المال الاجتماعي بإعتباره قد أصبح جزءاً ضرورياً من ممارسة الاعمال التجارية.

٣ - الشفافية والثقة: هناك توقعات متزايدة على أن الشركات سوف تكون أكثر انفتاحاً وأكثر خضوعاً للمسائلة وأن تكون مستعدة لتقديم تقارير حول أدائها في المجالات الاجتماعية والبيئية.

٤ - ارتفاع توقعات الجمهور من الشركات: على الصعيد العالمي من المتوقع أن تفعل الشركات أكثر من مجرد توفير فرص العمل والمساهمة في الاقتصاد من خلال الضرائب والعمالة (الزيود، ٢٠١٣م، ص ٧٩).

ويرى الباحث من خلال ذلك، أن دوافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تدور حول التزام منظمات القطاع الخاص بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مستوى المعيشة بطريقة يمكن من خلالها خدمة الاقتصاد وجهود التنمية في آن واحد وذلك بالعمل المشترك مع المجتمعات المحلية.

## ج- مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تقوم على تسعة مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:

١ - الحماية وإعادة الإصحاح البيئي (Environmental Restoration): بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.

٢ - القيم والأخلاقيات (Ethics): حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

٣ - المساءلة والمحاسبة (Accountability): الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات.

٤ - تقوية وتعزيز السلطات (Empowerment): تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٥ - الأداء المالي والنتائج (Financial Performance and Results): تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.

٦ - مواصفات موقع العمل (Workplace Standards): اعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

٧ - العلاقات التعاونية (Collaborative Relationship): لا بد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.

٨ - المنتجات والخدمات ذات الجودة (Quality Product and Services): الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية.

٩ - الارتباط المجتمعي (Community Involvement): تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال (الحواري وآخرون،

٢٠١٤م، ص ١١٩-١٢٠).

ومن خلال ما تقدم، يوضح الباحث أن هناك مبادئ أساسية من وجهة نظرة لا بد من توافرها للمسئولية الاجتماعية وهي كما يلي:

- ١ - الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة.
- ٢ - الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.
- ٣ - الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسئولية الاجتماعية.
- ٤ - تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع.
- ٥ - القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.
- ٦ - تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معاً.

## ٥- أهداف برامج المسئولية الاجتماعية

هناك وجهتي نظر حول أهداف برامج المسئولية الاجتماعية ودوافعها إحداهما من وجهة نظر الشركات أنفسها والأخرى من وجهة نظر المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات، ويمكن توضيح وجهتي النظر تلك من خلال النقاط التالية:

أ - من وجهة نظر الشركات:

- أهداف برامج المسئولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر الشركات على النحو التالي:
- إكساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للشركات.
- رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية والاستقرار النفسي لهم سيجعل نتهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، مما ينعكس بدوره على خدمة نشاط الشركة.
- حصول الشركات على عائد مستمر لفترات طويلة المدى.
- السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية، وقد أظهرت الدراسات أن عدداً كبيراً من المستهلكين يفضلون الشراء من شركات لديها دور في خدمة المجتمع.

- تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات وزيادة حجم المبيعات. (فهيمي، ٢٠١٥م، ص ٩٤).

ب - من وجهة نظر المجتمع:

أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر المجتمع على النحو التالي:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
- تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع.
- التزام كل أفراد المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة.
- تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع.
- مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.
- تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة (أبو النصر، ٢٠١٤م، ص ٥٥).

وحيث أنه يمكن إجمال أهداف المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

- تحسين العلاقة مع المجتمع المحلي.
- تحسين مستوى العلاقة مع الجهات الحكومية.
- تحسين مستوى المعيشة للمجتمع المحلي.
- أن يصبح أفراد المجتمع المحلي مصدر التوظيف المفضل للشركة.
- افتخار المجتمع المحلي بالشركة.
- تحسين صورة الشركة البيئية.
- زيادة الوعي عن العمل في الشركة وعند المرشحين للعمل.
- توفير بيئة عمل آمنة.
- توفير الدعم المالي والمعنوي لتعليم الموظفين وتدريبهم.

- تحسين شروط التعاقد مع الموظفين.
- توفير فرص توظيف عادلة ومتساوية لكل الجنسين.
- الاستخدام الأمثل للطاقة.
- التعاقد مع المديرين الحاليين.
- تحسين مستوى خدمة العملاء.
- دعم المبادرات في المجتمع المحلي.
- شراء المنتجات من الشركات التي تلتزم بمعايير عادلة للتعامل مع العمالة.
- إعادة تطوير المخلفات.
- ضمان توازن ظروف العمل.
- تبني المبادرات الإيجابية التي تخدم المجتمع على كافة المستويات.
- المساعدة في البحث عن حلول مناسبة وعملية لمشكلات المجتمع. (عثمان، ٢٠١٠م، ص ٦٧).
- ويرى الباحث أنه يمكن أن يتم تفعيل تلك الأهداف من خلال ما يلي:
- ١ - قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسئولية المنشآت للمسئولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- ٢ - ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية ونشر ثقافة المسئولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
- ٣ - قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنشآت للمسئولية الاجتماعية وتوفير محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسئولية الاجتماعية.
- ٤ - سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسئولية الاجتماعية.
- ٥ - تنظيم ورش عمل على مستوى القطاع عالي المستوى تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسئولية الاجتماعية على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية.

## ٦- أنواع وعناصر المسؤولية الاجتماعية

### أ- أنواع المسؤولية الاجتماعية

يمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى ما يلي:

#### ١- المسؤولية الاجتماعية الفردية:

هي شعور الفرد من تلقاء نفسه بالتزامه لفعل ما يحقق المصلحة والخير نحو الآخرين، وذلك بهدف مساعدة مجموعات من الناس يمرون بظروف صعبة وفي حاجة إلى هذه المساعدة، هذا ويطلق على الشخص الذي لديه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الفردية مصطلحات عديدة تشير إلى طبيعة الأعمال الخيرة التي يقوم بها ومن هذه المصطلحات المتطوع والمتبرع وفاعل الخير والمناح». (أبو النصر، ٢٠١٥م، ص ٣٧)

#### ٢- المسؤولية الاجتماعية المؤسسية:

وهو شعور المنظمة من تلقاء نفسها بالتزامها بفعل ما يحقق المصلحة والخير نحو المجتمع أو جزء منه بهجف المساعدة في إشباع الحاجات وحل المشكلات بما يساعد الدولة في هذه المهمة الثقيلة، ثم انتقلت هذه الجهود من المسار العلاجي إلى المسار التنموي، حيث بدأت كثير من المؤسسات والشركات تقديم برامج ومشروعات تنموية للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ومن أمثلة المسار العلاجي تقديم الإعانات والمأكل والملبس والدواء للفقراء والمساكين وللأيتام. ويطلق على المؤسسة التي لديها الشعور بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية والالتزام بها مصطلحات عديدة تشير إلى طبيعة أعمال الخير أو التنمية التي تقوم بها أو تساهم فيها، ومن هذه المصطلحات الممول والمناح والمتبرع والشريك (ليلة، ٢٠٠٩م، ص ٤١).

#### ٣- المسؤولية الاجتماعية الداخلية:

ويرى أبو النصر (٢٠١٥م) أنها «تتمثل في إسهام المنظمة في تنمية قدرات وتطوير العاملين بها والمحافظة عليهم ووقايتهم من أي مخاطر قد يتعرضون لها في بيئة العمل وتحسين مستوى معيشتهم». ص ٣٨.



## ٤ - المسؤولية الاجتماعية الخارجية:

يرى إبراهيم (٢٠٠٥م) أنها «تتمثل في إسهام المنظمة في المساهمة في تحسين أحوال أسر العاملين وفي المشاركة في خدمة المجتمع وتنميته». ص ٥٨.

وأضاف (أرشي ب كارول) Archi e B Carroll من أوائل نماذج المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشار إلى أن هناك أربعة أنواع من المسؤولية الاجتماعية وهذه الأنواع يجب وضعها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية من جانب أي منظمة بهدف المساهمة في خدمة وتنمية المجتمع (أبو النصر، ٢٠١٥م، ص ٣٩).

ويمكن توضيح هذه الأنواع كما هو موضح بالشكل التالي:

### الشكل رقم (١)

#### هرم كروول للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: (الغالي و العامري، ٢٠٠٥، ص: ٨٣)

«المسؤولية الاجتماعية حسب كارول (CARROLL) هي حاصل مجموع الأنواع الأربعة للمسؤولية، والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية

ويرى الغالي والعامري (٢٠٠٥م) أنه «حتى تكون الشركة مواطناً صالحاً، عليها أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم، بل مصالح كافة أصحاب المنفعة الآخرين (المستهلكين، الموظفين، المديرين، البيئة التي تعمل فيها ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً). لكي تكون الشركة مسؤولة اجتماعياً يعني أن الأمر أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، يتجاوز ليشمل المشاركة الفعالة في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة إلى جانب العمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة». ص ٨٣.

يوضح الشكل السابق الأنواع المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على النحو التالي:

### ١ - المسؤولية الخيرية:

إن المسؤولية الخيرية هي قيام المنظمة بعمل خيري وتقديم الإعانات والمساعدات للمجتمع بما يساهم في تحسين نوعية الحياة لسكان هذا المجتمع، وخاصة الفئات الفقيرة المحتاجة في المجتمع، وأيضاً يدخل تحت المسؤولية الخيرية للمنظمة قيامها بالتبرع للجمعيات الأهلية للمستشفيات التي تقدم الرعاية الصحية للفقراء والأطفال وتقديم المساعدات للمعاقين والأيتام والأرامل» (محسن، ٢٠٠٨م، ص ٦١).

### ٢ - المسؤولية الأخلاقية:

يقصد بالمسؤولية الأخلاقية للمنظمة قيامها بعمل الصواب وليس الخطأ أو بعمل ما هو صحيح وعادل مع عدم الأضرار بالآخرين، على سبيل المثال على المنظمة الالتزام بالأخلاق الحميدة وباحترام الأديان السنوية ومراعاة ثقافة المجتمع، وذلك في كل تصرفاتها مع العاملين وأسرههم ومع العملاء ومع المنظمات الأخرى المنافسة لها أو لغيرها، للمنافسة لها والمجتمع ككل. وتشمل المسؤولية الأخلاقية أيضاً مراعاة المنظمة القيم والأخلاقيات المهنية وقيم وأخلاقيات العمل والإدارة عند قيامها بإنتاج السلع أو بتقديم الخدمات وعلى المنظمة أيضاً أن تحترم وتلتزم وتطبق مواثيق الشرف أو الدساتير الأخلاقية للمهن التي ينتمي إليها العاملون بها (مثل ميثاق الشرف لمهنة الطب، ميثاق الشرف لمهنة المحاماة، ميثاق الشرف لمهنة الإعلام) (أبو النصر، ٢٠١٥م، ص ٣٩-٤٠).

### ٣ - المسؤولية القانونية:

إن المسؤولية القانونية هي احترام المنظمة للوائح والتعليمات المنظمة للعمل بها، والتي وضعتها لنفسها، واحترام قوانين العمل في المجتمع، واحترام قوانين المجتمع الأخرى بصفة عامة، وعدم اقرار أي جرائم في حق العاملين أو العملاء أو المجتمع، وأيضاً على المنظمة احترام المواثيق والمعاهدات الإقليمية والوطنية والدولية المعنية أو المرتبطة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (محسن، ٢٠٠٨م، ص ٦٢)

### ٤ - المسؤولية الاقتصادية:

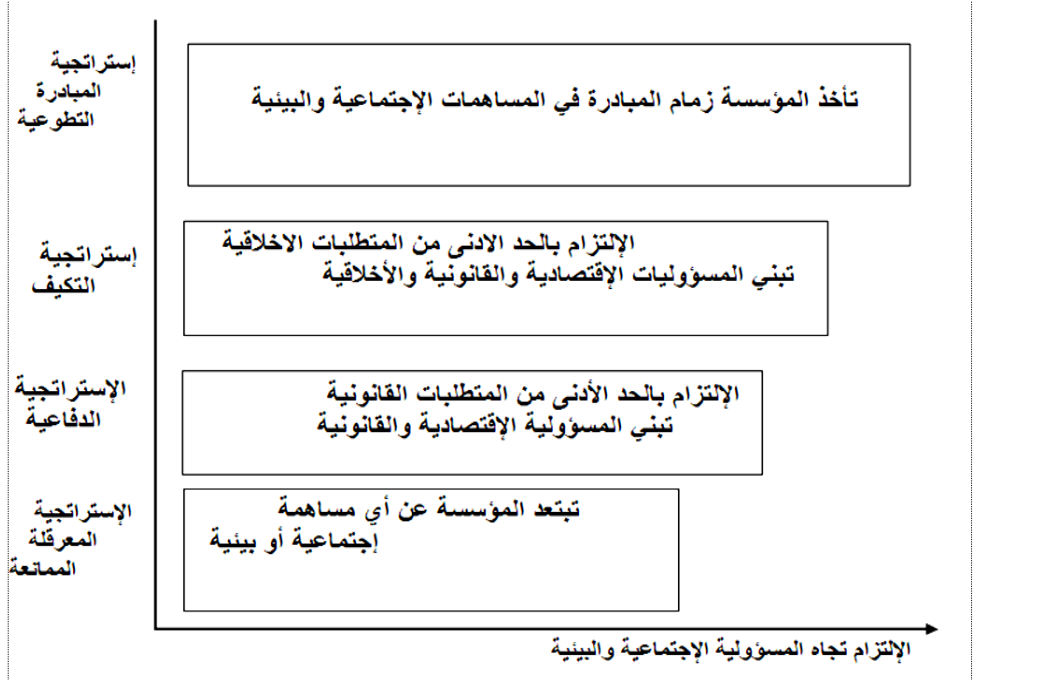
أن المسؤولية الاقتصادية هي قيام المنظمة بتقديم السلع أو الخدمات التي أنشئت من أجلها أصلاً، على أن تكون حريصة وملتزمة بتقديم هذه السلع والخدمات بكفاءة وفاعلية وبالشكل المطلوب والمتوقع وبالسعر المناسب دون المغالاة أو احتكار أو استغلال أو إهدار لموارد المجتمع أو زيادة تلوث البيئة أو زيادة الميل الاستهلاكي الزائد على الحد لدى سكان المجتمع، وأيضاً على المنظمة أن تراعي مواصفات الجودة الشاملة في تلك السلع أو الخدمات التي تقدمها للعملاء أو المستهلكين أو وضح كرامة، ٢٠١٤م، ص ٢٣١).

ويوضح الباحث من خلال ما تقدم، أن كلاً من المسؤولية الاقتصادية والقانونية في هذا النموذج تعتبر من المطالب الأساسية للمجتمع والتي يجب تلبيتها من قبل منظمات القطاع الخاص، في حين تمثل كلاً من المسؤولية الأخلاقية والخيرية توقعات المجتمع والتي يجب أن تتبناها تلك المنظمات ويعكس الوضع المتسلسل لهذه المسؤوليات طبيعة ترابط بعضها ببعض الأخر، إذا لا يمكن للشركة أو المؤسسة أن تتحمل مسؤولية الأنشطة الخيرية قبل تحمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمع.

ومن خلال ما سبق، نجد أن هناك أربع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية، يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

## الشكل رقم (٢)

### استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية(\*)



(\*) المصدر: (الغالي، ٢٠٠٩م، ص ١٠٠).

ويمكن توضيح هذه الاستراتيجيات الموضحة في الشكل السابق على النحو التالي:

#### ١ - الاستراتيجية الاستباقية (التطوعية):

وهي أن تأخذ المؤسسة القيادة في مجال المبادرة الاجتماعية للإيفاء بمستلزمات المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية. تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز هذه الاستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنظمة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصالحته (سليمان، ٢٠١٢م، ص ٦).

## ٢ - الاستراتيجية التكميلية:

وهي أن تعمل المؤسسة وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والأخلاقية والقانونية. تخطو المنظمة في هذه الاستراتيجية خطوة متقدمة باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع (المغلوث، ٢٠١١م، ص ٤١١).

## ٣ - الاستراتيجية الدفاعية:

وهي أن تعمل المؤسسة وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية. وتعني القيام بدور اجتماعي محدود جداً بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، وهو لحماية المنظمة من الانتقادات وبالحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة (الحكيم، ٢٠١٢م، ص ٥).

## ٤ - الاستراتيجية المانعة:

«وتعرض هذه الاستراتيجية اهتماماً بالأولويات الاقتصادية لمنظمات العوائد الأخرى، والأعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تركز على تعظيم الربح، وهي أيضاً قيام المؤسسة بمحاربة الطلبات الاجتماعية (المغلوث، ٢٠١١، ص ٤١٢).

## ٧- العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية

يمكننا تناول العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية بطرق مختلفة وسوف نستعرض فيما يأتي طريقتين أساسيتين وهما:

## الطريقة الأولى:

وتركز هذه الطريقة على تحديد العناصر الأساسية التي تشكل الإطار العام للمسئولية الاجتماعية، وتوضح مسؤولية الإدارة في القطاع الخاص تجاه كل عنصر منها كما يلي (\*):

م	العنصر	مسئولية الإدارة
١	المالكون والمساهمون	تحقيق أكبر ربح - تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل - تكوين صورة محترمة للمنشأة في بيئتها - حماية أصول المنشأة - زيادة حجم المبيعات
٢	العاملون	أجور ورواتب مجزية - فرص تقدم وترقية - تدريب وتطوير مستمر - عدالة وظيفية - ظروف عمل مناسبة - رعاية صحية - إجازات مدفوعة - تأمين السكن ووسائل النقل
٣	العملاء	منتجات بنوعية جيدة - أسعار مناسبة - سهولة الحصول على المنتجات - الإعلان الصادق - منتجات آمنة عند الاستعمال - إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياها بعد الاستعمال.
٤	المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة - معلومات صادقة وأمانة - عدم استقطاب العاملين بوسائل غير نزيهة.
٥	المجهزون (الموزعون والموردون)	الاستمرارية - أسعار عادلة - تطوير استخدام المواد المجهزة - تسديد الالتزامات والنزاهة في التعامل
٦	المجتمع	توظيف أصحاب الاحتياجات الخاصة - توفير فرص عمل جديدة - دعم أنشطة المجتمع - (الأطفال والشباب والمسنين) - رعاية الموهوبين - دعم الفنون - المساهمة في حالات الطوارئ والكوارث - احترام العادات والتقاليد
٧	البيئة	الحد من تلوث الهواء والماء والبيئة - الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصاً غير المتجددة منها - تطوير الموارد وصيانتها - التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
٨	الحكومة	الالتزام بالتشريعات والقوانين والوجيهات الحكومية - تسديد الرسوم وعدم التهرب منها - المساهمة في البحث والتطوير - المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية
٩	المنظمات الاجتماعية	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك - احترام دور جمعيات المجتمع المدني - التعامل الصادق مع الإعلام

(\*): المصدر: (فهيم، ٢٠١٤، ص ص ١٠٧-١٠٨).

## الطريقة الثانية:

وتقوم هذه الطريقة بحصر أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات في شكلين أساسيين هما:

### ١ - مسؤولية اجتماعية داخل الشركة:

وتتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الشركة تجاه العاملين سواء أكان ذلك خاصاً بتحسين وضعهم المادي من خلال وضع برامج العمل التي تؤدي إلى زيادة دخولهم وتدير احتياجاتهم بصفة منتظمة، أو ما تقوم به الشركة من خدمات خاصة تقدم لأسر العاملين في شكل وسائل متعددة ومنها نقل أبنائهم من السكن إلى مدارسهم وتقديم الخدمات الطبية لهم ولأسرهم، وما تقوم به بعض الشركات من إنشاء صناديق للزمالة لتقديم العون للعاملين في ظروف معينة مثل الزواج والإنجاب والمرض (عثمان، ٢٠١٠م، ص ٩٧).

### ٢ - مسؤولية اجتماعية خارج الشركة:

أن المسؤولية الاجتماعية خارج الشركة تتمثل فيما يلي:

- مجال حماية المستهلك: فمع التحول إلى القطاع الخاص بعد تحقيق رغبات المستهلك واحتياجاتهم من أهم عوامل النجاح وتحقيق الربح بحيث تخصص الشركات إدارات خاصة بتحليل سلوك المستهلك في مختلف الأنشطة.

- التشغيل: ذلك أن من أهم بنود المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال الذين هم الحراك الأساسي للنمو والتقدم، قيامهم بالتوسع في توفير فرص عمل من خلال إقامة مشروعات استثمارية كبرى تستوعب عدد كبير من العاطلين عن العمل .

- البيئة: فبسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية وما أوجدها من زيادة الضغط على الموارد الطبيعية ونظراً لازدياد عدد السكان الذين أصبحوا مضطرين إلى الاعتماد مباشرة على هذه الموارد، أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى تحلي حكومات عديدة عن بذل الجهود لحماية البيئة، وعدم أخذ الاهتمامات البيئية بعين الاعتبار في خطط التنمية، فقط أدى ذلك إلى ظهور العديد من جوانب القصور في أدوار المؤسسات الرسمية وغير

الرسمية، وعليه فإنه يقع على عاتق القطاع الخاص جزءاً كبيراً من المسؤولية بالاهتمام بكافة جوانب البيئة أو من خلال مشاركتهم في أنشطة حماية البيئة من التلوث بشكل فعال.

- المجتمع: وحيث أن المجتمع يعد من أهم عوامل جذب وتشجيع الاستثمار والاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذا فإن المشكلات التي تتعلق بالمجتمع كالجريمة والبطالة والأمية وأطفال الشوارع وارتفاع مستويات الفقر، لا بد وأن تؤثر على مناخ عمل المستثمرين، ومن هنا فإن إسهام القطاع الخاص في حل هذه المشكلات من خلال بناء هذه المستشفيات والمدارس والمساكن هو أمر ضروري لتحقيق الأمن الاجتماعي مما يعود عليهم بالنفع وعلى المجتمع ككل (رمضان، ٢٠١٥م، ص ص ٢٢٥-٢٢٦).

## ٨- نطاق مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

إن المطلع على الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يجد أن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى أربع مجموعات متجانسة تُعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه لمؤسسات القطاع الخاص. وهي كالتالي:

١ - الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

٢ - المساهمات العامة.

٣ - الموارد البشرية.

٤ - المنتج أو الخدمة.

وسيتم تفصيل كل من هذه المجالات لتحديد نطاق الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي يتضمنها كل مجال على النحو التالي:

أ- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

أن هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بسبب «التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض،



وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة (جربوع، ٢٠٠٧م، ص ٢٤٨).

وترتب على أهمية هذا المجال أن «قامت الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشكلات البيئية، فتكون في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة (Council on Environment Quality) وأنشأت وزارة للبيئة، وأقامت جمهورية مصر العربية وزارة لشئون البيئة ومجلساً لبحوث البيئة ضمن المجالس العلمية المتخصصة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي، كما قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو ١٩٧٢م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة. (السعد، ٢٠٠٧، ص ٨٥).

وفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود العديد من المنظمات المهنية التي تنادي من خلال مؤتمرات علمية بالمسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص، ”فهناك لجنة شكلت عام ٢٠٠٢م من قبل المنظمة الدولية لتوحيد القياس (إيزو) لبحث المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لمعايير متفق عليها للمسؤولية الاجتماعية وفقاً لتقرير المنظمة لتوحيد القياس - آيزو- (حنان، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٥).

حيث قامت العديد من الدول والمنظمات المهنية والجامعات العربية والدولية بالعديد من المؤتمرات والندوات العلمية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية سواء على مستوى الحكومات أو المنظمات والهيئات، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة للاهتمام بالمجالات الاجتماعية مثل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة والحد من التلوث البيئي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية وأهمها كالتالي:

#### ١ - أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية :

- الاقتصاد والكفاءة في استخدام المواد الخام.
- الاقتصاد والكفاءة في استخدام مصادر الطاقة.
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

## ٢- أنشطة خاصة بالمساهمات البيئية:

- تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و إحداث الضوضاء
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، بإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات.
- التخلص من المخلفات تكفل تخفيض التلوث (حنان، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٩).
- ويرى الباحث أن الاهتمام بهذا المجال أمراً حيوياً ليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله الدول من نفقات و تكاليف باهظة للمحافظة على البيئة الطبيعية.

## ب- مجال المساهمة العامة:

ويتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد وفئات المجتمع وأهمها على النحو التالي:

### ١ - أنشطة خاصة بالبذل في سبيل الإنسانية:

- تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية
- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية
- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية والإغاثة

### ٢- أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل:

- المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.
- توفير وسائل نقل العاملين.

### ٣- أنشطة خاصة بالإسكان:

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- إنشاء مساكن للعاملين.

#### ٤ - أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:

- تدعيم البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة .

#### ٥ - أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً.
- المساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين (بدوي، وعثمان، ١٩٩٢م، ص ٣٨٠-٣٧٩).

#### ج - مجال الموارد البشرية :

ويتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالقطاع الخاص وتحسين أحوالهم بصفة عامة . ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تناسب وظروف وحجم كل شركة أو مؤسسة للقطاع الخاص وإمكانياتها المالية، من أجل تحسين برامجها الاجتماعية وعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي.

لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ويتضمن الأنشطة التالية:

#### ١ - أنشطة خاصة بسياسات التوظيف:

- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع
- قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية
- قبول توظيف الأفراد المعوقين.

#### ٢ - أنشطة خاصة بتحقيق الرضا الوظيفي:

- منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب

- إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية
- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين
- المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن (بدوي، وعثمان، ١٩٩٢م، ص ص ٣٨٠-٣٨١).

#### د- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة :

ويحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة. وتتضمن هذه الأنشطة التالية:

#### ١- أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

#### ٢- أنشطة خاصة بتحقيق رضاء المستهلكين

- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه
- توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج (حنان، ٢٠٠٣م، ص ٢٦١).

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث من وجهة نظره إن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل لنشاط القطاع الخاص، فإن ذلك لا يعني أن كل منظمات القطاع الخاص بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة. إلا أن اختيار أي منظمة من القطاع الخاص لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها، لا يعد قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة الاجتماعية. فما لا يقوم به منظمة من القطاع الخاص بعينها من هذه الأنشطة قد تقوم به منظمة أخرى.

## ٩- عوائد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

من العوائد التي تعود على شركات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال التزامها ببرامج المسؤولية الاجتماعية والتي وردت عن مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض الفوائد التالية:

### أ - تحسين الأداء المالي :

وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولية اجتماعيا للشركات والأداء المالي الإيجابي وقد بينت البحوث التي أجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات حقيقة ذلك .

### ب - تخفيض التكاليف التشغيلية :

هنالك العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى ترشيد التكاليف مثل - تقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في تغير المناخ العالمي من خلال ترشيد الرحلات والتنقلات أو من خلال ترشيد استخدام المواد الكيميائية : مثل مواد التنظيف في الفنادق أو استخدام الأسمدة الكيميائية في الزراعة بالإضافة إلى انه يمكن التقليل من تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها .

كما أن الجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل والفعالية والكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف التوظيف والتدريب .

### ج - تعزيز العلامة التجارية :

تستفيد الشركات المسؤولة اجتماعيا من تعزيز سمعتها لدى الجمهور في إطار مجتمع الأعمال التجارية فتعزز بالتالي قدرتها على جذب رأس المال والشركاء التجاريين وتجد مجالا واسعا في

سوق المنافسة العالمية وعلى المدى البعيد فان الفرص الاستثمارية الناشئة من قوة العلامة التجارية ستكون أفضل بالنسبة إلى الشركات المسؤولة اجتماعيا .

#### د- تعزيز المبيعات وولاء العملاء :

إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد يدفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة ومع أن مؤسسات الأعمال التجارية مطالبة بان تلتزم - في المقام الأول - بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار وجودة السلع وتفرها وسلامتها وملاءمتها فإنها مطالبة كذلك بالالتزام ببعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها مقل قلة التأثير على البيئة وعدم استخدام مواد او مكونات معدلة وراثيا .. الخ وقد أظهرت الدراسات تزايد الرغبة لدى المستهلكين في الشراء من الشركات التي تلتزم بمثل هذه المعايير وتحجم عن التعامل مع غيرها من الشركات .

#### هـ - زيادة الإنتاجية والجودة :

إن الجهود التي تبذلها الشركات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب الى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

#### و - القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم :

إن من السهل على الشركات المسؤولة اجتماعيا تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم مما يؤدي إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم بين الشركات والعاملين فيها ويعزز بيئة العمل.

## ز- تخفيض الرقابة التنظيمية :

الشركات التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى ابعد من ذلك تكتسب مزيداً من الثقة لدى الجهات الحكومية، وبالتالي فإنها تمنح قدراً أكبر من حرية التصرف، كما تخضع لقدر أقل من التفتيش والمراسلات الخطية، وقد تمنح الأفضلية أو معاملة «سريعة» عندما تقدم طلباً للحصول على ترخيص عمل، أو تغيير مناطق العمل، أو غير ذلك من التصاريح الحكومية (إصدارات مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض - الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات-، ٢٠٠٩م، ص ١٦).

## ١٠- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص والتحديات

### التي تواجهها

#### أ- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص:

- يمكن تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص بإتباع ما يلي:
- الترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص.
- تطوير التشريعات المحلية لتحفيز منظمات القطاع الخاص لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- تشجيع القطاع المصرفي على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والترويج لمفهوم الاستثمار المسئول اجتماعياً وبيئياً وذلك لمعالجة مشكلات البطالة والحد من الفقر.
- عرض التجارب الرائدة، وتوثيق ونشر قصص النجاح لتعزيز الاستفادة منها.
- نشر ثقافة «التنمية المستدامة» بين نظم إدارة منظمات القطاع الخاص العربية، والتعريف بمزاياها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الاستفادة من الخبرات الأوروبية في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
- زيادة فرص التعاون الاقتصادي بين المؤسسات العربية والأوروبية في مجال المسؤولية الاجتماعية (رمضان، ٢٠١٥م، ص ٢٢٩)

ويتضح للباحث من خلال ما تقدم، أنه مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في جميع المجالات، وتعدد الحياة الإنسانية أضعافاً عما كانت عليه، هذا الواقع الجديد يترتب عليه تداخل وتشابك واضطراب في الأدوار والحدود مما بات يتعين معه ضرورة تأكيد وترسيخ منطق الالتزام والمسؤولية سواء في العلاقات بين الدول أو بين الفرد ومجتمعه، وبين الفرد ونفسه، أو بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع، وهذا ما يتطلب تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص.

### ب- تحديات ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص:

يتصرف العديد من شركات القطاع الخاص مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها فعاليات لممارسة العلاقات العامة ولتوليد صورة إعلامية تسويقية إيجابية وفورية لدى البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها الشركة، ومن أبرز التحديات التي عبر عنها ممثلي ومدراء القطاع الخاص:

- ضعف وتهلhel عملية التواصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص. حيث يتضح أن المقترحات وطلبات الدعم التي تتقدم بها مؤسسات المجتمع المدني، فأغلب طلبات الدعم للمشاريع المجتمعية تكتب بإيجاز شديد ومخل لا يفي بتوضيح الصورة الحقيقية للمشروع والنتائج المتوخاة منه، فطلبات الدعم غالباً ما تتكون من ورقة واحدة (تفتقر إلى البيانات والمعلومات المؤثرة) يفترض أنها تحوي المعلومات المهمة عن المشروع المطلوب دعمه وعن المؤسسة القائمة عليه بالإضافة إلى كلمات المقدمة والترحيب والإشادة والشكر والختام.

- غياب آليات قياس مدى الأثر الاجتماعي أو المالي أو الترويجي الذي تتركه الأنشطة التي تقوم مؤسسات القطاع الخاص برعايتها ودعمها. إن غياب هذه الآليات لا يفقد تلك الممارسات معناها فقط بل قد يؤدي إلى ما هو أسوأ من ذلك كمصادرة جهود ونتائج عمل مؤسسة ما وإصاقها باسم مؤسسة أخرى.

- غياب آليات لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع التي تقوم بها الجمعيات المدنية والأهلية خصوصاً على المدى البعيد وبالتالي افتقادها إلى ما يثبت مصداقية هذه المشاريع أمام أعين المانحين والممولين من القطاع الخاص (David,2012.p117-118).



ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أنه لمواجهة تحديات ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع الخاص، يجب الالتزام بالقوانين والأنظمة المتبعة والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة العاملين وتطوير المجتمع المحلي والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار وإرضاء المستهلك.

## ١١ - معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

يمكن تحديد المعايير التي تصنف على أساسها مؤسسات القطاع الخاص وفقاً لمدى مسؤوليتها الاجتماعية في الآتي:

- وجود قطاع واضح داخل المؤسسة تكون مهمته الاشراف على تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

- تفرغ فريق العمل الخاص بتلك المهمة.

- وجود ميزانية مخصصة لهذا الغرض.

- وجود خطة واستراتيجية واضحة للعمل.

- الشفافية في العمل والالتزام بقواعد الحكومة.

- مراعاة حقوق العمل واحترام العاملين.

- البعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.

- احترام حقوق الانسان.

- خدمة المجتمع.

- المحافظة على البيئة (فهيم، ٢٠١٥م، ص ١٧٢).

ويرى الأسرج (٢٠١٤م) أن «هناك أسباب عديدة تعوق قياس انتشار المسؤولية الاجتماعية منها قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات المختلفة». ص ٢٣

وعلى الرغم من تلك المعوقات التي تواجه قياس وتقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلا أن هنالك بعض المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس درجة نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها ، وقسم هذه المؤشرات الى أربع مجموعات رئيسية :

١ - مؤشرات ترتيب الشركات وفقاً لمسؤوليتها الاجتماعية: وتضم هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة المالية ، ومؤشر الأسواق المالية التابع للفايننشال تايمز ، الذي تصدره الفايننشال تايمز المالية ، ويقوم بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الانسان ومراعاة حقوق أصحاب المصالح ومؤشر الأداء المتقدم المستدام وتستخدم هذه المؤشرات لترتيب الشركات وفقاً لمدى تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

٢ - مبادئ وقواعد الممارسة: وتمثل المبادئ التوجيهية التي تقوم الشركات التي تطبق برامج للمسؤولية الاجتماعية بتباعها لتقييم أدائها وتشمل هذه المبادئ والقواعد قيام الشركات بتقييم داخلي أو خارجي رسمي أو غير رسمي لأدائها ، وتستخدم مبادئ الميثاق العالمي أو قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية أو مبادئ سوليفان العالمية للتقييم الداخلي ، بينما تستخدم الشركات مبادئ منظمة الصحة العالمية أو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التابع لمنطقة الأمم المتحدة للتقييم الخارجي غير الرسمي ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتقييم الخارجي الرسمي .

٣ - مبادئ وقواعد نظم الادارة واصدار الشهادات: تستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص الشركات واصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وتفيد هذه المبادئ في مساعدة الشركات على تقييم برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها ، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة ، أما الشهادات التي تحصل عليها الشركات فتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة من عملاء وموردين وغيرهم .

٤ - أطر المحاسبة واعداد التقارير: على الرغم من أن هذه المبادئ لا تقدم تقيماً للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال إلا أنها تستخدم كوسيلة لاعداد التقارير التي تعرض على أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات. (فهيمى ، ٢٠١٥م، ص ص ١٧٣-١٧٤)

## ١٣ - مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض

أسست الغرفة التجارية الصناعية بالرياض مجلس المسؤولية الاجتماعية، وهو بمثابة المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تبناها الشركات والمؤسسات لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته، ويسعى إلى حشد الدعم والمساندة لبرامج التنمية المستدامة في منطقة الرياض خاصة ومناطق المملكة بوجه عام، ويختص المجلس باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص ووضع الخطط المؤدية لتحقيق أهداف المجلس، ووضع برامج تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، وإيجاد معايير وأنظمة محلية لتطبيق تلك البرامج والموافقة على تنظيم المنتقيات والندوات التي تخدم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

وقد شكّل المجلس من نخبة من ذوي الخبرة المتعمقة والممارسة والرأي في العمل الاجتماعي والتنموي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز.

ويسعى المجلس لتعزيز وحفز توجه القطاع الخاص بالمملكة لتبني برامج تنمية المجتمع، وتوفير قناة تعاون بين القطاع الخاص والقطاع الخيري والاجتماعي في تنفيذ برامج للتنمية المستدامة، وللمجلس أمانة عامة تتولى التحضير لاجتماعاته وتنفيذ توصياته ممثلة في إدارة خدمة المجتمع بالغرفة

### أ- منطلقات المجلس :

- وينطلق هذا المجلس من عدة منطلقات .. أهمها :
- نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية في الدول التي بدأت بها.
- دعوة الأمم المتحدة إلى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الألفية الجديدة.
- توجه القطاع الخاص بالمملكة إلى تبني برامج لخدمة المجتمع.
- الحاجة إلى إيجاد قنوات تعاون بين القطاع الخاص والقطاع الخيري والاجتماعي على شكل برامج تنمية مستدامة.

## ب- برامج المجلس

- يضطلع مجلس المسؤولية الاجتماعية بوضع وتنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص تجاه المسؤولية الاجتماعية، ومن أبرز تلك البرامج:
- التخطيط لتحديد أولويات الحاجات الاجتماعية التي تتطلب إسهام القطاع الخاص.
  - تشكيل لجان وفرق لتحديد آليات لتنفيذ تلك الخطط بالتعاون مع القطاع الخاص.
  - نشر ثقافة المسؤولية التي تعبر عن الانتماء والمواطنة كسلوك من الشركات في مجتمعاتها التي تعمل بها.
  - التركيز على دور تخطيطي وتصميمي وتنفيذي للمسؤولية الاجتماعية وذلك وفقاً لنظام المجلس ولوائحه.

## ج- أهداف المجلس:

- يختص المجلس بالإشراف على الشؤون المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتنميتها وتحقيق أهدافها، وله على وجه الخصوص ما يلي:
- اقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص.
  - الخطط والدراسات المتعلقة بأهداف المجلس.
  - برامج تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص.
  - تنظيم الملتقيات والندوات التي تخدم المسؤولية الاجتماعية.

## د- لائحة لجنة المسؤولية الاجتماعية

لجنة المسؤولية الاجتماعية هي لجنة تعنى ببرامج المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها بمنطقة الرياض، تقدم الخطط والإستراتيجيات لقطاع الأعمال لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، منبثقة عن إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ومخصص لها سكرتارية، يتم إدارتها من خلال الغرفة.

## ١- أهداف اللجنة:

تكمن أهداف اللجنة فيما يلي:

- ١ - وضع خطط واستراتيجيات تهدف لتبني المسؤولية الاجتماعية من مؤسسات القطاع الخاص بمنطقة الرياض.
- ٢ - تشجيع منتسبي الغرفة وحثهم على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٣ - نقل تجارب المسؤولية الاجتماعية بين هذه المؤسسات
- ٤ - تسليط الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية الناجحة كنموذج يحتذى.
- ٥ - اقتراح وتبني برامج ابتكارية (جديدة) لخدمة المجتمع.
- ٦ - تقديم خدمات استشارية في مجال المسؤولية لمنتسبي الغرفة.

## ٢- الإطار العام لعمل اللجنة:

تكمن مهام واختصاصات اللجنة فيما يلي:

- ١ - الاستشارات : وتقوم اللجنة بتقديمها لكافة المنشآت المنتسبة لغرفة الرياض.
- ٢ - التوعية : وذلك من خلال :تنظيم ندوات ومحاضرات، وإصدار كتيبات ومطويات. وزيارة للشركات التي تبني المسؤولية الاجتماعية. والتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لتأصيل ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- ٣ - برامج التأهيل : وتتضمن إقامة دورات تدريبية وورش عمل للعاملين والمهتمين بهذا المجال.
- ٤ - التحفيز : تبني برامج لتحفيز المتميزين في المسؤولية الاجتماعية والإشادة بجهود الجهات المتميزة في أداء المسؤولية الاجتماعية.

## ٤ - إدارة اللجنة:

- اللجنة العامة:

مدة عضوية اللجنة سنتين.

يرأس اللجنة مدير إدارة خدمة المجتمع بالغرفة.

تجتمع اللجنة بناءً على دعوة رئيس اللجنة أو نائبه، ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور نصف الأعضاء على الأقل، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حال تساوي عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتعتبر قراراتها نافذة من تاريخ صدورها، وإذا تعذر حضور هذا العدد أُجِّلَ الاجتماع لموعد آخر يتم بأي عدد يحضر من الأعضاء.

مهام اللجنة:

- وضع السياسة العامة والإشراف على تنفيذها ولها اتخاذ كافة الإجراءات والقرارات التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها.
- تشكيل فرق العمل ومراجعة أنشطتها.
- مناقشة البرامج المقترحة واعتماد تنفيذها
- اقتراح أي أنشطة أو برامج تحقق أهداف اللجنة واعتمادها.
- الموافقة على اعتماد الترشيحات المقدمة للأعضاء الجدد لانضمامهم للجنة.
- البت في أمر العضو الذي يتغيب ثلاث جلسات دون عذر مقبول للنظر في استمرار عضويته في اللجنة.

الجهاز الإداري للجنة:

تتولى إدارة خدمة المجتمع مهام الجهاز الإداري.

مقر اللجنة:

تمارس اللجنة نشاطها وعقد اجتماعاتها بالمقر الرئيسي للغرفة التجارية الصناعية بالرياض.  
(الموقع الإلكتروني لمجلس المسؤولية الاجتماعية [www.csr.org.sa](http://www.csr.org.sa) تاريخ الاسترجاع

١٣/١٢/١٤٣٥هـ)

## ب - الأمن الاجتماعي لأسر السجناء

### ١ - مفهوم الأمن الاجتماعي وخصائصه

#### أ - مفهوم الأمن الاجتماعي:

على الرغم من تعدد الاتجاهات واختلاف التعريفات الخاصة بالأمن الاجتماعي، تبعاً لاختلاف الأيديولوجيات والبناء الاجتماعي بين الدول، إلا أنه يمكن اختيار بعض التعريفات التي توضح مفهوم الأمن الاجتماعي، وهي على النحو التالي:

أوضح السالم (٢٠٠٠م) أن الأمن الاجتماعي هو: «نسق منظم من الخدمات الاجتماعية ينشأ لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، وهو يستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية أقصى قدراتهم، وتحقيق تقدمهم، وتحسين حياتهم، بحيث تنسجم وتتوافق مع حاجات المجتمع» ص ٢٢.

وينظر العوجي (٢٠٠١م) إلى الأمن الاجتماعي على أنه: «كل التنظيمات والأجهزة والبرامج ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل من أجل الوصول إلى تطوير الظروف الاقتصادية والصحية لسكان المجتمع أو جزء منهم» ص ٢٨.

وأوضح علي (٢٠٠٥م) أن الأمن الاجتماعي هو: «مساعدة الإنسان على مقابلة احتياجاته الذاتية والاجتماعية ويقوم هذا التنظيم على أساس الرعاية عن طريق الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية» ص ١٦.

وأضاف السدحان (١٤٢٥هـ) أن الأمن الاجتماعي هو: «النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية، ويتحقق ذلك النشاط عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، عن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية» ص ٣٦.

وأوضح القرني (٢٠٠٩م) أن الأمن الاجتماعي هو: «مجموعة الإجراءات التي علي الدولة

اتخاذها لتأمين المجتمع وبكافة أفراد بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في استغلال كامل الطاقات المختلفة وحماية المجتمع من الإفساد والمفسدين والعملاء والسقوط الأخلاقي» ص ٨٨.

ويعرف خليل (٢٠١٢م) الأمن الاجتماعي على أنه «سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة» ص ١٢.

أن هذا التحول في مفهوم الأمن الاجتماعي جاء بعد إقرار وثيقة حقوق الإنسان عام (١٩٤٨م)، حيث بدأت الدول بالاهتمام بتوفير الحقوق الأساسية للمواطنين، استجابة لما أوضحته المادة (٢٣) من وثيقة حقوق الإنسان العالمية التي أكدت أن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية، وبصفة خاصة فأن حكومة المملكة العربية السعودية تضمن لكل فرد الغذاء والكساء والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في الضمان الاجتماعي في حالة مرضه، وعجزه، وترمله، وشيخوخته وفي الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل معيشته لأسباب خارجة عن إرادته، ولا شك أن ذلك يشمل حالة أسر السجناء، حيث إن فقدانها للمعيل خارج عن إرادتها وهي بذلك تتلقى العناية أسوة بفئات المجتمع المحتاجة لهذه الرعاية والعناية (القرني، ٢٠٠٩م، ص ٩٠).

هذا ويشير تاج إلى أنه: يمكن تقسيم مفهوم الأمن الاجتماعي إلى اتجاهين أساسيين، وهما الاتجاه العلاجي والاتجاه المؤسسي، ويقوم الاتجاه الأول (العلاجي) على أساس أن نظم الأمن الاجتماعي يجب أن تمارس دورها عندما تعجز الأنساق الطبيعية للمساعدة، ويقصد بالأنساق الطبيعية هنا النظام الأسري والنظام الاقتصادي، وهذا العجز واضح تمامًا لدى أسر النزلاء بشكل خاص. أما الاتجاه الثاني (المؤسس) فعلى العكس من الاتجاه الأول، ولا يقدم في حالة العجز أو الكوارث كعلاج، إنما ينظر للرعاية الاجتماعية باعتبارها وظائف أساسية وطبيعية للمجتمع الصناعي الحديث (تاج، ٢٠١٢م، ص ٢١).

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أن الأمن الاجتماعي هو مجموعة من النشاطات الاجتماعية والتنظيمات المصممة من أجل تقديم المساعدات للأفراد والجماعات، وذلك للحصول على



مستويات من الحياة مرضية، وتكوين علاقات اجتماعية وشخصية بينهم وتقوية قدراتهم بما يحقق نوعاً من التناغم بين الأفراد الأسر والجماعات والفئات وهذا ما تولية حكومة المملكة جل عنايتها واهتمامها حيث تعد أسر السجناء أحد تلك الفئات التي يجب الاهتمام بها نظراً لما تعانيه من فقد لعائلها والقائم بشؤون حياتها المختلفة بسبب قضائه فترة العقوبة بالسجن.

## ب- خصائص الأمن الاجتماعي:

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تحديد بعض الخصائص التي تميز الأمن الاجتماعي في المجتمع المعاصر كما يلي:

### ١ - التنظيم الرسمي لمنظمات الأمن الاجتماعي وبرامجها:

تتميز برامج الأمن الاجتماعي بأنها تخضع للتنظيم الرسمي من ناحية توفير هياكل تنظيمية، واختصاصات وسياسات محددة، وتحكمها قوانين، أو لوائح، أو قرارات، وتسير حسب خطط واضحة وتتبع إجراءات مقننة في ضوء ميزانيات معلومة. وفي هذا ضمان لاستمرارية هذه الخدمات وإتاحة الفرصة لجميع الأفراد الذين ينطبق عليهم شروط الحصول على هذه الخدمات للحصول عليها، دون أن يؤثر ذلك على علاقات القرابة أو الصداقة، التي كانت تمثل نظام الصدقة والإحسان الفردي. وعلى الرغم من أن الصدقة أو الإحسان الفردي ساهم في التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية، وخاصة مشكلة الفقر، إلا أنه لا يخضع للتنظيم الرسمي، كما أن فكرة المساعدات المتبادلة التي تقوم على العلاقات الأسرية أو الصداقة لا تدخل في نطاق مفهوم الأمن الاجتماعي المعاصر، لأن هذه المساعدات تتأثر بالروابط الشخصية (الدوسري، ٢٠٠٧، ص ٤٩).

### ٢ - الأمن الاجتماعي يهتم بالجوانب الإنسانية المباشرة:

أن الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة من الحقوق الأساسية فهو حق من حقوق الإنسان، الذي يتمثل في مجموعة المشروعات والبرامج والخدمات الاجتماعية المباشرة التي تهتم بإشباع الاحتياجات الإنسانية، مهما تعددت تلك الاحتياجات، سواء كانت حاجات جسمية أم

نفسية أم عقلية أم اجتماعية أم ترويجية، وبذلك يجب أن نبين الفرق بين الأمن الاجتماعي والرعاية العامة. فالخدمات التي تهتم أساساً بالمطالب الضرورية اللازمة للمجتمع، والتي يكون لها تأثير غير مباشر على الأفراد، كخدمات الدفاع والأمن وتوفير المياه الصالحة للشرب، تعتبر خدمات عامة وتدخل ضمن برامج الرعاية العامة، بينما تعتبر الخدمات الموجهة للإنسان مباشرة، مثل توفير مسكن لحدث مشرد، أو توفير بعض المشروعات والبرامج الترويجية للأطفال أو الشباب، هي إحدى خدمات الأمن الاجتماعي (القرني، ٢٠٠٩م، ص ٩٤).

### ٣- الأمن الاجتماعي يستبعد دوافع الربح من وراء خدماته:

تعتبر خدمات الأمن الاجتماعي حقوقاً للمواطنين يحصلون عليها، دون دفع مقابل لهذه الخدمات لذلك فإن الخدمات والسلع التي يحصل عليها الفرد أو يشتريها بالنقود لا تدخل ضمن برامج الرعاية الاجتماعية، فكل نشاط يهدف إلى تحقيق الربح، وكل خدمة يحصل عليها الفرد إزاء مقابل نقدي لا تعتبر من الأمن الاجتماعي. وهذا لا يعني أن برامج الأمن الاجتماعي خدمات استهلاكية، فقط بل تعتبر ذات مردود اجتماعي واقتصادي، ذلك لأن صور الأمن الاجتماعي وبرامجها الاجتماعية، تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية والإقلال من حدة المشكلات، مما يترتب عليه تنمية الموارد البشرية، وبذلك فهو شكل من أشكال الاستثمار بعيد المدى (الدوسري، ٢٠٠٧م، ص ٥٠).

### ٤- الأمن الاجتماعي المعاصر يعتبر مسئولية المجتمع:

يعتبر الأمن الاجتماعي المعاصر مسئولية المجتمع، وهذا يعني أن مسئولية الأمن الاجتماعي المعاصر أصبحت مسئولية المجتمع ككل، سواء في شكل تنظيماته الاجتماعية الحكومية أم التنظيمات الاجتماعية الأهلية، فكل من هذين النوعين من التنظيمات يكمل الآخر لتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفيرها لسكان المجتمع. وهذا يؤكد مدى إدراك المجتمع لمسئوليته تجاه إشباع احتياجات أفرادها ومواجهة المشكلات التي تعترضهم كمسئولية أساسية لهذا المجتمع. ولا شك أن مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية تقع ضمن نطاق هذه المسئولية (محمد، ١٤٢٥هـ، ص ٨).

## ٥ - الأمن الاجتماعي يتميز بالشمول والتكامل:

تعتمد هذه الخاصية على أساس أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة ولذلك فإن إشباع بعض الحاجات وإغفال البعض الآخر يشكل تقصيراً في برامج الأمن الاجتماعي، مما يترتب عليه ظهور العديد من المشكلات.

لذلك يرى الدوسري (٢٠٠٧م) «إن برامج الأمن الاجتماعي تتعدد وتنوع تبعاً لتنوع الحاجات الإنسانية وتعددتها، مما يدخل ضمن هذه الخاصية أن الأمن الاجتماعي يقدم لجميع الفئات في المجتمع، دون تفضيل فئة على أخرى، وإلا عجز عن تحقيق أهدافه، لذلك فإن أمن الأطفال دون أسرهم يصبح عديم الفائدة إذا ظلت أسرهم دون رعاية». ص ٥١

## ٦ - الأمن الاجتماعي يتميز بوجود أهداف علاجية وقائية:

يتميز الأمن الاجتماعي بأنه ذو طابع وقائي وعلاجي، فعندما توجه برامج الأمن الاجتماعي وخدماته لمعالجة المشكلات الاجتماعية بالمجتمع، مثل مشكلات الفقر وانحراف الأحداث فهي تقدم الجانب العلاجي.

لذا يرى محمد (١٤٢٥هـ) انه «إذا كانت برامج الأمن الاجتماعي المقدمة تهدف إلى وقاية الأفراد والجماعات من الوقوع في المشكلات التي قد تحدث ما لم تلبّ بعض الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالصحة أو التربية أو الغذاء، فهي تقدم الجانب الوقائي، وفي حالة أسر النزلاء تظهر الحاجة للأمن الاجتماعي بجانبه الوقائي والعلاج». ص ٩

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أن الأمن الاجتماعي يتميز بالشمولية من حيث الخصائص، فالأمن الاجتماعي يتميز بأنه يخضع للتنظيم الرسمي من ناحية توفير هياكل تنظيمية، واختصاصات وسياسات محددة، وتحكمها قوانين، أو لوائح، أو قرارات، وتسير حسب خطط واضحة، كما أنه يتميز بأنه مسئولية المجتمع ككل، سواء في شكل تنظيماته الاجتماعية الحكومية أم التنظيمات الاجتماعية الأهلية، فكل من هذين النوعين من التنظيمات يكمل الآخر لتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفيرها لسكان المجتمع، ولا يهتم الأمن الاجتماعي بعملية الربح من خلال الخدمات المختلفة التي يقدمها، فهو حقاً من حقوق المواطنين يحصلون عليها دون دفع مقابل.

كما أنه يهتم بالحقوق الإنسانية من خلال مجموعة المشروعات والبرامج والخدمات الاجتماعية المباشرة التي تهتم بإشباع الاحتياجات الإنسانية. ولذلك، فالأمن الاجتماعي يتميز بالشمول والتكامل من خلال الخدمات المختلفة التي يقدمها.

## ج- أبعاد الأمن الاجتماعي:

يمكن توضيح الأبعاد المختلفة للأمن الاجتماعي على النحو التالي:

- البعد السياسي: والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

- البعد الاقتصادي: والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

- البعد الاجتماعي: والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتهارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

- البعد المعنوي أو الاعتقادي: وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة

الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرهما باتجاهه ، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها ، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع ، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي ، ودرج الناس على الإيمان بها .

- البعد البيئي: والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء، والأضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية (علي، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٢-٢٣).

ويرى الباحث من خلال ما تقدم، أن أبعاد الأمن الاجتماعي المشار إليها تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الإقليم والأمن الدولي، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي، واتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز، كما أن مقومات الحماية الفردية تساعد في توفير مستلزمات السلامة العامة.

#### د- مقومات الأمن الاجتماعي:

إن الأمن الاجتماعي، هو وليد مستوى التوازن والطمأنينة التي يشعر بها الإنسان، في تكامل العلاقات الداخلية وسلامتها، ويقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من المقومات المختلفة التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- التماسك بين أفراد المجتمع، حيث أن الانتماء إلى وطن ومجتمع واحد، فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمأنينة والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيقه انطلاقاً من شعور راسخ لديه بأن ما ينعم به غيره من الخير إنما ينعم به هو أيضاً، وإن ما يصيب غيره من شر يرتد عليه أيضاً، والألفة الجامعة هي العامل الجامع من أفراد المجتمع الواحد.

- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة ولتحقيق هذا لابد من غرس الثوابت الدينية الصحيحة لينمو المجتمع على أساس يقر بمبدأ الوسطية والاعتدال استناداً إلى المنهج القرآني

وهو سمة الإسلام التي يحققها في حياة الأفراد والجماعات ويتجه إليها في التربية والتشريع حيث يقيم بناءه كله على التوازن والاعتدال.

- توفر أجهزة الأمن، تلك العين الساهرة لتأمين العدالة الاجتماعية والطمأنينة والنمو والازدهار في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

- توفر المؤسسات التربوية بصورة عامة والتي توجه الإنسان وتساعد على التعلم على الحياة الاجتماعية وتنفيذ سياسة التربية المدنية كعامل من عوامل الوقاية من الجريمة والانحراف.

- توفر المقدرة على معالجة الصعاب والآفات ودور المؤسسات والعيادات الاجتماعية التي تولي مسؤولية الحالات الاجتماعية المرضية أو الناتجة عن خلل في البيئة الاجتماعية ومعالجتها.

- توفر الجهاز القضائي القادر والعاقل على تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية ويحسنه بدورة الإصلاح والعمل على إصلاحهم وإعادة ائتلافهم مع الحياة الاجتماعية السليمة.

- توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية الصالحة ويقصد بها إعادة تأهيل المحكوم عليهم مهنيًا واجتماعيًا.

- توفر التسامح تجاه من صلح من المنحرفين أي تهيئة المجتمع لتعين من صلح من المذنبين وإفساح المجال أمامه لينحصر مجدداً ضمنه.

- توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تصرف وقتاً وجهداً في سبيل تأمين المؤسسات والخدمات الاجتماعية لتقوم على إقامة التعاون والعروة الوثقى بين أفراد شعب واحد تشدهم إلى بعض بعضاً فيشد كالبنيان ويصمد في وجه الرياح التي يمكن أن تعصف به وتتجه لتدمر واعتقد باختصار أن مقومات الأمن الاجتماعي والسياسي التي يقوم عليها تنظيم حياة اجتماعية آمنة (محفوظ، ٢٠١٢م، ص ١-٢).

## هـ- العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي:

يمكن توضيح العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي على النحو التالي:

- الانحراف: وهو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير ومجانبة الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ المنهي عنه ويأخذ الانحراف أشكالاً عديدة منها ما يتعلق بجرائم



الاعتداء على النفس ومنها جرائم الاعتداء على الممتلكات ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي كالحراة والاحتكار.

- الغلو: ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال، ولعل أخطر أشكال الغلو هو الغلو أو الاعتقاد الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومعاداته. كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والأحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تفويض الأمن الاجتماعي وزعزعة أركانه.

- المخدرات: وهي من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار، تفسد معه العلاقات الاجتماعية، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاعتصاب، وأحياناً القتل.

- الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وبيث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يجرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير (الجبير، ٢٠١١م، ص ٩-١١).

## ٢- المشكلات التي قد تواجه أسر السجناء

### أ - مفهوم أسر السجناء:

أوضح الدوسري (٢٠٠٧م) أن أسر السجناء هي: «تلك الأسر التي يودع أجد أفرادها في السجن بسبب ارتكابه سلوك مخالف للنظام ويقع تحت طائلة القانون لفترة من الزمن» ص ٧.

وأوضح العتيبي (٢٠٠٨م) أن أسر السجناء هي: «تلك الأسر التي تحتاج إلى المعونة والمساعدة لمواجهة المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على غياب العائل بصدور حكم الإيقاف والسجن عليه عن طريق المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية» ص ٦٢٥.

ويشير الفريخ (٢٠١١م) أن أسر السجناء هي: «أسر حرمت من الأشخاص الذين يقومون بإعانتهم أو أشخاص ينتمون إليهم بسبب دخولهم السجن لأسباب معينة» ص ٦٩٦.

ويعرفها السقا (٢٠١٢م) على أنها «تلك الأسر التي يكون عائلها أو القائم على شئونها موجوداً داخل السجن بسبب الحكم عليه بالسجن لفترة من الزمن بغض النظر عن السبب الأساسي الذي أدى إلى دخوله السجن». ص ٥٤٤.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث، أن أسرة السجين تعتبر أسرة غير متكاملة بناهياً ووظيفياً لأن العائل (السجين) غير موجود مما يؤثر سلباً على التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي لهذه الأسرة وإشباع حاجاتها، الأمر الذي يتطلب رعاية أسر السجناء لسد هذه الفجوة، وهي من أهم المشاكل التي يعاني منها السجين نفسه وهو داخل السجن حيث ما يتعلق بأسرته وكيفية الاطمئنان عليها مادياً واجتماعياً وأخلاقياً، كما أن أسرة السجين تمثل المأوى المناسب والطبيعي الذي سيحتضن السجين بعد الإفراج عنه والتي تمد له العون لمنعه من العودة إلى الجريمة، الأمر الذي يستلزم الحماية والعناية والرعاية لأسر السجناء باستمرار من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية لإشباع حاجاتها الاقتصادية الاجتماعية، النفسية، الصحية، التعليمية والدينية.

## ب - أنواع المشكلات التي قد تواجه أسر السجناء:

يمكن توضيح المشاكل المختلفة التي تتعرض لها أسر السجناء على النحو التالي:

### ١ - المشكلات الاقتصادية:

تتعلق المشكلات الاقتصادية بقصور أو نقص الموارد المادية وعدم كفايتها للوفاء بالتزامات الأسرية أو سوء توزيع الدخل أو زيادة عدد أفراد الأسر أو عدم وجود دخل على الإطلاق نتيجة لتعطل رب الأسرة أو وفاته. وتعتبر المشكلات الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى انهيار الأسرة وتفككها نظراً لما يترتب عليها من مشكلات أخرى منها أمراض سوء التغذية والضعف العام وانتشار الانحرافات الشاذة وجرائم الأحداث وارتفاع معدل الوفيات ونقص قدرات الفرد على العمل والإنتاج (دريس، ٢٠٠٧م، ص ٣٨).



ويرى كثير من الباحثين أن المشكلة الاقتصادية لها أثرها في تهيئة الظروف التي تؤدي بالفرد إلى الانحراف، ويمكن إرجاع أسباب ذلك من وجهة نظر الباحث إلى اعتبارات عدة منها:

- أن يكون السجين هو المصدر الأساسي للدخل.

- إن أفراد الأسرة لا يزالون في سن الإعالة .

- إن زوجات المسجونين قد يكن غير مؤهلات لعمل مناسب .

- أن غالبية زوجات المسجونين يعملن في أعمال ذات دخل منخفض.

وينظر علماء الاجتماع للوضع الاقتصادي للأسرة على أنه أحد أهم العوامل المؤثرة في حدوث الانحراف وذلك ما أكدته معظم الدراسات.

حيث ترى العتيبي (٢٠٠٨م) «أنه الوسيلة الوحيدة التي عن طريقها يتم إشباع الحاجات الأساسية للفرد والأسرة، وتتمثل المشكلات الاقتصادية لأسر نزلاء السجون في تدني المستوى الاقتصادي لهذه الأسر وانقطاع الدخل أو انخفاضه مما ينتج عنه العجز عن تلبية الحاجات الأساسية لهذه الأسر وسوء الحالة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تشرذم الأبناء أو مزاولتهم التسول أو العمل في سن مبكرة في أماكن خطيرة كالبيع بين السيارات (بيع الماء) وعند الإشارات الضوئية وهذا يعني حرمانهم لتعليم وجعلهم عرضة للانحراف». ص ٦٣١

ويرى الباحث انه يترتب على انخفاض المستوى الاقتصادي لبعض الأسر لجوؤها للعيش في مساكن رديئة من الناحية الصحية لعدم استطاعتها دفع الإيجارات في الأحياء الراقية مما يؤدي إلى نشأة أنواع من المرض تزيد من احتياجات هذه الأسر للعلاج والأدوية، بالإضافة إلى مشكلة البطالة ونقص فرص العمل كعامل مساعد في تهيئة الظروف المسببة للانحراف فالبطالة مشكلة تؤرق كافة المجتمعات ولكن بنسب متفاوتة وذلك لأنها تساهم في إيجاد عدد من المشاكل، وذلك مثل الشعور بالإحباط والفشل، والإحساس بالاغتراب وأن الحاجة المادية قد تؤدي بأسر السجناء إلى عدة طرق غير شرعية إذا لم تتوفر لها بالطرق الصحيحة.

## ٢ - المشكلات الاجتماعية:

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ، فالأسرة تسعى لمساعدة الأفراد على اكتساب المعلومات واكتساب العلاقات الشخصية بينهم ، كما يتعلم الفرد في الأسرة المعايير والقيم التي تساعد على كيفية المشاركة في النظم الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع والأسرة لا يمكنها القيام بهذه الأدوار والأب الذي يمثل السلطة الضابطة غائب عنها خصوصاً في المجتمع الإسلامي الذي يمثل الأب فيه سلطة الضبط والتوجيه. ومن هنا يمكن القول أن أسر السجناء عندما تفقد عائلها أثناء قضاءه فترة العقوبة تواجه عدداً من المشكلات الاجتماعية المختلفة وتختلف هذه الأسر في استجاباتها لهذه المشكلات فمنها من يطلب المساعدة من الأقارب ومنها من يلجأ إلى مؤسسات المجتمع الرسمية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية ومنها من يحاول تجاوز هذه المشاكل من خلال تكاتف أعضاء الأسرة واعتمادهم على أنفسهم.

وقد أبرزت عدد من الدراسات أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسرة النزير مثل دراسة العتيبي (٢٠٠٨م) ودراسة إدريس (٢٠٠٧م) حيث تذكر تلك الدراسات الخلافات بين الأبناء، وبالتالي انشغال كل فرد منهم بمشاكل فرعية دون الاهتمام بمستقبل الأسرة وعدم تقدير كل فرد منهم من الأسرة للمسئوليات الجديدة التي ظهرت بعد سجن الأب مما قد يتسبب في حدوث صراعات مختلفة للأدوار والسلوك المتوقع من كل فرد القيام به فقد ينشأ الغموض والصراع من تفاعل أعضاء الأسرة فيما بينهم عندما يتعلق الأمر بقيام الأخ مثلاً بدور الأب والموجه وهذا ما يسمى بصراع الأدوار.

ومن المشكلات المتعلقة بصراع الأدوار مشكلة قيام الزوجة بدور الأب كسلطة ضابطة في الأسرة بالإضافة لدورها كأم مما يشتمت جهودها ويعيقها عن القيام بدورها الأساسي وتؤكد صعوبة هذه المهمة إذا كانت الزوجة تبحث عن عمل يلبي احتياجات الأسرة الأساسية في ظل غياب الأب، ومما يترتب على خروج الزوجة للعمل ضعف الأبناء في مستوى الدراسة حيث إن إرهاقها وإجهادها في العمل قد ينعكس بالتقدير في واجبها تجاه أبنائها في ملاحظتهم والإشراف على واجباتهم المدرسية (الفريح، ٢٠١١م، ص ٦٩٨).

وكذلك من المشكلات الاجتماعية التي تواجه معظم أسر السجناء كثرة عدد أفرادها بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات الأساسية للأسرة تبعاً لزيادة عدد أفرادها ويعتبر حجم الأسرة من العوامل المؤثرة في قدرة الأسرة على أداء وظائفها التربوية تجاه أبنائها، فحجم الأسرة يؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أنه إذا قل حجم الأسرة زادت الرعاية المبذولة للأبناء وإذا زاد عدد أفراد الأسرة يتبعه خلل بالاهتمام والرعاية المقدمة لأفراد الأسرة كما أن حجم هذه الأسرة يجعل عملية الضبط الاجتماعي ضعيفة الجدوى في ظل غياب الأب وتحول سلطة الضبط إلى الأم (اليوسف، ٢٠٠٤م، ص ١٢٧).

وتواجه أسرة السجن مشكلة اجتماعية أخرى أثناء عقوبة السجن، وهي مشكلة الطلاق فالأسرة لا يكتمل بناؤها إلا بالوجود العضوي لكلا الزوجين والطلاق حينئذ يمثل تصدعاً في هذا البناء وذلك في ظل غياب الأب وحاجة الأسرة إلى ترابط أعضائها عن طريق التفاعل. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد معاناة أسر السجناء عندما تواجه الأسرة من قبل المجتمع بالنقد وملاحقتها بالحديث عن جرم رب الأسرة في حق المجتمع خصوصاً في المدارس فقد يلجأ أبناء السجناء إلى ترك التعليم خوفاً من المواجهة (هلال، ٢٠٠٣م، ص ١٤٦).

ويرى الباحث بأن جميع هذه المشكلات الاجتماعية التي قد تواجه أسرة النزير بعد دخول عائلها للسجن تعتبر من العوامل المسببة للتفكك الأسري الذي يعتبر بداية لحدوث مشكلة أخطر وهي انهيار الوحدة الأسرية وانحلالها في ظل غياب الأب كسلطة ضابطة وضعف الرقابة من الأم لكثرة أدوارها في الأسرة.

### ٣- المشكلة الصحية:

ترتبط المشكلات الصحية بالمستوى المادي لأسرة السجن، حيث يجعل تدني المستوى الاقتصادي لهذه الأسر يجبرها على العيش في أحوال سكنية رديئة ولا شك أن سوء الأحوال السكنية لهذه الأسرة يعيقها عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها بالشكل الصحيح حيث أن الازدحام في المساكن ورداءة التهوية وضعف مستوى المرافق الصحية تسبب أضراراً للأطفال في عملية نموهم فهي تحول دون تحقيق الراحة الكافية وتسبب الإرهاق والتهيج والتوتر وسهولة انتقال الأمراض والعدوى، كما يؤدي الازدحام لدى الأسر إلى لجوء الأطفال إلى الشوارع وهذا

يشكل خطورة على المجتمع في ظل غياب السلطة الضابطة، ويتضح من خلال ذلك أن هناك علاقة مباشرة بين سوء الأحوال السكنية وتعثر النمو واعتلال الصحة، بدليل أن نسبة التعرض للأمراض ونسبة الوفيات في الأحياء الشعبية المزدهمة تزيد عنها في الأحياء الراقية). (الفريح، ٢٠١١م، ص ٦٩٩).

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أن وجود أسر النزلاء في هذه الأحياء ذات الكثافة السكانية له آثاره السلبية على أفراد هذه الأسر، حيث تكثر الخلافات والنزاعات الداخلية بين أفراد الأسرة، التي تنعكس على طبيعة التنشئة الاجتماعية لأبناء هذه الأسر. كما أن الحي الذي تعيش فيه هذه الأسر يمكن أن يؤدي إلى تأثير واضطراب في وظيفة الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية في غرس التزام النظام والقانون في نفوس الأطفال، ويمكن أن يسهم في انحرافهم من خلال نقص الخدمات الضرورية لقضاء وقت الفراغ، وسوء المسكن وانتشار البطالة، فالأطفال بطبيعتهم يميلون إلى التقليد بقصد التجربة، أو هروباً من ظروفهم الأسرية، الأمر الذي يمهد لسبل الانحراف.

#### ٤ - المشكلات النفسية:

تعد الأسرة هي الإطار الصحيح الذي يشعر فيه كل فرد من أفرادها بذاته وحب الآخرين له كما أن الأسرة تلعب دوراً بارزاً في نمو الذات وتحافظ على قوتها إذا توفر لها بناء محدد كما يتوفر للفرد من خلال الأسرة الشعور بالأمن والحب الذي يسمح لعاطفته بالنمو السليم بالإضافة إلى الحاجة إلى التقدير الاجتماعي، ولا يكون ذلك إلا بتوفر أركانها الأساسية الأم والأب فإذا غاب أحدهما يتعذر تحقيق الأمن النفسي لأعضاء الأسرة. وأسرة السجين عند ما تفقد معيها والقائم عليها تواجه عدد من المشكلات النفسية من هذه المشكلات ما يتعلق بتأثير غياب الأب حيث أن غياب الأب لفترة طويلة يساعد عدم تحديد مكونات الشخصية عند الطفل كما يجرمه من انتقال خبرات الأب إليه، كما أن غياب الأب يعمل على اختلال الهوية الجنسية للأولاد فيفقدون الأبناء القدوة التي يتعلمون منها أدوارهم. كذلك أبناء السجناء قد يصبحون أكثر ميلاً للانغماس في الأنشطة الجانحة فتوفر أركان الأسرة يوفر جو نفسياً مانحاً للحب والعطف يساعد الأبناء على النشأة السوية ويكتسب الدور الاجتماعي الذي عليه أن يؤديه في مستقبل

حياته، ومن المشكلات النفسية التي تواجه أسرة السجين الشعور بالعزلة والاعترا ب واحتقار الذات وفقدان الثقة بالنفس واضطراب العلاقات بين أفراد الأسرة والعجز عن تكوين علاقات اجتماعية سليمة (هلال، ٢٠٠٣م، ص ٦٩٧).

وقد كشفت العديد من الدراسات مثل دراسة الدوسري (٢٠٠٧م) أن أهم المشاكل النفسية التي تعانيها أسر النزلاء فقدان العائل ما يترتب على ذلك من حرمان عاطفي، ومعاناة لغالبية زوجات النزلاء من الإحباط الجنسي نتيجة فقدان الزوج. (الدوسري، ٢٠٠٧م، ص ٤٣).

وهناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية السلبية التي تلحق بالأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها، وترتبط هذه التغيرات بعدة عوامل منها نوع الروابط العاطفية بين الزوجين، والأدوار الاجتماعية للمحكوم عليهم بالنسبة للأسرة، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ومدى نجاح الزوجة في مقاومة الصعوبات المادية الناجمة عن الإدانة. كما يلاحظ أن نوع الجريمة المرتكبة قد يثير المشاعر العدائية تجاه السجين من قبل الأقارب والجيران وأهل الحي، خاصة إذا كانت عقوبة السجن جزاء لارتكاب جريمة أخلاقية، وتأتي خطورة هذه التغيرات الناجمة عن سلب حرية السجين من آثار ضارة على الأسرة كانهراف الأبناء أو طلب الزوجة للطلاق أو معاناة الأسرة من الحرمان والعجز المادي، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة ويقضي عقوبة طويلة المدة. (العمر، ٢٠٠٥م، ص ٢٢٠).

### ٣- الأمن الاجتماعي لأسر السجناء

#### أ- مفهوم الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

أوضح أحمد (٢٠٠٥م) أن الأمن الاجتماعي لأسر السجناء هو: «رعاية أسرة السجين إذا اتضح أنها بحاجة لرعاية، وهذا يتم عند دراسة حالة السجين فور دخوله السجن وملاحظة أنه يعول أسرة وأن هذه الأسرة بحاجة للرعاية والدعم، عندها يتم التنسيق مع المؤسسات الرسمية (الضمان الاجتماعي) والجمعيات الخيرية المختصة لرعايتهم وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة».

ص ٥١

وأوضح دريس (٢٠٠٧م) أن الأمن الاجتماعي لأسر السجناء هو: «الخدمات المقدمة لهم وذلك بتوجيهها إلى المؤسسات المهتمة برعاية هذه الفئة مما يحول بينها وبين الانحراف». ص ٣٠  
وأوضح (Harry,2011) أن الأمن الاجتماعي لأسر السجناء هو: «الاهتمام والمساعدة التي تمنح لأسر السجناء، بغرض معاونتهم في جهودهم للتكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه» p٣٨.

كما ينظر بريدج إلى أن الأمن الاجتماعي لأسر السجناء يشمل الجهود التي تبذل لتحقيق أهداف وقائية وعلاجية في الوقت ذاته، فمن حيث كونه يؤدي إلى تحقيق أهداف وقائية، فإنه يتأتى عن طريق المساعدة على تأمين احتياجات الأسرة ومواجهة ما يعترضها من مصاعب نتيجة سجن عائلها، أما من حيث كونه يؤدي إلى تحقيق أهداف علاجية فإن ذلك يتمثل من خلال مساعدة السجين على الاطمئنان على أسرته والاستجابة لبرامج التأهيل التي يتلقاها في المؤسسة الإصلاحية ذاتها (Berridge,2013,p66).

ومن خلال التعريفات السابقة، يستخلص الباحث، أن الأمن الاجتماعي لأسر السجناء هو القيام بمجموعة من البرامج المختلفة التي تساهم وتساعد أسر السجناء، حيث تعمل هذه البرامج على الرعاية والحماية لأسر السجناء، ومعاونتهم على التكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه ومساندتهم لتخطي الظروف التي وقعت فيها الأسرة نتيجة سجن عائلها.

## ب- أهمية الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

تتمثل أهمية الأمن الاجتماعي لأسر السجناء على النحو التالي:

- تكمن أهمية توفير الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من قبل المجتمع بكل فئاته أنها تقي المجتمع من خطورة إجرامية قد تتطور إلى انحرافات سلوكية نتيجة الآثار السلبية التي تتعرض لها، خاصة عندما يستمر النقص في الاحتياجات وتزداد الضغوط السلبية على أفراد الأسرة، بالإضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

- أن برامج الأمن الاجتماعي الموجهة لأسر السجناء تعد نوعاً من التدخل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التضامن والتكافل والاستمرار في المجتمع، إذ إنها تقوم بدور كبير في ضمان



صلاح الأسرة واستقرارها، سواء خلال وجود عائلها في السجن أو حتى بعد خروجه، وكلاهما فترتان مهمتان للسجين وللأسرة ذاتها في نجاح برامج الأمن الاجتماعي للسجين وأسرته، لأنها تساعد في نجاح إعادة تأهيل السجين وضمان عدم العودة لارتكاب الجريمة.

- يعد الأمن الاجتماعي المقدم لأسر السجناء جزءاً مكماً لبرامج الرعاية التي تقدم للسجين نفسه إذ إن هذا النوع من توفير الأمن الاجتماعي للسجين نفسه ورعاية السجين بعد الإفراج عنه تشكل في مجموعها أساليب متكاملة لتحقيق أهداف الأمن الاجتماعي لنزلاء السجون، ويعطي توفير الأمن الاجتماعي لأسرة السجين للسجين نفسه ولأسرته فرصة حقيقية ثمينة لإعادة التكيف مع المجتمع وتحقيق مبدأ الوقاية من الجريمة.

- يعد الأمن الاجتماعي لأسرة السجين حقاً اجتماعياً وسياسياً لهم، ومن واجب المجتمع تحقيقها لهم، فإذا كان النظام الاجتماعي قد قرر سلب حرية رب الأسرة نتيجة خروجه على صحة نسبة النظم للمجتمع وقوانينه، فلا يجب أن تعاقب أسرته معه أيضاً، ولذلك من واجب المجتمع أن يحرص على تقديم الدعم والرعاية والمساعدة لأسر السجناء بما يكفل ضمان استقرارهم والتكيف مع الظروف الطارئة التي وقعوا فيها بسبب سجن عائلهم .

- يؤدي الأمن الاجتماعي لأسر السجناء إلى تحقيق أهداف وقائية علاجية في الوقت ذاته من حيث كونها تؤدي إلى تحقيق أهداف وقائية تتحقق من المساعدة على تأمين احتياجات الأسرة ومواجهة ما تعترضها من مصاعب نتيجة سجن عائلها، ومن حيث كونها تؤدي إلى تحقيق أهداف علاجية تتحقق من خلال مساعدة السجين على الاطمئنان على أسرته والاستجابة لبرامج الأمن الاجتماعي التي يتلقاها في المؤسسة الإصلاحية ذاتها، ويجب ألا تكون برامج الأمن الاجتماعي المقدمة لأسرة السجين علاجية ومرتبطة بالحد الأدنى من الحاجات الضرورية فقط، بل يجب أن تكون خدمات وقائية (محمد، ١٤٢٥هـ، ص ٦٧-٦٨).

ويستخلص الباحث من خلال ما سبق، أن الأمن الاجتماعي يعطي للسجين ولأسرته فرصة حقيقية ثمينة لإعادة التكيف مع المجتمع وتحقيق مبدأ الوقاية من الجريمة وعدم تعرض أسرته لخطر الوقوع فيها، إذ إن الظروف التي تمر بأسرة السجين وبشكل مفاجئ تجعلها تمثل خطورة إجرامية أو انحرافاً سلوكياً أو أخلاقياً محتملاً بعد سجن الزوج، خاصة عندما يكون العائل

الوحيد لها، وعندما تتعرض لضغط الحرمان والعوز والحاجة. كما يوفر الأمن الاجتماعي لأسرة السجناء حقوقاً اجتماعية وأساسية من واجب المجتمع تحقيقها لها، فإذا كان النظام الاجتماعي قد قرر سلب حرية رب الأسرة نتيجة خروجه على نظم المجتمع وقوانينه، فلا يجب أن تعاقب أسرته معه أيضاً، ولذلك من واجب المجتمع أن يحرص على تقديم الدعم والرعاية والمساعدة لأسر السجناء بما يكفل ضمان استقرارهم والتكيف مع الظروف الطارئة التي وقعوا فيها.

### ج- محاور الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

تمثل عملية الأمن الاجتماعي لأسرة السجناء إحدى حلقات الرعاية الاجتماعية الموجهة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية (السجناء) وأسرههم في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، ومن خلال ذلك، تتمثل محاور الأمن الاجتماعي لأسر السجناء فيما يلي:

#### ١ - البعد النفسي:

أوضح البنا (٢٠٠٧م) أن البعد النفسي للأمن الاجتماعي يتمثل في: «زرع الإيمان في نفس المسجونين والمفرج عنهم، والتوجيه النفسي والاجتماعي الصحيح لأسر السجناء الذي يقي من الانحرافات والعمل على حل مشاكلهم وتمكينهم من العيش الشريف والإبقاء على صلة السجناء بأسرته حتى يسهل تكيفه مع أسرته بعد الإفراج عنه» ص ١٢٥.

#### ٢ - البعد الاجتماعي:

أوضح السقا أنه تتم الرعاية الاجتماعية لأسر السجناء من خلال ما يلي:

- تقديم مساعدات عينية لأسرة السجناء.
- تقديم خدمات تعليمية لأبناء المسجونين بإعفائهم من المصروفات الدراسية.
- تقديم خدمات مهنية كإلحاق زوجة المسجون أو أبنائه بأي عمل.
- توجيه أفراد الأسرة حسب كل حالة إلى جهات المساعدة (السقا، ٢٠١٢م، ص ٥٤٧).



### ٣ - البعد الاقتصادي:

- أوضح الفريخ أنه تتم الرعاية الاقتصادية لأسر السجناء من خلال ما يلي:
  - منح مساعدات مالية لعائلات المسجونين وقد تكون مؤقتة.
  - منح مساعدات مالية طويلة الأجل لأسر المسجونين لمواجهة نفقات الحياة.
  - إعانة حالات الأسر حسب نوعية كل منها واستعدادها وخبرتها المهنية والتجارية لمزاولة المهن كخياطة الملابس أو أشغال الإبرة والمشروعات التجارية كبيع الخردوات والأقمشة (الفريخ، ٢٠١١م، ص ٧٢٠).

### ٤ - التدريب المهني والتأهيل:

- تهتم المؤسسة العامة بالتدريب المهني والتقني من خلال برنامج الأسر المنتجة بتدريب أسر المسجونين على المهن المناسبة وتيسير سبل العمل والإنتاج لهم عن طريق إقامة المشروعات المنتجة لهم ولأسرهم.

### د- المرتكزات التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

- أن الخدمات التي تقدم لأسر السجناء تركز على مجموعة من المنطلقات الأساسية التي يمكن توضيحها على النحو التالي:
  - إن واجب الدولة في حماية المجتمع من آثار الجريمة لا ينتهي بالقبض على المجرم وإيداعه السجن، بل يمتد إلى إصلاح ذلك السجين، والعمل على تقديم الرعاية لأسرته.
  - قابلية السلوك البشري للتعديل والتغيير متى ما أتاحت الظروف المناسبة لذلك التغيير.
  - أن للمجرم الذي ارتكب جريمته حق على الدولة والمجتمع في رعاية أسرته وتأهيلها، حتى لا تنخرط في الانحراف.
  - إن أفضل وسيلة لحماية أسر السجناء من تكرار انحراف المجرم هي الإشراف الاجتماعي والنفسي والاقتصادي الواعي بعيداً عن الرقابة الشرطية على المفرج عنه.

- عقاب المجرم على ما ارتكبه من انحراف يجب أن لا يمتد ويصل إلى أسرته، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا برعاية هذه الأسرة، وعدم تركها تصارع الظروف القاسية في الحياة بعد غياب عائلها .

- إن أسرة المجرم هي ملاذ بعد خروجه من المؤسسة العقابية ورعاية هذه الأسرة والمحافظة عليها خلال فترة وجود المجرم في المؤسسة العقابية عامل مهم في ضمان عدم عودة المجرم للانحراف مرة أخرى بعد الإفراج عنه.

- غياب ولي أمر الأسرة بسجنه قد يؤدي إلى تولد وظهور عدد من المنحرفين في هذه الأسرة، ولذلك يجب توفير الرعاية المناسبة لهذه الأسرة التي تصونها وتحوطها بالرعاية اللازمة (الفريخ، ٢٠١١م، ص ص ٧١٥-٧١٦).

ويرى الباحث أن الأمن الاجتماعي يرتكز على مجموعة من العوامل التي ترتبط مع بعضها وهي تتمثل في دور الدولة والمنظمات الأهلية في حماية المجتمع، وقابلية البشر للتغيير، وتهيئة أسرة السجين لتقبل الأمر والعمل على المحافظة على مكوناتها خلال فترة وجود عائلها في المؤسسات العقابية والإصلاحية وهو عامل مهم في ضمان عدم عودة عائلها للانحراف مرة أخرى بعد الإفراج عنه.

## هـ- وسائل الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

يمكن توضيح الوسائل المختلفة للأمن الاجتماعي لأسر السجناء على النحو التالي:

- إعانة الجهات الحكومية: تتسم الجهات الحكومية بأنها أكثر المؤسسات ضماناً للاستمرارية في الإعانة وخصوصاً من خلال «الضمان الاجتماعي»، لكنها ربما تكون أعقد الجهات تنظيمياً، حيث الروتين والبيروقراطية، ومدى كفاية برامج رعايتها أمر في غاية الأهمية.

- تفعيل دور المؤسسات الخيرية التطوعية: أهمية المؤسسات الخيرية التطوعية في رعاية أسر السجناء، حيث إن تركها للاجتهادات الفردية أو الحماس التطوعي لا يضمن الاستمرارية. إضافة إلى أن الغالب في هذه الجهود هو توفير العون المادي أو العيني البسيط، لكن دوائر اهتمام الأسر خصوصاً بعد سجن عائلها تتنوع من حيث متابعة فرص العمل للأبناء، ومتابعة دراستهم، أو تشغيلهم في برامج منتجة، مما قد لا يتوفر لدى الدعم التطوعي.

- تفعيل دور الجيرة والقراية: تفعيل دور الجيرة والقراية من خلال وسائل الإعلام والخطابة وإثارة هذه المواضيع كثيراً من أجل رفع مستوى الوعي وبهذه القضية، مما قد ينعكس على وضع برامج من خلال مجتمع الحي والقراية في احتواء ورعاية أسر السجناء، من ذلك على سبيل المثال فكرة «الصناديق والمجالس الخيرية» للأسر والأحياء.

- تبني المشروعات التربوية والوقائية من قبل المؤسسات المعنية: أهمية تبني مشروعات تربوية ووقائية من قبل المؤسسات المعنية بأسر المسجونين وعلى سبيل المثال ما تبني مشروعات الأسر المنتجة، وذلك من خلال تأهيل أسر السجناء على إجادة بعض المهن أو المهارات لزيادة دخلها، وربما تكتفي ماليًا بذاتها، وتبني رعاية أولاد السجناء - بنين وبنات - من خلال مؤسسات اجتماعية وتربوية، وتضع لهم برامج الرعاية المناسبة للحفاظ عليهم وتنمية مهاراتهم.

- التوجيه الاجتماعي: إن الرعاية التي تقدم لأسر السجناء يجب أن لا تقف عند مسألة الإعانات المادية فحسب، بل ينبغي أن تمتد إلى توجيه اجتماعي شامل، يقي أفرادها من السلوكيات المنحرفة ومصادرها. ومن هذه الرعاية الثقافية مدهم بالمواد الثقافية المقروءة والمسموعة المناسبة، أما الرعاية الاقتصادية فهي أمر تتطلبه ضرورة الحياة، ويمكن أن تحقق من خلال التفكير في مشاريع عملية لأسر السجناء تبناها المؤسسات التطوعية ومن هذه المشروعات مثل تعليم الخياطة للنساء وصناعة المأكولات الشعبية وصناعة الحلويات وغيرها من الأفكار التي تريح على تلك الأسر مالا فتكتفي بنفسها عن غيرها. وبالإضافة إلى تشغيل النساء ومتابعة الأبناء القادرين على العمل وتهيئة الدورات التدريبية لهم أو غيرها من الأعمال المناسبة.

- الاستفادة من مصادر المساعدة المختلفة: الاستفادة من كافة المصادر القائمة في المجتمع في مساعدة أسرة السجين الضحية بلا ذنب، خلال سجنه وبعد الإفراج عنه وتهيئتها لتقبله واستقباله، وقد يكون للمؤسسة الإصلاحية وخصوصاً الأخصائي الاجتماعي الدور الأكبر.

- تبني المساعدات المختلفة (فردية، جماعية، تطوعية، حكومية): تتبنى في الغالب جهات مختلفة فردية، جماعية، تطوعية، حكومية عملية مساعدة أسر السجناء، وهذا في الواقع أمر بالغ الأهمية ولكن يجب أن يكون هناك تنسيق بين هذه الجهود من أجل أن يكون هناك عدالة في التوزيع والرعاية وثانياً تغطية أكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة إلى الرعاية (هلال، ٢٠٠٣م، ص ص ١٤١-١٤٤).

ويتضح من خلال ما تقدم، أن هناك العديد من الوسائل المتنوعة للأمن الاجتماعي متمثلة في التوجيه الاجتماعي، والاستفادة من مصادر المساعدة المختلفة، وتبني المساعدات المختلفة، وإعانة الجهات الحكومية، وتفعيل دور المؤسسات الخيرية التطوعية، وتفعيل دور الجيرة والقرابة، وتبني المشروعات التربوية والوقائية من قبل المؤسسات المعنية، وتعد هذه الوسائل نوعاً من التدخل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التضامن والتكافل والاستمرار في المجتمع، إذ إنها تقوم بدور كبير في ضمان صلاح الأسرة واستقرارها، سواء خلال وجود عائلها في السجن أو حتى بعد خروجه، وكلاهما فترتان مهمتان للسجين وللأسرة ذاتها في نجاح برامج الأمن الاجتماعي للسجين وأسرته، لأنها تساعد في نجاح إعادة تأهيل السجين وضمان عدم العودة لارتكاب الجريمة.

## و- دور الأمن الاجتماعي في الاحتواء الوقائي لأسر السجناء:

أوضح دريس (٢٠٠٧م) أن الاحتواء الوقائي هو: «تلك العمليات والأساليب الإدارية والتنظيمية والإجرائية التي تهدف إلى كبح السلوك الانحرافي أو الإجرامي قبل وقوعه، كما تهدف إلى التعرف المسبق على الأفراد المرشحين للوقوع في الانحراف والجريمة ومنعهم من الوقوع فيها وحمايتهم من أنفسهم وحماية المجتمع منهم» ص ٤٢.

ويرى سمويل أن الأمن الاجتماعي يساعد في احتواء أسر السجناء من خلال ما يلي:

- التعاون مع الإصلاحات والمؤسسات الإصلاحية (السجون) ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للنزلاء (السجناء) بغرض التوعية والحث على انتهاج أسلوب وطريقة الوقاية من الجريمة أثناء وجود السجناء في المؤسسات الإصلاحية (السجون) والإصلاحات، وبعد خروجهم

منها، من خلال الدفع إلى اعتماد برامج تأهيلية تشمل من جملة ما تشمل الوقاية من الجريمة وبعد خروجهم منها.

- التعاون والاتصال المباشر مع عوائل المسجونين والعمل على مشاكلهم.

- الاتصال والعمل مع عوائل المدمنين للمخدرات والمسكرات وتقديم يد العون والمساعدة إليهم للخروج من الأزمة التي تمر بها العائلة والأفراد المدمنين.

- العمل على المساعدة في حل النزاعات والمشكلات الاجتماعية والصراعات ما بين الأفراد والجماعات ودياً وبقدر الإمكان بعيداً عن الإشكاليات الرسمية أو عن طريق مكاتب الوساطة ومكاتب الوساطة العدلية.

- الاتصال والعمل مع الجماعات والأقليات والأفراد المعرضين للوقوع في براثن الجريمة والانحراف (Samuel,2012,p69-70).

ويمكن ترجمة هذه البرامج الوقائية لأسر السجناء على النحو التالي:

#### ١ - بالنسبة للزوجة :

الوقاية اللازمة لها هي وقوف الأخصائي الاجتماعي بجانب الأسرة وما ينتظر من الزوجة في هذه المرحلة، الوقوف بجانب زوجها ورعاية الأبناء، ومواجهة الأزمات المالية وتستطيع برامج الأمن الاجتماعي أن تحقق الوقاية للزوجة عن طريق توفير بعض المساعدات المالية، وإلحاقها ببرامج تدريبية للتمكن من ممارسة مهنة مثل الأشغال اليدوية أو الفنية أو الخياطة أو الطبخ، ومساعدتها على المشاركة في مشاريع صغيرة للتكسب من عملها، ومساعدة الزوجة التي لا تتقن مهنة على القيام بأي عمل يتناسب مع قدراتها من خلال وجودها بالمنزل ودون ترك الأبناء وإهمالهم مثل: رعاية عدد من أبناء الحي نظير مبلغ من المال أو إعداد وجبات غذائية أيضاً نظير مبلغ من المال مثل هذه الأعمال حتى وإن كانت بسيطة إلا أنها تحقق للزوجة الوقاية والحماية من السير في طريق الانحراف، فهي تعمل على إقناع الزوجة بالبقاء بين الأسرة والأبناء، وعدم اتخاذ قرار طلب الطلاق وهو القرار السهل في حالة تفاهم المشاكل، ورعاية الأبناء ومساعدتهم على مواصلة التعليم.

## ٢ - بالنسبة للأبناء :

يحتاج الأبناء بشكل خاص إلى جهود مكثفة للعمل على وقايتهم من سلوك طرق الانحراف والجريمة، ويرجع ذلك إلى أن أطفال أبناء السجناء هم الفئة التي تعاني أكثر من غيرها وتستحق العناية والرعاية والاهتمام. كما مستقبل الأبناء يتأثر تأثيراً من جراء ارتكاب عائل الأسرة إحدى الجرائم (دريس، ٢٠٠٧م، ص ص ٤٢-٤٣).

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أن دور الأمن الاجتماعي في الاحتواء الوقائي لأسر السجناء يتمثل في وضع ورسم واعتماد السياسة والاسراتيجية الوقائية والإشراف على التطبيق الفعلي الميداني لهذه السياسة واختيار الأساليب والنماذج والتقنيات المناسبة للمجتمع وتطبيقها ميدانياً وفعالياً مع الأفراد والمؤسسات المعنية الأهلية منها والحكومية على حد سواء، وانطلاقاً من معطيات وحقائق واقع الحال فيما يتعلق بالجريمة والانحراف والظروف الباعثة لها في المجتمع.

## ٤ - منظمات الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية

أنه في دول عديدة تحمل أسرة السجين وزر سجينها، فتعيش منبوذة من المجتمع، محاربة من الأجهزة الرسمية، معرضة للاعتقال في أي وقت، خاصة إذا كان السجن سببه قضية تتعلق بأمن الوطن، أو سياسته، وهذا الوضع يمثل نوعاً من العقوبة التي تطبق بحق أبرياء ليس لهم ذنب سوى صلة القرابة بالسجين. وفي المملكة العربية السعودية هناك نظرة أخرى للسجين وأسرته، فهي تنظر للسجين على أنه إنسان ارتكب جريمة بحق المجتمع، أو بحق أفراد، وأحياناً بحق أسرته، وحينما يستحق السجن فإن هذا يجب ألا ينعكس على أوضاع أسرته، حتى لا يدفع هذا بقية أفراد الأسرة إلى تكرار الخطأ، وبسبب هذه النظرة الإنسانية، كانت المملكة سباقة في إقرار عدد من الإجراءات التي تعزز من علاقة السجين بأسرته، وتحمي الأسرة من الانحراف (الجالس، ١٤٣١هـ، ص ٧)

ولذلك فقد حرصت المملكة العربية السعودية على وضع نظام يضمن تقديم الأمن والإعانة والرعاية لأسر النزلاء، وهذا ما أكدته القرار الوزاري رقم ٤٣٠٨ لسنة ١٣٩٨هـ بشأن الموافقة على لائحة الرعاية الاجتماعية والنفسية في الإصلاحات، الذي تضمن ضمن بنوده،

أهمية العمل على حماية أسرة النزير وتوفير الأمن الاجتماعي لها، وتقديم المعونة اللازمة لها بما يكفل الحياة الكريمة، ويبعدها عن الانحراف. (الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للسجون [www.pgd.gov.sa](http://www.pgd.gov.sa)) تاريخ الاسترجاع (٢٠ / ١١ / ١٤٣٥ هـ).

وقد تعددت الجهات التي تقوم بتوفير الأمن الاجتماعي لأسرة النزير والخدمات التي تقدمها لهذه الفئة ما يلي:

#### أ - وزارة الشؤون الاجتماعية:

صدر الأمر الملكي رقم ١٢٢ في عام ١٣٨٠ هـ بإنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك لتطوير الحياة الاجتماعية، بما يتلاءم مع الوضع الجديد للدولة، من خلال تنمية الطاقات الاجتماعية والاهتمام بالمجتمعات المحلية ومساعدتها على النهوض، وتوفير ما يحتاج إليه أفرادها من مقومات النمو السليم ثقافياً وصحياً واجتماعياً واقتصادياً، وقد عملت الوزارة من أجل وضع البرامج والمشاريع التي تسهم في المعاونة على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والأخذ بأيديهم نحو مساعدة أنفسهم، عن طريق تنفيذ أنشطتها المتعددة، التي تأتي في مقدمتها خدمات الأمن الاجتماعي وأنشطة تنمية المجتمع وخدمات التعاون (الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية [www.mosa.gov.sa](http://www.mosa.gov.sa)) تاريخ الاسترجاع (٢٢ / ١١ / ١٤٣٥ هـ).

ففي مجال توفير الأمن الاجتماعي ترى العتبيي الوزارة الجهة المنوط بها توفير الأمن والرعاية الاجتماعية للمواطنين، الذين تحيط بهم مشاكل اجتماعية، يعجزون عن مواجهتها والتغلب عليها باعتمادهم على قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية. كما تسعى الوزارة إلى المساهمة في وقاية المجتمع من الانحرافات والمشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية التي تعرقل مسيرته وتعوق تقدمه، وتعمل على تحويل قواه البشرية المعطلة، بسبب الإعاقة البدنية أو النفسية أو العقلية أو لظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة، إلى طاقات منتجة، تكفل نفسها من خلال حماية الأفراد وتدريبهم وتأهيلهم في دور ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة، أو من خلال تقديم الإعانات المستمرة للأسرة التي تقوم بمهمة توفير الحماية والأمن الاجتماعي بديلاً عن المؤسسات والأسر المعرضة للتفكك والانهيار هذا إلى جانب تشجيع القطاع الأهلي الخيري التطوعي ودعمه



للإسهام في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة في شتى صورها هذا وقد طالت الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية عدداً من فئات المجتمع المحتاجة، ومن ضمنها أسر النزلاء، التي حظيت باهتمام الوزارة ورعايتها. ولعل وكالة الضمان الاجتماعي هي الجهة الأولى المناط بها، حيث تنقسم إعانات الضمان الاجتماعي إلى معاشات ومساعدات. وتشمل المعاشات العجز الكلي، والأيتام، والنساء اللاتي لا عائل لهن، بينما تشمل المساعدات العجز المؤقت والمصابين بكوارث فردية والمساعدات العاجلة لمن لهم ظروف تستدعي المساعدة، وفق شروط محددة، والمهجورات أو اللاتي بلا عائل وأخيراً أسر النزلاء (العتيبي، ٢٠٠٨م، ص ٦٧٩).

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بمساعدة أسر النزلاء عن طريق ما يلي:

#### ١ - مساعدات الضمان الاجتماعي:

ويوجد هناك تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بالضمان الاجتماعي وبين اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم للاستفادة من الدعم المادي الذي تقدمه، هذا التعاون يجسد مبدأ الشراكة بين وكالة الضمان الاجتماعي واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، من جانب المستفيدين والمستفيدات للفئات التي ترعاها اللجنة، وأن أسرة السجين تستحق معاشاً ضمانياً يصرف لها من وكالة الضمان الاجتماعي، ويتم صرف مساعدات الضمان الاجتماعي لأسر النزلاء، استناداً إلى تعميم نائب وزير الداخلية في ٢٢ / ١٠ / ١٣٩٤ هـ المتعلق بحماية أسر النزلاء وتوفير الأمن والرعاية الاجتماعية لهم، وذلك على النحو التالي:

- أن يكون السجين سعودي الجنسية، يبدأ استحقاق الأسرة ابتداءً من تاريخ دخول العائل السجن وحتى تاريخ إطلاق سراحه.

- إذا كان للسجين أكثر من أسرة يقرر لكل أسرة معاشاً بصفة مستقلة، يطبق على السجين وأسرهم ما يطبق على الحالات الأخرى المستفيدة من الضمان من حيث مقدار الدخل وعدد العمالة التي تحت كفالتهم ونوع الأنشطة التجارية.

- يصرف للسجين بعد الإفراج عنه (مقدار معاش أسرته) مدة ستة أشهر مساعدة مقطوعة لتأهيله للعمل شريطة ألا تقل مدة سجنه عن سنة واحدة وإذا كان للسجين أكثر من أسرة



- فيصرف له نصف المساعدة المقررة لكل أسرة، كما أنه في حالة وفاة السجين داخل السجن تعدل الحالة من أسرة سجين إلى معاش أرملة وأيتام حسب الحالة الاجتماعية للأسرة.
- يتم صرف معاشات الضمان الاجتماعي للمستحقين من أسر النزلاء وفق الفئات المعمول بها، دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات الإدارية التي تتبعها مصلحة الضمان الاجتماعي في العادة للتأكد من استحقاق المستفيدين.
- يبلغ مدير الإصلاحية إدارة شئون النزلاء بوزارة الداخلية مباشرة خلال أسبوع من إيداع النزيل الإصلاحية بالمعلومات الكافية عن النزيل وأسرته ومدى استحقاقها لمعاش الضمان، وتؤخذ هذه المعلومات من النزيل نفسه، وتدون في استمارة معاش الضمان، ومن ثم ترسل الاستمارة لمصلحة الضمان الاجتماعي، حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتأكد من المعلومات الموجودة في الاستمارة.
- على وكالة الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي أن تصرف المعاش للأسرة في حالة استحقاقها خلال شهر من تاريخ تسليمها الاستمارة (العوفي، ٢٠٠٨م، ص ٨٢).

## ٢ - وحدة الإرشاد الاجتماعي:

بالإضافة إلى ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية لأسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية من المساعدات والمعاشات عن طريق وكالة الضمان الاجتماعي تقوم الوزارة بمساعدة هذه الأسر عن طريق وحدة الإرشاد الاجتماعي، وهي وحدة اجتماعية تعنى بتقديم المساعدة والخدمة الإرشادية لمن هم بحاجة إليها من أفراد المجتمع، حتى يتمكنوا بأنفسهم من فهم أبعاد مشاكلهم، ويتعرفوا على البدائل والحلول المناسبة لها، ومن ثم مساعدتهم والوقوف بجانبهم لاختيار البديل أو الحل المناسب الذي يمكن تنفيذه للتغلب على المشكلة، وذلك من خلال إرشادهم إلى أفضل الحلول الممكنة بمعرفة مرشدين مؤهلين.

وتهدف وحدة الإرشاد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تفعيل إسهامات وزارة الشؤون الاجتماعية الوقائية والإرشادية وذلك من خلال دراسة المشكلات الاجتماعية (لأسر النزلاء)، وتقديم الحلول الملائمة لها.

- تقديم استشارات مجانية عبر الهاتف المجاني لمختلف المشكلات الأسرية أو الشخصية والنفسية والدراسية التي تواجه أسر النزلاء.

- فتح سبيل آمن للتعامل مع المشكلات الاجتماعية في مهدها بما يقلل التكلفة المترتبة عليها أياً كان نوعها.

- خدمة العمل الاجتماعي الرسمي والتطوعي والتعاون العلمي مع مراكز البحث العلمي والجامعات بإجراء الأبحاث الهامة التي تتعلق بأسر النزلاء.

- الإسهام بتنمية الوعي الاجتماعي في المجتمع من خلال تأدية الوحدة للرسالة المنوطة بها (موقع وزارة الشؤون الاجتماعية). (موقع وزارة الشؤون الاجتماعية [www.mosa.gov.sa](http://www.mosa.gov.sa)) تاريخ الاسترجاع (٢٣/١٢/١٤٣٥هـ).

#### ب- الجمعيات الخيرية:

تقدم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية العديد من الخدمات والدعم المالي والعيني والإرشادي والتدريبى للفئات المحتاجة التي تعرضت أو تتعرض لنقص في الاحتياجات الضرورية، بهدف مساعدتها في التغلب على مواجهة المصاعب، وذلك وفق ما لدى كل منها من إمكانيات مادية وبشرية تمكنها من تقديم خدماتها.

ويرى المغيظيب بأنه لا توجد جمعية خيرية مختصة برعاية أسر السجناء، إلا أن هذه الأسر تعد إحدى الفئات التي تحتاج لتلقي الدعم والمساندة من أي جمعية خيرية تقدم خدمات إنسانية للأسر المحتاجة، وتعد أسر السجناء إحدى المصنفة في نظام أي جمعية خيرية مثلها مثل بقية الفئات الأخرى المحتاجة، وعلى ضوء ذلك يمكن عرض أهم الخدمات والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية ويمكن أن تستفيد منها أسر السجناء من خلال ما يلي:

- تقديم المساعدات العينية والنقدية لمختلف الحالات الاجتماعية من أسر السجناء والمحتاجين، وتقديم المساعدات المالية لأسر السجناء من قبل الجمعيات الخيرية القيام بالبحوث والدراسات الاجتماعية وتقديم خدمات الإرشادات والتوعية وعقد الندوات والمحاضرات والأمسيات الخيرية، بالتعاون مع الجهات المختصة.

- الرعاية الصحية لأبناء أسر السجناء.

- إيواء أطفال السجن ورعايتهم من الظروف الخاصة التي يعيشون فيها (المغصّب، ١٤٢٥هـ، ص ٥٥).

ج- اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم):

١ - النشأة والتأسيس:

اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم لجنة خيرية وطنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مقرها الرياض ويتبعها عدد من اللجان الفرعية في المناطق، وقد بلغت حتى اليوم خمس عشرة لجنة. وقد أنشئت اللجنة الوطنية لرعاية النزلاء وأسرهم بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢) وتاريخ ١ / ١ / ١٤٢٢هـ ويتولى رئاستها وزير الشؤون الاجتماعية، ويشترك في عضويتها مندوبين من عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

٢ - طبيعة اللجنة:

تركز اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء بحكم ما رسم لها من أهداف وما حدد لها من اختصاصات ومهام على الجانبين الوقائي والعلاجي، فهي تهتم بشؤون الأسر وتسعى إلى تأمين احتياجاتها، بعد أن غاب عنها عائلها، كما أنها تقدم ما يعرف بالأمن الاجتماعي للسجناء وأسرهم، وتستهدف اللجنة في أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها التي تنفذها، التعاون مع كل من يمد يد العون من الموسورين وأهل الخير ورجال المجتمع لمساعدة فئات محددة هي:

- النزلاء ونزلاء الإصلاحيات ودور التوقيف.

- المفرج عنهم.

- أسر النزلاء.

٣ - أهداف اللجنة:

تسعى اللجنة الوطنية لرعاية النزلاء وأسرهم إلى تحقيق عدد من الأهداف المختلفة التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- العمل على وضع البرامج الإصلاحية داخل الإصلاحات لمساعدة النزلاء على إصلاح مسار حياتهم وتعديلها.
- تذليل المشكلات المادية والمعنوية لأسر نزلاء الإصلاحات والإصلاحات والإسهام في تقديم الخدمات اللازمة لهم.
- تحسين بيئة الإصلاحات والإصلاحات واقتراح البدائل المناسبة.
- إجراء الدراسات المناسبة حول بدائل الإصلاحات والسجون.
- رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية أثناء وجود عائلهم داخل المؤسسة الإصلاحية، وقبل الإفراج عنهم، وتتضمن هذه الرعاية النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهذه الأسر، كما تسعى اللجنة إلى حفظ أبناء النزلاء وحمايتهم من استغلال ضعاف النفوس لهم في ظل غياب رب الأسر وعائلها.
- العمل على تأهيل أسر السجناء، ويتضمن هذا التأهيل الجوانب الاجتماعية والنفسية والدينية والتعليمية والمهنية، مع التركيز على الناحية المهنية، لأنها تكسب أسر النزلاء حرفة معينة تمكنهم من الانخراط في سوق العمل، وبالتالي تساعد على عدم الانحراف في الانحراف مرة أخرى.
- تهيئة المناخ المناسب لأسر السجناء في المجتمع وذلك من خلال السعي إلى تقبل أسر السجناء، حتى لا ينخرطوا إلى الجريمة والانحراف، وهذا لن يتأتى إلا بتقديم برامج متكاملة للمجتمع بشكل عام، وأسر النزلاء بشكل خاص.
- اتخاذ الوسائل الكفيلة برعاية السجناء ونزلاء الإصلاحات وأسرههم.
- اتخاذ الوسائل الكفيلة برعاية المفرج عنهم وأسرههم بما يؤدي إلى عدم عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى.
- إجراء الدراسات العلمية التي تعمل على إصلاح السجناء ونزلاء الإصلاحات والمفرج عنهم ودراسة البدائل الممكنة للسجن.
- وقد شجعت حكومة المملكة جميع المؤسسات والشركات على تدريب وتوظيف أفراد أسر السجناء من الجنسين وذلك بإصدار موافقة معالي وزير العمل بالخطاب رقم ١ / ١ / ٢٦٦٢ / ع

في ٢٣/٦/١٤٣٣هـ باحتساب من يتم توظيفه من أفراد أسر السجناء في القطاع الأهلي باثنين في السعودية.

ويوجد هناك تنسيق مع وزارة التربية والتعليم بشأن قيام لجان رعاية أسر السجناء في المناطق والمحافظات بجمع بيانات الطلبة والطالبات ذوي الحاجة المادية وتزويد إدارات التعليم بها من خلال ممثليها في عضوية اللجان للقيام برعايتهم ضمن أعمال مشروع روافد ومؤسسة تكافل، لما قد يجده الطلبة والطالبات من أبناء السجناء من حرج في شرح معاناتهم والتعريف بظروفهم وإثباتها، وقد صدرت موافقة سمو وزير التربية والتعليم وعممت على كافة إدارات التربية والتعليم، كما قامت الأمانة العامة للجنة بإحاطة رؤساء اللجان والإعلان عبر الصحف وتم الشروع في الأخذ بهذه الترتيبات في جميع مناطق المملكة. (تقرير إنجازات اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم»، ١٤٣٥هـ).

## ج- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية وحماية أسر السجناء

### ١- أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية أسر السجناء

يمكن توضيح أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية أسر السجناء كما يلي:

١ - تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح أسر السجناء عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توسيعها.

٢ - توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به منظمات القطاع الخاص من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.

٣ - تطبيق الأسلوب العلمي من خلال متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية وصنع قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى من دون حساسية أو التزام رسمي والاستفادة من تجاربها الناجعة القابلة للتطبيق.

٤ - إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكامل بين الناس وتأكيد اللمسة الحانية المجردة من الصراع والمنافسة.

٥ - إن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تزيد من التماسك الوطني، وهذا دور اجتماعي هام يقوم به القطاع الخاص.

٦ - إن العطاء بحرية عنصر رئيسي للمجتمع الصالح، لذا فإن الفرصة أمام للقطاع الخاص للمشاركة لا يساعد فقط على تخطي عيوب بيروقراطية العمل الرسمي فحسب بل ويحقق متطلبات التنمية.

٧ - المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء هي بمثابة برامج تعليمية وتدريبية لأسر السجناء لأن فيها تبادل للخبرات وتوظيف للطاقات وتمرس على العمل الفرقي وتعميق للوعي الاجتماعي والإداري، وكل ذلك ينمي بدوره الإحساس بالمسؤولية وبالشعور بقضايا الوطن والأمة ويضعف الوازع المادي والفردي الذي يرافق في العادة برامج التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي.

٨ - المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص داعم مهم للتقارب والترابط الإقليمي والدولي بين المنظمات الخارجية، وله الآن حضور في المحافل والأزمات الدولية (Smith,2012,p145).

ومن خلال ما تقدم، يوضح الباحث أن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمنظّماته المختلفة تقوم بدور مكمل لدور الدول في معالجة بعض المشكلات الرئيسية وبخاصة مشكلات أسر السجناء، فضلاً عن الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في تخفيف ومعالجة المشكلات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية، كما تقوم برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بدعم الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية والتطويرية التي تكمل دور الدول في تلك المجالات، كما يمكنها أن تعمل منظمات القطاع الخاص من خلال برامجها على رعاية أسر السجناء كما يلي:

١ - زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل أفراد أسر السجناء للمجتمع وأنهم جزء منه وغير معزولين عنه.

٢ - الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

٣ - تحسين نوعية الحياة لأسر السجناء سواء من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الاقتصادية.

- ٤ - ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف فئات أسر السجناء.
- ٥ - تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهاتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية لأسر السجناء.

## ٢- أهداف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية وحماية أسر السجناء

من الفئات الاجتماعية التي يجب شمولها بالأمن والرعاية فئة أسر النزلاء، حيث حرصت الدولة على وضع نظام يضمن تقديم الإعانة والأمن لهذه الأسر، حسب آلية منظمة تبدأ من إعداد بحث اجتماعي مبدئي عن الأشخاص الذين يتم القبض عليهم ويعولون أسرًا تحتاج إلى المساعدة، وإرسال هذا البحث مع المعلومات الكافية عن الأسرة ومكان إقامتها وكيفية الاتصال بها إلى مكاتب الإشراف الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في مختلف المناطق، تتولى هذه المكاتب التنسيق مع الجمعيات الخيرية لتوفير الأمن الاجتماعي اللازم لهذه الأسر، ويمكن توضيح الأهداف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في هذا المجال على النحو التالي:

- ١ - توفير الرعاية العلاجية وتقديم المساعدة لأسر السجناء.
- ٢ - تقديم التأهيل والرعاية وتوفير الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.
- ٣ - دعم روابط الأسرة وتماسكها.
- ٤ - رعاية أبناء أسر السجناء المعرضين للانحراف.
- ٥ - تشجيع تماسك أسر السجناء والمساهمة في التنشئة والتربية السليمة لأبنائهم.
- ٦ - زيادة دخل أسر السجناء المحتاجين من خلال المساعدات ومن خلال جهودهم الذاتية.
- ٧ - تقوية الروابط الأسرية لأسر السجناء والتركيز على أبناء المسجونين وتربيتهم وتنشئتهم على أسس قويمية.
- ٨ - تخطي الحواجز السلبية والانعزالية التي تواجه أسر السجناء في التعامل مع المجتمع..
- ٩ - إعداد وتوجيه الطاقات البشرية والمادية وتحويلها إلى عمل اجتماعي.



١٠ - توفير أسباب التقدم والرفاهية لأفراد أسر السجناء بالوسيلة الأيسر وصولاً والأسلوب الأفضل أداءً والأكثر نفعاً.

١١ - سد الفراغ في الخدمات المقدمة لأسر السجناء وتوسيع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية الاجتماعية بتحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة وعاملة ومنتجة (السقا، ٢٠١٢، ص ٥٨٠).

حيث يرى الباحث أن هذه الأهداف يمكن أن يسهم في نجاحها وتعزيز تحقيقها برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بما يفترض عليه من التزامات أخلاقية وإنسانية تجاه مجتمعها، لتتوائم الأدوار بين أجهزة الدولة المختلفة وبين منظمات القطاع الخاص، والنهوض بالمجتمع والمحافظة على أمنه واستقراره من الانحراف والجريمة.

### ٣- متطلبات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال رعاية أسر السجناء

إن لنجاح الأنشطة ومختلف البرامج المقدمة من قبل منظمات القطاع الخاص فإنه يتطلب أن يكون القائمون عليها ذو كفاءة عالية ملتزمين بالقواعد والأسس والمبادئ التي تكفل معهم نجاح ما يصبون إليه، ويرى الثقفي أن ذلك يتم من خلال :

١ - اعتبار أن إصلاح المجتمع والاهتمام بأسر السجناء متلازمان ويتحقق التوافق بينهما بجعل عملية الإصلاح تهدف إلى التقويم.

٢ - أن حماية المجتمع تتطلب حماية أسر السجناء من الانحراف إلى الجريمة ومعنى هذا محاولة توفير كافة الظروف الملائمة لرعاية أسر السجناء وذلك حتى يتم التغلب على الظروف التي تؤدي إلى انحراف هذه الأسر في الجريمة.

٣ - محاولة تشخيص حالة أسر السجناء وتفريد معاملتهم بقدر الإمكان لأن هذا هو السبيل الأول لعلاجهم وإبعادهم عن الوقوع في الجريمة.

٤ - الاهتمام بدور المسؤولين عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص فالاهتمام بالقوى الوظيفية المؤهلة يعتبر من أساسيات نجاح منظمات القطاع الخاص لأن المنفذ للعملية هو الذي يحول الناحية النظرية التخطيطية إلى واقع تنفيذي وهو الذي ينفذ الأوامر ويرفع



التقارير ويقدم المعلومات التي من شأنها أن تكون أساس العمل داخل منظمات القطاع الخاص وأساس تحقيق أهدافها الاجتماعية (الثقفي، ١٤٢٤هـ، ص ٦٩).

#### ٤ - الخدمات التي يمكن أن تقدمها برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لأسر السجناء

يمكن عرض أهم الخدمات والمساعدات التي يمكن أن تقدمها برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ويمكن أن تستفيد منها أسر السجناء من خلال ما يلي:

- الدعم النقدي المستمر.

- الدعم النقدي المقطوع.

- الدعم بأشياء عينية.

- التأمين الاجتماعي والنفسي (زيارات أسرية).

- تدريب وتأهيل أحد أفراد الأسرة.

- المساهمة في تشغيل أحد أفراد الأسرة.

- دعم المشاريع الصغيرة:

ويرى الباحث أن أسرة السجن لها حقوق وواجبات مثل غيرها من الأسر كما أن أسرة السجن بحاجة إلى دعم ورعاية تأهيل بمستوى أعلى من غيرها من الفئات، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- تعد الأسرة المصدر الرئيسي للأخلاق والفضيلة، وتعد الدعامة الرئيسية لغرض السلوك القويم والمحافظة عليه ومتابعته.

- يمثل عائل الأسرة أهمية كبرى بالنسبة لأفراده ويشكل العمود الفقري للأسرة، وبخاصة في المجتمع السعودي، وغالبًا ما يكون المصدر الرئيسي لسد الاحتياجات الأسرية المادية والمعنوية ويمثل بعد الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وقد تواجه الأسرة بفقدان وجوده المباشر عددًا من المشكلات المتعددة التي قد تؤدي إلى انهيارها .

- تتعرض أسرة السجين نتيجة سجن عائلها إلى عدد من المشكلات الاجتماعية والنفسية بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي تبدو أكثر بروزاً وتأثيراً، وقد تؤدي تلك المشكلات وما تحدثه من ضغوط متزايدة إلى انهيار تلك الأسرة وعدم تماسكها.

## د - التوجه النظري للدراسة

يعتمد الباحث في أي علم من العلوم إلى نظريات توجهه في جمعه للبيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وفي تحديد الفروض التي يريد أن يختبر صدقها أو التساؤلات التي يسعى للإجابة عنها.

ويساعد على إيجاد تفسيرات متعددة للسلوك محل الظاهرة المراد دراستها، وبناء على ذلك فقد استفاد الباحث من عدد من النظريات في بناء إطار تصوري وموجهات نظرية لدراسته، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بالاستفادة من النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية التبادل الاجتماعي، لما يمكن من فهم الظاهرة موضوع الدراسة « دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء ». وكانت على النحو التالي:

### ١ - النظرية البنائية الوظيفية (Structural Functional Theory)

تعتمد النظرية البنائية الوظيفية على مجموعة من المبادئ المختلفة وهي على النحو التالي:

- ١ - يتكون المجتمع أو المجتمع المحلي أو المؤسسة أو الجماعة مهما يكن غرضها وحجمها من أجزاء ووحدات، مختلفة بعضها عن بعض وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مترابطة بنائياً، ومتساندة وظيفياً، ومتجاوبة وأحدتها مع الأخر، ويوجد بينها اعتماد متبادل.
- ٢ - المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة يمكن تحليلها تحليلاً بنوياً وظيفياً إلى أجزاء وعناصر أولية، أي أن المؤسسة تتكون من أجزاء أو عناصر لكل منها وظائفها الأساسية.
- ٣ - إن الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة، فكل جزء يكمل الجزء الآخر، وأن أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء، ولذلك فإن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنوية نابعة من طبيعة

الجزء. وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية، وعلى الرغم من اختلاف الوظائف فإن هناك درجة من التكامل بينها، لذا فوظائف البنى المؤسسية مختلفة ولكن على الرغم من الاختلاف فإن هناك تكاملاً واضحاً بينهما.

٤ - الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى، والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية أو حاجات اجتماعية أو حاجات روحية.

٥ - الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناء أو وظائف هدامة.

٦ - وجود نظام قيمى أو معياري تسيير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة في مجاله، فالنظام القيمى هو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه، كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الآخرين، إضافة إلى تحديده لماهية الأفعال التي يكافأ عليها الفرد أو يعاقب.

٧ - تعتقد النظرية البنوية الوظيفية بنظام اتصال أو علاقات إنسانية تمرر عن طريقه المعلومات والإيعازات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية أو من المراكز الأخيرة إلى المراكز القيادية (التطاوي، ٢٠٠٩م، ص ٣٥).

واعتماداً على فكرة المماثلة بين المجتمع والكائن الحي العضوي التي اعتمدها البنائية الوظيفية في فهمها للمجتمع، فإنه يمكن أن نحدد الركائز الأساسية لهذه النظرية على النحو التالي:

١ - يمكن النظر إلى أي شيء، سواء كان كائناً حياً، أو اجتماعياً، أو سواء كان فرداً، أو مجموعة صغيرة، أو تنظيمياً رسمياً، أو مجتمعاً، أو حتى العالم بأسره، على أنه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً، فجسم الإنسان نسق، يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة، وكذلك شخصية الفرد، والمجتمع، والعالم.

٢ - لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها، وإلا فإن النسق سوف يفنى، أو يتغير تغيراً جوهرياً، فكل مجتمع مثلاً يحتاج أساليب لتنظيم السلوك «القانوني»، ومجموعة لرعاية الأسرة، وأساليب لتنظيم السلوك الأخلاقي والإنساني.

٣- لا بد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن، ولكي يبقى كذلك فلا بد أن تلبى أجزاؤه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلفت وظيفة أحد الأجزاء فإن الكل يصبح في حالة عدم اتزان، الأمر الذي ربما يؤثر على أمنه واستقراره.

٤- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً، أي يسهم في توازن النسق، وقد يكون ضاراً وظيفياً، أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.

٥- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية أسر السجناء مثلاً يمكن أن تقوم بها مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وحاجة المجتمع إلى التماسك، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي.

٦- وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة، أو البرامج الهادفة، فالتحليل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أفرادها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف. وهدف التفسير الوظيفي، هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل، لاستمراريته، أو في الإضرار بهذه الاستمرارية (منصور، ١٩٩٨م، ص ٥٤-٥٥).

والحقيقة أنه يمكن توظيف النظرية البنائية الوظيفية لفهم معطيات البحث الحالي المتمثل في دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من خلال رؤية «تالكوت بارسونز» لما يسميه المتطلبات الوظيفية للنسق. حيث يرى «بارسونز» أن جميع الأنساق الاجتماعية سواء على المستوى العام الممثل بالمجتمعات أو على المستوى المحدود كالمؤسسات يجب أن تتحقق لها أربعة متطلبات أساسية، وهذه المتطلبات لا بد من توافرها حتى يستطيع النسق الاجتماعي الاستمرار والنمو، فهي متطلبات وظيفية (التكيف - تحقيق الهدف - التكامل - الكمون). وهذه المتطلبات الوظيفية لأي نسق اجتماعي تقوم بها أنساق اجتماعية فرعية، وكل نسق فرعي له أيضاً مجموعة من المتطلبات الوظيفية. (Wallace and Wolf, 1991,p:34).

ويرى الباحث أن المؤسسات الاجتماعية المتمثلة في منظمات القطاع الخاص باعتبارها أنساقاً اجتماعية داخل النسق الاجتماعي الأكبر المتمثل في مجتمع المملكة العربية السعودية، فإننا يمكن أن نفهم هذه الأنساق في ضوء النظرية الوظيفية وذلك على النحو التالي:

## أ- التكيف:

وهذا المتطلب يعود إلى ضرورة أن يتكامل النسق الاجتماعي مع البيئة الخارجية ، وهذا يتضمن الحصول من البيئة الخارجية بقدر المستطاع على الموارد الضرورية لعمل النسق ولإشباع احتياجاته. وهذه البيئة تشمل البيئة الاجتماعية والمادية.

وبالتالي فإنه يمكن رؤية منظمات القطاع الخاص في داخل المنظومة الاجتماعية لأنساق المجتمع الكبرى، محاولة من خلال هذا الدور الحصول على الموارد المادية كالقوى العاملة والدعم المطلوب من الأنظمة والقوانين لممارسة نشاطاتها الاقتصادية المختلفة والقيام بدورها في المجتمع الأكبر للمحافظة على تكيفه واستقراره، من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية المختلفة المقدمة لمساعدة الفئات المحتاجة بالمجتمع ومنها أسر السجناء.

## ب- تحقيق الهدف:

نجد على مستوى منظمات القطاع الخاص كأنساق اجتماعية أن لها متطلبات وظيفية لا بد من إشباعها، كما أن هناك مجموعة من الأهداف ترغب تلك المؤسسات والشركات في تحقيقها، ولكن يكون هناك تنظيم للأهداف التي تمثل الأولوية بالنسبة لهذه المؤسسات والمتمثلة في دراستنا الحالية في برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من خلال حشد الإمكانيات والطاقات المتوفرة من القطاع الخاص وتوجيهها نحو تحقيق هدف رعاية أسر السجناء وحمائتهم من الجريمة والانحراف.

## ج- التكامل:

وفي دراستنا الحالية فإن التكامل يتمثل في أداء جميع منظمات القطاع الخاص لإحداث عملية التوازن المطلوبة داخل المجتمع من خلال العمل على رعاية أسر السجناء والبعد عن المصلحة العائدة على تلك المنظمات من تقديم تلك البرامج لهذه الأسر وإذا ما تم ذلك بالشكل المطلوب فإنه بالضرورة سوف ينعكس سلباً أو إيجاباً على أداء البرامج الاجتماعية المقدمة من القطاع الخاص لدورها المطلوب والمناطق بها وهو رعاية تلك الأسر ومساعدتهم على الظروف التي وقعت فيها نتيجة سجن عائلها.

## د- الوقاية:

وذلك الوقاية من التوتر والانحراف عن المعايير والقيم الاجتماعية بدعم ومساعدة تلك الأسر وحمايتها من الوقوع في الجريمة والانحراف ومساندتها للتماثل والتطابق مع القيم الاجتماعية والثقافية والتحصين ضد حدوث سلوك فوضوي لا يتناسب مع معايير المجتمع لما قد يحدث لتلك الأسر من الحاجة الماسة للبحث عن مصدر رزق قد يكون في أكثر الأحيان مخالف لقيم ومعايير المجتمع .

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن تحديد نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمدى قدرتها على تحقيق عملية التماثل للقيم والمعايير الاجتماعية من قبل أسر السجناء ودعمها لمتطلبات الحياة الكريمة ، وتصبح تلك البرامج في هذه الحالة وسيطاً بين النسق الاقتصادي والاجتماعي المقدم لأسر السجناء وتوفير احتياجاتها المختلفة، والنسق الثقافي للمجتمع وعندما يحدث ذلك التماثل والترابط فإن مفهوم فقد الشعور بالحاجة لدى تلك الأسر يصبح إيجابياً مما يولد الرغبة في التعاون والتواصل العاطفي مع سائر فئات المجتمع والذي ينتج عنه التضامن الاجتماعي، وهي أمور لازمة لتحقيق التكامل ومنع التصدع والانحراف، وكذلك تصبح الاتجاهات القيمية والمعيارية لهذه الأسر متوافقة مع القيم والمعايير العامة للمجتمع. وهذا يؤدي إلى صيانة الأنماط الثقافية داخل المجتمع. ويفسر ذلك دوافع برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والتي يمكن تحديد نجاحها عن طريق تحديد مدى مساهمتها في تحقيق متطلب الوقاية والتكامل بصورة رئيسية ومتطلب التكيف بصورة فرعية، عن طريق الإعداد العلمي والمهني لتلك البرامج وعن طريق الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة أسر السجناء على التكيف الفاعل مع المجتمع لتصبح أسر منتجة ومستقرة وآمنة في المجتمع.

## ٢- نظرية التبادل الاجتماعي ( Social Exchange Theory )

### أ - مفهوم النظرية:

ترجع جذور هذا الفكر الى الاتجاهات الفكرية في علم الاقتصاد وعلم النفس ورافده الاصيلي هو اتجاه المنفعة في علم الاقتصاد الذي ظهر في بريطانيا عند ادم اسميث وديفيد ريكاردو

وجون ستيورت وجيرمي بنثام . واساس هذا الاتجاه هو - ان خير الانظمة هي التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لا كبر عدد من الناس - وتعد نظرية التبادل الاجتماعي في وقتنا الحالي من ابرز الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع . حيث يمكن استخدام تصورات هذه النظرية لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية واهمها :عدم المساواة بين الناس في المجتمع ، وقيام السلطة ، والصراع الاجتماعي . (العمر، ٢٠٠٥م، ص ٥١).

وتؤمن هذه النظرية بأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية، بمعنى أن أطراف التفاعل أو طرفي التفاعل تأخذ وتعطي لبعضها البعض . والأخذ والعطاء بين الطرفين يسمح باستمرار العلاقة التفاعلية ويعمقها، أما إذا أسند الفرد علاقته بالأخذ دون العطاء أو العطاء دون الأخذ فإن العلاقة لا بد أن تفتت وتقطع وتتلاشى .

ويؤكد جورج هومنز - رائد هذه النظرية - أن التبادل الاجتماعي يبدأ من تفاعل الأفراد التقابلي (وجهاً لوجه) عاكساً الأوجه الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتكون قاعدة لعملية التبادل قوامها أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصرفة لأنها ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي (عوض، ٢٠١٠م، ص ٤١).

وتتألف الجماعة من ثلاثة أنواع رئيسية من المواقع الاجتماعية (عليا، وسطى، دنيا) وبهذا فإنه كلما زاد الفرد من نشاطاته الاجتماعية (داخل المجتمع) زادت مكافأته الاجتماعية وبالتالي تزداد نسبة نشاطاته الناجحة المؤهلة للمكافئات، وترى هذه النظرية أن هناك ظروف تخضع لها العلاقات التبادلية وهي كما يلي:

١ - كمية المساعدة المقدمة من قبل الطرف الأول للطرف الثاني خلال فترة زمنية محددة.  
٢ - كمية النشاطات البديلة التي يمنحها الآخرون للأشخاص المشتركين في العلاقة التبادلية.

٣ - درجة القبول الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد خلال تبادله مع الآخر.

٤ - قيمة القبول الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد خلال تبادله مع الآخر.

٥ - قيمة الأنشطة البديلة المستعملة خلال العلاقة المتبادل . (محمد، ٢٠١١م، ص ١٥٢).



وهناك عدد من الأسس التي تقوم عليها نظرية التبادل الاجتماعي وهي على النحو التالي:

١ - أن ما هو مكلف بالنسبة لفرد معين قد لا يكون ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك معه في علاقة تبادلية.

٢ - إن ما هو غير مكلف لفرد معين قد لا يكون ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك معه في علاقة تبادلية.

٣ - إن ما هو نافع لفرد معين قد يكون غير ذلك لفرد آخر مشترك معه في علاقة تبادلية.

٤ - إن ما هو غير نافع لفرد معين قد يكون نافعاً لفرد آخر مشترك معه في علاقة تبادلية.

٥ - قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة عاليتين لفرد معين، بينما يكون أقل من ذلك بالنسبة لفرد آخر يشترك معه في علاقة تبادلية.

٦ - قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة بسيطتين بالنسبة لفرد معين، بينما يكون أكثر من ذلك لفرد آخر مشترك معه في علاقة تبادلية.

٧ - قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة بسيطة إنما منفعته كبيرة بالنسبة لفرد معين، إنما يكون ذا كلفة عالية ومنفعة قليلة عند فرد آخر يشترك معه في علاقة تبادلية.

٨ - قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة كبيرة ومنفعة بسيطة بالنسبة لفرد معين، لكنه ذو كلفة أقل ومنفعة أكثر عند فرد وآخر مشترك معه في علاقة تبادلية (عوض، ٢٠١٠م، ص ص ٤٥-٤٦).

وترتبط هذه النظرية بموضوع الدراسة من خلال جذرها الفكري الاقتصادي القائم على أن خير الأنظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية، وهذا ما يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص التي يمكنها تقديم المساعدات لأسر السجناء، سواءً مساعدات مادية وعينية أو تدريب وتأهيل وتوظيف لأفراد أسر السجناء. أي أن هذه النظرية تؤمن بأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية، بمعنى أن أطراف التفاعل أو طرفي التفاعل تأخذ وتعطي، وهذا ما يتضح من التفاعل الاجتماعي بين برامج المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص وأسرى السجناء، الأمر الذي يعود بالفائدة على منظمات القطاع الخاص من جهة، وأسرى السجناء من جهة أخرى.



## ثانياً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من المرجعيات المهمة التي يرجع إليها الباحث؛ وذلك للمساعدة في تشخيص المشكلة التي يريد دراستها؛ لذا لا بد لنا في هذه الدراسة من الاستعانة بهذه الدراسات؛ للوقوف على آخر ما توصل إليه الباحثون في معالجتهم لموضوعاتهم من وجهات نظرية وأطر منهجية ونتائج نظرية يمكن أن تعين على تجنب تكرار ما تم إنجازه، ومناقشة الجديد الذي تحققت إضافته؛ لتنوير الباحث بجميع الدراسات التي تناولت هذه العناصر، وكذلك لتحاشي أي سلبيات حصلت في تطبيق بعض الدراسات، ولإضافة معلومات جديدة إلى المعلومات السابقة التي توصل إليها الباحثون من قبل في موضوعات قريبة من موضوعنا، ومحاولة عرضها بصورة يسهل بها التعرف على أهم خطواتها والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات. وسيقوم الباحث باستعراض الدراسات حسب محاور الدراسة، وذلك على النحو التالي:

### أ - دراسات عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورعاية أسر السجناء

١ - دراسة الثقفي، (٢٠١٠م) بعنوان: دور المؤسسات الأهلية في رعاية أسر السجناء:

دراسة منشورة بالكتاب التوثيقي للندوة العلمية بالمديرية العامة بالسجون بالرياض، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الأهلية في رعاية أسر السجناء، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل لمختلف أسر السجناء، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١ - أن هناك (٦٠٪) من أسر النزلاء لا تملك سيارة خاصة ولا هاتفاً.

٢ - أن (٧٤٪) من هذه الأسر تعول خمسة أشخاص أو أكثر.

٣ - أن والدي النزلاء هم الذين يرعون شؤون أسرته في ظل غيابهم، يليهم في رعاية شؤون الأسرة الأقارب ثم الزوجة.

٤ - أن الغالبية من المسؤولين عن أسر النزلاء يتصفون بتدني مستوياتهم المادية والتعليمية.

## أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت دور المؤسسات الأهلية المختلفة في رعاية أسر السجناء، أما الدراسة الحالية فإنها تناولت دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

## ٢- دراسة المغيصيب (٢٠٠٤م) بعنوان: دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية:

أجريت هذه الدراسة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات والشركات الخاصة في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية في مدينة الرياض من خلال تحديد نوع الرعاية التي تحتاجها هذه الأسر، والتعرف على المعوقات التي تحد من دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية، وإبراز أهم أدوار القطاع الخاص، ومعرفة الأدوار والمعوقات التي تحد من العمل التطوعي في مساعدة الأسر.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تطبيق طريقة المسح الاجتماعي بالعينة في جمع المعلومات والبيانات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المختلفة التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

١ - ٦٥٪ من أفراد عينة الدراسة أفادوا أن الدعم الذي تقدمه هذه الشركات لأسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية منتظم.

٢ - ٧٠٪ من أفراد العينة أفادوا بعدم كفاية دور الشركات الخاصة في تقديم الرعاية الخاصة بأسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

٣ - ٧٦٪ من أفراد العينة أفادوا بأن أكثر الأشخاص قدرة على القيام بالرعاية لنزلاء الإصلاحية هم أخصائيو الرعاية.

٤ - ٣٨٪ من أفراد العينة أفادوا أن مجالات الأعمال التطوعية التي يمكن أن تقدمها الشركات هي تشغيل الأفراد.

٥ - ٦٨٪ من أفراد العينة أفادوا بأن الفئات الأكثر استفادة من دعم شركات القطاع الخاص هم أسر النزلاء.

٦ - ٦٨٪ من أفراد العينة أفادوا بأن يتقاضون مقابل ما دياً نظير مساهمتهم في هذا العمل.

٧ - ٦٥٪ من أفراد العينة أفادوا أن الجرائم التي تم بسببها دخول النزيل الإصلاحية جرائم أخلاقية وجنائية.

٨ - ٨٠٪ من أسر السجناء يسكنون في أحياء شعبية ومتوسطة.

٩ - ٥٥٪ من أفراد العينة أفادوا إن إسهامات القطاع الخاص هي دعم مادي ومعنوي لهذه الأسر.

١٠ - ٤٢٪ من أفراد العينة أفادوا أن الظروف الاقتصادية لأسر النزلاء غير مستقرة.

١١ - ٥٣٪ من أفراد العينة لا يعلمون بوجود جهات تقوم بتقديم خدمات ومساعدات لأسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

١٢ - ٧٢٪ من الأسر حصلت على مساعدات من القطاع الخاص.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية، أما الدراسة الحالية فإنها تناولت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء، وتعتبر هذه الدراسة من أكثر الدراسات تشابهاً مع موضوع الدراسة الحالية.

٣- دراسة دريزك J. S. Dryzek (٢٠٠٦)، بعنوان: **The role of social responsibility**

«Comparative Study at working in penal Est.» (دور المسؤولية الاجتماعية في العمل

في المؤسسات العقابية «دراسة مقارنة»)

نشرت هذه الدراسة بمجلة جامعة أكسفورد، وهدفت الدراسة إلى أهمية التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية سواء أثناء وجود السجين بالداخل أو بعد خروجه، وقد تكون مجتمع الدراسة من عينة من السجناء البالغ عددهم (٩٠) مسجوناً، وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم وهي الاستبانة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليل في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١- لا تقتصر أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية على الفرد أو الجماعة فقط، بل ضرورة للمجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسئول اجتماعياً ومهنياً وقانونياً، والمسؤولية الاجتماعية تجعل الفرد السجين عنصراً فعالاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة.

٢- كما أن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العقابية تجعل الفرد السجين متقبلاً وواعياً للتغيرات التي تحدث في المجتمع الخارجي من حوله بل إن الجهل بالمسؤولية والنقص فيها لأشد خطراً على هذه النظم والمؤسسات من الجهل بإدارتها أو تشغيلها لأن الجهل الأول يدمر قبل أن يعطل أما الجهل الثاني يعطل بالقدر الذي يمكن إصلاحه أو تعويضه.

٣- تفيد دراسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العقابية في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية السجين في المجتمع بحيث يحس الفرد أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسئول عنها.

٤- وجود علاقة بين الأعمال في السجون والأعمال التي تمارس في المجتمع بحكم قوة العمل الواحدة ووحدة ميدان العمل الذي سيصير إليه مستقبل السجين وانعكاساً لذلك يلزم أن تكون الأعمال في السجون متنوعة ومنتجة.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على دور المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

٤ - دراسة رومان M Roman (٢٠٠٩)، بعنوان: **Social responsibility of private sector organizations and their role in returning the prisoners to society** «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في إعادة السجنين إلى المجتمع»:

نشرت هذه الدراسة بالمجلة الاجتماعية في إنجلترا، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في إعادة السجنين إلى المجتمع، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من السجناء في أوروبا بلغ قوامها (٣٥٠) سجيناً وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١ - أشار (٧٧٪) من أفراد عينة الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع السجناء أن معايير المسؤولية الاجتماعية تساعد في تنمية وتطوير أداء السجناء مما يساهم في إعادة السجنين مرة أخرى إلى المجتمع.

٢ - أشار (٧١٪) من أفراد عينة الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع السجناء أن المسؤولية الاجتماعية تساعد في دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة للسجناء، حتى يتحول السجنين من مجرم إلى صاحب عمل يستطيع تحمل أعباءه.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت: «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص ودورها في إعادة السجنين إلى المجتمع، أي أن هذه الدراسة

تركز على إعادة السجنين إلى المجتمع، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء».

٥ - دراسة مارياس وأنل Marais. Anel (٢٠١٠)، بعنوان **Services provided by private Establishments for the care of prisoners and their families** من مؤسسات القطاع الخاص لرعاية السجناء وأسرهم، وهي دراسة بمجلة **Stellenbosch University**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما تم تقديمه من مؤسسات القطاع الخاص لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم لأسر السجناء واقعها وآفاقها، واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لمختلف أسر السجناء من خدمات اللجنة وعددهم (٨٨) أسرة، هذا بجانب مختلف العاملين في تقديم هذا النوع من الخدمات من خلال الحصر الشامل، واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان تم تطبيقها على الأسر ودليل المقابلة الذي طبق على العاملين.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية باختلاف جنس العائل (ذكر - أنثى)، حيث تأكد من نتائج اختبار (ت) أن قيمة الخطأ من النوع الأول في مختلف الأبعاد التي تعبر عن الخدمات أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثم فإننا نقبل الفرض الصفري القائل: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات مفردات عينة الدراسة على البعد الخاص بقياس مدى رضا أسر السجناء على الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية والتنظيمية التي تقدم إليهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على «الخدمات المقدمة من مؤسسات القطاع الخاص لرعاية السجناء وأسرهم، أي أن هذه الدراسة ركزت على رعاية السجناء وأيضاً رعاية أسر السجناء، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء».

٦ - دراسة دافيس Davis. Bennett (٢٠١٠)، بعنوان: «The role of private sector in the care of the prisoners» families، «القطاع الخاص ودوره في رعاية أسر السجناء»، وقد تم نشر هذه الدراسة بمجلة جامعة إنجلترا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص ودورها في رعاية أسر السجناء. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد قام الباحث بتوزيع (٩٤) استمارة استبيان على بعض أفراد أسر السجناء وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

١ - احتلت المسؤولية الاجتماعية كهدف تسعى إلى تحقيقه مؤسسات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء من خلال إجابات أفراد العينة المرتبة السادسة من بين سبعة أهداف تم تحديدها.

٢ - احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في مدى ارتباطه بمهام تحقيق المسؤولية الاجتماعية لأسر السجناء.

٣ - جميع الباحثين أبدوا اهتماماً بدور شركات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء من خلال برامجهم الاجتماعية المختلفة.

٤ - تبين من استطلاع رأي عينة الدراسة أنها تدعم وتؤيد وجود جمعية لحماية أسر السجناء تقوم على دعمهم وتقديم الخدمات المختلفة لهم.

٥ - أجمعت عينة الدراسة على أن الدولة وعبر قوانينها يمكن لها أن تعزز من وجود دور فعال لمؤسسات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء من تقديم العديد من الخدمات المختلفة لهم.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع دور القطاع الخاص ودورها في رعاية أسر السجناء، وهي من أكثر الدراسات تشابهاً مع موضوع الدراسة، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن دور القطاع الخاص فقط في رعاية أسر السجناء، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.



## ٧- دراسة الأسرج (٢٠١٤) بعنوان « المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية »

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وذلك بغية التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دورها في التنمية في المملكة العربية السعودية. وذلك من خلال التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، والتعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية في المجتمع السعودي.

ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تم إتباع منهجين للبحث هما أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة تمهيداً لتحليلها.

وثانياً المنهج التحليلي التقييمي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءً على المنهج السابق في هذه الدراسة، ومن ثم بيان النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

١ - أظهرت الدراسة انه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على ان ما تقوم به الشركات و تقدمه للمجتمع طبقاً لتوقعاته من هذه الشركات على ان تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان و قيم المجتمع و أخلاقياته والالتزام بالقوانين و مكافحة الفساد و الشفافية والإفصاح .

٢ - تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة .

٣ - تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية



من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

كما بينت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، من أهمها:

١ - عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات، حيث إن معظم جهود هذه الشركات غير منظمة.

٢ - غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

٣ - قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس الجهود، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

## ب - دراسات عن الأمن الاجتماعي

١ - دراسة الفادني (٢٠٠٥م) بعنوان: دور الأجهزة الأمنية السودانية في تحقيق الأمن الاجتماعي:

أجريت هذه الدراسة بجامعة أم درمان الإسلامية، وهدفت الدراسة تحديد الأساس الذي تبنى عليه الأجهزة الأمنية تصوراتها في مجال تحقيق الأمن الاجتماعي بالتركيز على دراسة حالة قوات الشرطة باعتبارها الصف الاجتماعي بالمجتمع، ومن ثم الموازنة بين الدور الأمني والدور الاجتماعي في فعالية أداء وواجبات المهنة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها وتوضيح الرأي فيها، واعتمد البحث في جمع البيانات على الاستبيان والملاحظة والمقابلات الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١ - مهمة الأمن الاجتماعي ليست مهمة خاصة بأجهزة الدولة فقط، ولكن المجتمع جزء أساسي من منظومة الأمن الاجتماعي، وهو المشارك الرئيسي للحفاظ على الأمن الاجتماعي.

٢ - لأجهزة الشرطة دور كبير في الأمن الاجتماعي باعتبار الشرطة هي أكثر الأجهزة التصاقاً بالجمهور والمجتمع ولها أثر كبير في الحفاظ على الأمن الاجتماعي.

٣ - للتنشئة الاجتماعية بكافة تفاصيلها دور كبير في قضية الأمن الاجتماعي منذ السنين الأولى للطفل، مروراً بالمدرسة ودورها في ذلك تحقق الأمن الاجتماعي.

٤ - التربية الدينية والنشأة في المساجد لها دور كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي بصورة عامة.

٥ - أجهزة الأمن لها دور كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي باعتبارها توفر المعلومات وتعد الدراسات والبحوث للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسط المجتمع والدولة بصورة عامة.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع تحقيق الأمن الاجتماعي، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن دور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

٢ - دراسة نجم (٢٠٠٨م) بعنوان: دور الأسرة الفلسطينية في تحقيق الأمن الاجتماعي

نشرت هذه الدراسة بمجلة القراءة والمعرفة بمصر، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي في ضوء المعايير الإسلامية ومدى قيام الأسرة بدورها في تحقيقه من وجهة نظر الشرعيين والتربويين. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة، وتكونت عينة الدراسة من (٣٧) مدرس من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بنسبة (٦٠٪) من أفراد المجتمع الأصلي.

وقد دلت نتائج الدراسة على أن أداء الأسرة الفلسطينية في تحقيق أمن الفرد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٧٣٪)، ثم أمن المجتمع بوزن نسبي قدره (٢٨٧، ٦٩٪)، ثم أمن الأسرة بوزن نسبي قدره (٦٠٤، ٦٣٪). كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص (شرعي - تربوي).

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع تحقيق الأمن الاجتماعي، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

### ٣- دراسة نصيف (٢٠٠٩م) بعنوان: الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة المستنصرية

نشرت هذه الدراسة بمجلة كلية التربية بجامعة بابل، وهدفت الدراسة إلى قياس مستوى الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة المستنصرية، التعرف على الفروق في الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة المستنصرية بحسب متغيري الجنس والتحصيل، وتم تطبيق الدراسة على أساتذة الجامعة المستنصرية في بغداد. وتوصلت الدراسة على عدة نتائج منها:

١- أن الأستاذ الجامعي عموماً يشعر بضعف الأمن الاجتماعي في المجتمع وذلك بسبب الظرف الأمني الذي مر به القطر والتهديد الذي واجه الأساتذة بشكل كبير.

٢- لم يظهر هنالك فروق في الشعور بضعف الأمن الاجتماعي لدى أفراد عينة البحث على وفق متغير الجنس وهذا يدل على أن الشعور بضعف الأمن يشمل كل من التدريسيين والتدريسيات.

٣- لم يظهر هنالك فروق في الشعور بضعف الأمن الاجتماعي لدى أفراد عينة البحث على وفق متغير التحصيل وهذا يدل على أن الشعور بضعف الأمن يشكل كل من حملة الماجستير والدكتوراه.

### أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع الأمن الاجتماعي، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

٤- دراسة القرني (٢٠٠٩م) بعنوان: تهديدات الأمن الاجتماعي المصاحبة لإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال

أجريت هذه الأطروحة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، وهدفت الأطروحة التعرف على أكثر تقنيات الهاتف النقال التي تستخدم بصورة سيئة، وأكثر الأماكن التي يتم فيها الإساءة، والتعرف على أنواع الجرائم ذات الصلة بسوء استخدام الهاتف

النقل، والاستخدامات السلبية للاستخدام والتعرف على التأثيرات على مستوى الأمن الاجتماعي.

واعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي كأحد طرق المنهج الوصفي باستخدام أداة قياس محكمة ومقننة، طبقت على عينة مكونة من (١١١٧١) من سكان مدينة الرياض، ومن فئة أعمار مختلفة، ذكوراً وإناثاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر تقنيات الهاتف النقال التي تستخدم بصورة سيئة هي: تقنية البلوتوث، تقنية الكاميرا، تقنية تسجيل المحادثات، تقنية المكالمات المرئية، خدمة الرسائل متعددة الوسائط (MMS). وكان أكثر الأماكن التي تتم فيها إساءة استخدام الهاتف النقال، هي: صالات الأفراح، مجمعات المراكز التجارية، المطاعم والمقاهي الكوفي شوب، المنتزهات، مراكز التجميل والمشغل النسائية، أما الجرائم التي تنتج عن سوء الاستخدام فهي: التشهير، تصوير الاعتداء الجنسي، تناقل الصور بما فيها المقاطع الإباحية. والأساليب السلبية للاستخدام هي: التشهير، تصوير الاعتداء الجنسي، تناقل الصور بما فيها المقاطع الإباحية. والأساليب السلبية للاستخدام هي: الاطلاع على مقاطع الفيديو الغير أخلاقية، الاستخدام أثناء قيادة السيارة، المعاكسات بين الجنسين، تبادل صور الفيديو السيئة بين النقال والإنترنت. وكانت التأثيرات المتوقعة على مستوى الأمن الاجتماعي، هي: زيادة الجرائم الأخلاقية، انحراف الأحداث، إضعاف القيم الأخلاقية.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع الأمن الاجتماعي، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن تهديدات الأمن الاجتماعي المصاحبة لإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

٥ - دراسة الضبع (٢٠١٢م) بعنوان: دور المؤسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، دراسة مسحية

نشرت هذه الدراسة بالمجلة الأرنية للعلوم الاجتماعية، وهدفت هذه الدراسة في التعرف على دور الدولة عبر برامج الرعاية الاجتماعية (المؤسسة) في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل، حيث قام بتطبيق الدراسة الميدانية على جميع النساء الفقيرات المعيلات بناحية مشطا، التابعة لمركز طما، محافظة سوهاج، جمهورية مصر العربية، وقد بلغ عددهن (٣٥٠) امرأة. وتم تطبيق استبيان من تصميم الباحث بعد إخضاعه للتحكيم.

وقد أظهرت النتائج أن النسبة الغالبة من أفراد مجتمع البحث من الأميات والمتعطلات عن العمل. كما كشفت النتائج في مجملها أن برامج المؤسسة التي تحصل من خلالها النساء على إعانات مالية من الدولة لا تحقق لهن أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلاً عن أنها لا تضمن لهن أي مستقبل.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع تحقيق الأمن الاجتماعي، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية في أنها تحدثت عن دور الدولة عبر برامج الرعاية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، أما الدراسة الحالية فتتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

ج- دراسات عن رعاية أسر السجناء

١ - دراسة خليفة (١٩٩٨م)، بعنوان: رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي:

أجريت هذه الدراسة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، وهدفت

الدراسة التعرف على رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرههم في المجتمع العربي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- ١ - عدم كفاية ما يقدم من خدمات ومساعدات وخصوصاً لأسر المسجونين.
- ٢ - تدني مستوى الإسهام الفعال في الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المعنية من جانب المؤسسات الاجتماعية الأهلية التطوعية وفي أغلب الأحوال نتيجة طبيعية لعدم توافر المواد اللازمة لتحقيق الأهداف المعنية لهذه المؤسسات.
- ٣ - غياب الدور المجتمعي الجماهيري في مواجهة متطلبات الرعاية للفئات المعنية، سواء لغياب الدور الإعلامي أو التوعوي الذي لا بد أن يستثير الجمهور من سكان المجتمع لتوفير الرعاية والإسهام الفعال في ذلك أو لعدم قيام أجهزة التثقيف والتعليم الديني والاجتماعي.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرههم في المجتمع العربي، أما الدراسة الحالية فإنها تناولت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

- ٢ - دراسة دريس (٢٠٠٧م) بعنوان: «الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم لأسر السجناء واقعها وآفاقها»:

أجريت هذه الدراسة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم لأسر السجناء واقعها وآفاقها، كما هدفت الدراسة إلى العمل على تقييم جودة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم بمنطقة الرياض. وقد ركزت الدراسة على كل من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات المرتبطة بالإجراءات التنظيمية التي تمكن من الحصول على مختلف خدمات اللجنة،

واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لمختلف أسر السجناء من خدمات اللجنة وعددهم (٨٨) أسرة، هذا بجانب مختلف العاملين في تقديم هذا النوع من الخدمات من خلال الحصر الشامل، واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان تم تطبيقها على الأسر ودليل المقابلة الذي طبق على العاملين. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج المختلفة التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

١ - أن هناك خصوصية تميز هذا النمط من الأسر عن غيرها من الأسر الأخرى، وتتأكد هذه الخصوصية من تفاعل مجموعة من العوامل التي تجعلنا نصنف هذا النمط ضمن الأسر التي تعاني من الفقر، فلقد أكدت البيانات على مجموعة من المؤشرات التي من أهمها أن النسبة الغالبة (٧, ٨٠٪) تعولها امرأة، وبالنظر إلى نوع العمل الذي يمارسه مفردات عينة الدراسة من الذين يعولون الأسر التي تتلقى الخدمات تأكد أن النسبة الأعلى (٦, ٩٦٪) يعانون من البطالة.

٢ - بالنظر إلى المستوى التعليمي تأكد أن الغالبية لم يستكملوا تعليمهم أو أن نوعية التعليم لا تلبى الاحتياجات الاقتصادية ومن ثم فإن ذلك لم يفسح لهؤلاء من الحصول على برامج تعليمية ذات جودة بما يمكنهم من التواصل مع سوق العمل الذي يفرض نوعية خاصة من المهارات والخبرات والتجارب التي لا يمكن صقلها إلا من خلال الانخراط في برامج تعليمية متخصصة ذات جودة. وبالنظر إلى عدد أفراد الأسرة الإجمالي ثبت أن النسبة العليا (١, ٥١٪) يتراوح عددهم من (٥) أفراد إلى أقل من (١٠) أفراد، وأكد مؤشر الدخل الشهري على أن أغلب الأسر (٨٣٪) تحصل على دخل شهري يقل عن (١٠٠٠) ريال شهرياً، ومن المؤشرات السابقة يتأكد أن أغلب هذه الأسر تقع تحت خط الفقر.

٣ - أن الخدمات المرتبطة بفاعلية الخدمات التنظيمية في تمكين الأسر من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها اللجنة الوطنية يحتل المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٧٧, ٢٪)، في حين حقق متغير جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة من اللجنة الوطنية المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٣٢, ١٪)، ويأتي في الترتيب الثالث والأخير من الأهمية متغير جودة الخدمات الاقتصادية المقدمة من اللجنة بوزن نسبي قدره (٢٨, ١٪).



## أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم لأسر السجناء واقعها وآفاقها، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

٣- دراسة الدوسري، (٢٠٠٧م) بعنوان: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها:

أجريت هذه الدراسة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، وهدفت الدراسة التعرف على المشكلات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية التي تواجه أسرة النزير، وأيضاً التعرف على الطرق التي تتعامل بها أسر النزلاء مع هذه المشكلات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الأنسب لموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ١ - انخفاض دخل أسر النزلاء بعد دخول عائلها السجن.
- ٢ - زيادة أعباء التربية على الأم بعد سجن المعيل.
- ٣ - زيادة الفراغ لدى الأبناء وضعف الرقابة بعد سجن الأب.
- ٤ - بروز عدد من المشكلات النفسية لدة أفراد هذه الأسر مثل القلق والتوتر والشعور باليأس.
- ٥ - تعتبر الجمعيات الخيرية أكبر داعم لهذه الأسر، يليها وزارة الشؤون الاجتماعية.

## أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع مشكلات أسر النزلاء وطرق التعامل معها، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معه، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء وأيضاً المشكلات التي تواجههم.



٤ - دراسة العتيبي (٢٠٠٨م)، بعنوان: دور خدمة الجماعة في تحقيق التكيف الاجتماعي لأسر السجناء:

نشرت هذه الدراسة بالمجلد الرابع للمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، وهدفت الدراسة التعرف على دور خدمة الجماعة في تحقيق التكيف الاجتماعي لأسر السجناء، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١ - أن من أهم أدوار طريقة خدمة الجماعة في تقديم الخدمات الاقتصادية لأسر السجناء هو توجيه أسر السجناء إلى مصادر الإمكانيات في البيئة للاستفادة منها، وكذلك تقديم مساعدات مالية لأسر السجناء، هذا فضلاً عن تنظيم برامج للتدريب المهني لأسر السجناء عن طريق الجمعيات، وهذا الدور الذي تضطلع به خدمة الجماعة على درجة كبيرة من الأهمية وذلك، لأن أسر السجناء غالباً ما يعانون من أزمات اقتصادية وذلك نظراً لسجن عائلها ومصدر دخلها الخاص.

٢ - أن من أهم جوانب الدور الاجتماعي لطريقة خدمة الجماعة في إشباع احتياجات أسر السجناء هو تقوية العلاقات الاجتماعية بين السجين وأسرته وتقوية العلاقات والروابط داخل أسر السجناء، إضافة إلى إكساب أسر السجناء القيم الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وتحمل المسؤولية واحترام نظم المجتمع.

٣ - أن من أهم الجوانب المهنية لدور طريقة خدمة الجماعة في مساعدة أسر السجناء على مواجهة مشكلاتهم هي الاهتمام بدراسة مشكلات أسر السجناء وتحليلها ومشاركتهم في تحديد أسبابها ومساعدتهم على طرح الحلول الفعالة.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع أسر السجناء والتكيف الاجتماعي مع هذه الأسر، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة كنت من منظور الخدمة الاجتماعية، وركزت على دور خدمة الجماعة في تحقيق التكيف الاجتماعي لأسر السجناء، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

٥ - دراسة فورنس (٢٠١٢م)، بعنوان: **Changes that have occurred within the family**

**breadwinner impact entry prison** التي حدثت داخل الأسرة أثر دخول عائلها

السجن، وهي دراسة بمجلة الشباب والمراهقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

هدفت هذه الدراسة التعرف على التغيرات التي حدثت داخل الأسرة أثر دخول عائلها السجن. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ - أن العوامل النفسية والجنسية هي التي أثرت كثيرا على أفراد الأسر خاصة الزوجة بالنسبة للعوامل الجنسية حيث وجد الباحث أن الغالبية العظمى من هذه النوعية من الأسر تشتكي من فقدان العاطفة أو بالأصح المشكلات العاطفية، كذلك اتضح أن غالبية زوجات المساجين يشكين من الإحباط الجنسي نتيجة فقدان الزوج رب الأسرة.

٢ - أن الغالبية العظمى من الأسر (٦, ٦٥٪) يؤكد أنه حصل تغيير سلبي أو أن التغير في أمور الأسرة يتجه نحو الأسوأ مع مرور الزمن. ونسبة (٣, ٤٪) فقط أشارت إلى أن التغير في أمور الأسرة المختلفة تتجه للأفضل، أما الأسر التي عبرت أن هناك تغيرات إيجابية وأخرى سلبية نتيجة دخول عائلها إلى السجن فقد بلغت نسبتهم (٦, ٢٢٪).

٣ - أوضحت بعض الأسر أنه من الأمور الإيجابية داخل الأسرة بعد مغادرة عائلها ودخوله السجن تتمثل في راحة العقل، الراحة من مشاكل شرب المسكرات من الزوج رب الأسرة، والهدوء وعدم إثارة المشكلات.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على التغيرات التي حدثت داخل الأسرة أثر دخول عائلها السجن، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء.

٦ - دراسة كارينز Kraines (٢٠١٢)، بعنوان: **Social care to the families and relatives**

**of the prisoners in the state of Virginia**، الرعاية الاجتماعية لأسر وأقارب المساجين في

ولاية فيرجينيا، وهي دراسة منشورة بمجلة (Conflict Resolution) بولاية فرجينيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرعاية الاجتماعية لأسر وأقارب المساجين في ولاية فيرجينيا، واستخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١ - الغالبية العظمى من أسر المساجين تقل دخولهم السنوية عن خمسة الآلاف دولار أمريكي والبقية لا تزيد عن خمسة عشر ألف دولار وهذا الدخل لا يفي باحتياجات الأسرة الأساسية.

٢ - كشفت الدراسة أن ٩٢٪ من أفراد العينة (زوجات المساجين) يشتكون من المشاكل المالية التي تعرضن لها بعد دخول عائلهم السجن.

٣ - وكذلك أتضح أن ٧٥٪ يعانون من مشكلة البطالة وعدم وجود عمل مناسب. كما إن العلاقات العائلية تعرضت لعدة مشكلات كنتيجة لاعتقال أحد أفرادها بنسبة ٥٧٪.

٤ - أن عدم معرفة ما حدث ويحدث لعائل الأسرة داخل السجن إحدى المشكلات الأساسية التي تتعرض لها أسر السجناء وذلك نتيجة لعدم تعاون المسؤولين في السجن لتسهيل إجراءات الزيارة وتوفير معلومات كافية عن قريب أسرة السجن.

٥ - أن معظم المشاكل السابقة تفاقمت وازدادت حدتها مثل مشكلات المواصلات التي تذكر كمشكلة في وقت دخول عائل الأسرة للسجن ولكن مع مرور الوقت أشتكى ثلاثة أرباع العينة (٧٥٪) من هذه المشكلة، وقد ازدادت نسبة من يشتكون من المشكلات الصحية بحيث تضاعف العدد مع مرور الزمن.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع رعاية أسر السجناء، ولكن تختلف مع الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة ركزت على الرعاية الاجتماعية لأسر وأقارب المساجين في ولاية فرجينيا، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في رعاية أسر السجناء في الرياض.

## د- التعقيب على الدراسات السابقة

### أ- استنتاجات الدراسات السابقة :

اتفقت اغلب الدراسات السابقة على الاستنتاجات التالية:

١ - أهمية المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بشكل عام، وللسجين وأسرته بشكل خاص، وتبين ذلك في دراسة J. S. Dryzek (٢٠٠٦) ودراسة Davis, Bennett (٢٠١٠).

٢ - أظهرت الدراسات السابقة وجود معاناة لدى أسر السجناء، مثل تدني مستوياتهم المادية والتعليمية، حيث جاء ذلك في دراسة الثقفي (٢٠٠١م)، ودراسة المغيصيب (٢٠٠٤م)، ودراسة كارينز (٢٠١٢)، وتبين أن هذه الأسر تعاني من مشكلات نفسية، ومن وجود تغيير سلبي للأسرة نتيجة وجود عائلهم في السجن (فورنس، ٢٠١٢).

٣ - تبين من الدراسات السابقة ضعف دور القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء، وظهر ذلك في دراسة الثقفي (٢٠٠١م)، ودراسة المغيصيب (٢٠٠٤م) ودراسة Daviss, Bennett (٢٠١٠)،

٤ - أهمية تحقيق الأمن الاجتماعي، وأهمية دور الأجهزة المختلفة في تحقيق هذا الأمن مثل أجهزة الأمن، وأيضاً التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة، حيث أشارت دراسة الفادني (٢٠٠٥م) إلى ذلك، ودراسة نجم (٢٠٠٨م)، كما أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة الضبع، التي أظهرت أن دور الدولة عبر برامج الرعاية الاجتماعية لا تحقق الأمن الاجتماعي.

٥ - عدم كفاية ما يقدم من خدمات ومساعدات لأسر السجناء، وتبين ذلك في دراسة خليفة (١٩٩٨م)، وانخفاض دخل أسر السجناء بعد دخول عائلها السجن، وضعف الرقابة على الأبناء دراسة الدوسري (٢٠٠٧م).

### ب- أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، نلاحظ أنها اشتركت مع البحث الحالي من عدة نواحي وهي:

### ١ - من ناحية الهدف من البحث:

تشابهت غالبية الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من ناحية الهدف العام من البحث والمتمثل في رعاية أسر السجناء.

### ٢ - المنهج المتبع:

من ناحية المنهج المتبع، فقد اشترك البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المنهج حيث اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي.

### ٣ - مجال تطبيق الدراسة:

تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في مجال تطبيق الدراسة وهو الجهات المعنية بأسر السجناء مثل (تراحم) وأسرة السجناء وجاء ذلك في دراسات: المغيصيب (٢٠٠٤م)، ودراسة Marais. Anel (٢٠١٠) ودراسة Davis. Bennett (٢٠١٠) ودريس (٢٠٠٧) ودراسة الدوسري (٢٠٠٧) ودراسة فورنس (٢٠١٢) وكارينز (٢٠١٢).

### ٣ - أداة جمع البيانات:

ومن ناحية أداة الدراسة، يختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أداة جمع البيانات، حيث تم جمع البيانات بواسطة الاستبانة في الدراسات السابقة، والبحث الحالي يعتمد في جمع البيانات على أداتين للدراسة بالإضافة لدليل المقابلة.

وتتمثل أهمية الدراسات السابقة للبحث الحالي في كتابة الإطار النظري للبحث، وتحديد تساؤلات وأهداف البحث، وبناء أداة البحث، وتحديد محاوره، ومناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

وقد لوحظ عدم وجود بحث يوضح دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالمملكة تجاه تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء، فقد كان تناول كل دراسة لذلك الموضوع في كثير من الأحيان من زاوية أخرى. لذا توصل الباحث إلى قناعة بأن ما يقدمه في هذا البحث لا يمثل تكراراً لما قدمه غيره من الباحثين، وأنه يمكن أن يسد بعض النقص في هذا المجال الهام.

## الفصل الثالث

### الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

أدوات الدراسة ومراحل تصميمها

إجراءات التطبيق لجمع البيانات

الأساليب الإحصائية

# الفصل الثالث

## الإجراءات المنهجية للدراسة

### تمهيد

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة ويبين مجتمع وعينة الدراسة، كما يوضح كيفية بناء أدوات الدراسة لجمع البيانات اللازمة، والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة، والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانياً، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل بيانات الدراسة.

### منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي بالحصص الشامل لمجتمع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين العاملين بالسجون، وباللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسراهم (تراحم) بالرياض وجدة، وكذلك بالحصص الشامل لمجتمع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض بالمقابلات المتعمقة. واستخدم المنهج المسحي الاجتماعي لعينة من المسؤولين عن أسر السجناء.

واعتمد الباحث على إستراتيجية منهجية تجمع بين التحليل الكمي للنتائج التي جاءت بها الاستبانة للمسؤولين عن أسر السجناء والأخصائيين الاجتماعيين، والتحليل الكيفي للمقابلات المتعمقة التي تمت مع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض.

### مجتمع وعينة الدراسة

بناءً على موضوع ومشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه يتكون

من:

- ١ - المسؤولون عن أسر السجناء السعوديين (حسب ما هو مسجل باللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم (تراحم) عند تطبيق الدراسة في مدينة الرياض وجدة).
- ٢ - العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين في السجون والعاملين من الأخصائيين الاجتماعيين (باللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم (تراحم)) في كل من (الرياض، وجدة)
- ٣ - المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض.
- ويوضح الجدول التالي عدد مفردات مجتمع الدراسة لكل من أسر السجناء والأخصائيين الاجتماعيين في السجون وفي اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم)، في (الرياض، جدة) والمسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض.

### جدول رقم (١)

#### توزيع مجتمع الدراسة

أسر السجناء	العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض	الأخصائيين العاملين باللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم	الأخصائيين العاملين بالمديرية العامة للسجون	المدينة
١٦٣	٨	٩	٤٨	الرياض
٣٠٢		٢٢	٣٩	جدة
٤٦٥	٨	١١٨		المجموع

حيث اتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل لكل من مجتمع الأخصائيين الاجتماعيين ومجتمع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض من خلال تطبيق أدوات الدراسة على جميع أفراد مجتمعي الدراسة وعددهم (١١٨) من الأخصائيين الاجتماعيين وبعد التطبيق الميداني حصل الباحث على (١١٨) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، كذلك قام الباحث بمقابلة جميع العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية وعددهم (٨) من المسؤولين العاملين بالمجلس.



وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل للاعتبارات التالية:

- صغر حجم عدد مفردات مجتمع الدراسة.
- طبيعة موقعهم الوظيفي المرتبط بشكل وثيق بموضوع الدراسة.
- بهدف التعرف على طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لمجتمع أسر السجناء فقد اختار الباحث عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة في ضوء المعادلات الإحصائية المحددة للحد الأدنى المناسب لحجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة وتحديدًا من خلال معادلة رابطة التربية الأمريكية . ومن خلال هذه المعادلة وجد أن العينة المناسبة لحجم المجتمع البالغ عدده (٤٦٥) هو (٢١١) بنسبة خطأ (٥٪) وذلك بدرجة ثقة (٩٥٪) من مجتمع الدراسة حسب مدخل رابطة التربية الأمريكية (الصياد، ١٩٨٩م، ص١٣٧).

ولتحديد حجم العينة يوجد مدخلين:

المدخل الأول: مدخل كوهين عندما يكون الاختبار الإحصائي معلوم مسبقاً.

المدخل الثاني: مدخل رابطة التربية الأمريكية عندما يكون الاختبار الإحصائي غير معلوم.

تم تحديد حجم العينة في هذه الدراسة باستخدام مدخل رابطة التربية الأمريكية وفق المعادلة التالية:

$$X^2 \times N \times K (1-K)$$

$$n = \frac{\quad}{\quad}$$

$$8^2 (N - 1) + X^2 \times K (1-K)$$

حيث أن :

$$n - 1 = \text{حجم العينة.}$$

$$N - 2 = \text{حجم المجتمع.}$$

٣ -  $K$  = نسبة المجتمع Population Proportion واقترح كير جيسي ومورجان أن تساوي  $0,5$  ( $K=0,5$ ).

٤ -  $\delta$  = درجة الدقة المرغوبة Degree of Accuracy واقترح كير جيسي ومورجان أن تساوي  $0,05$  ( $\delta=0,05$ ).

٥ -  $\chi^2$  = اختبار مربع كاي عند درجة حرية واحدة ومستوى الثقة المرغوب Desired Confidence Level واعتبر كير جيسي ومورجان هذا المستوى إما أن يكون مساوياً لـ  $0,05$  وبالتالي فإن قيمة  $\chi^2$  الجدولية تصبح ( $\chi^2=12,84$ )؛ أو أن يكون مساوياً لـ  $0,01$  وبالتالي فإن قيمة  $\chi^2$  الجدولية تصبح ( $\chi^2=6,63$ ).

وباستخدام المعادلة السابقة نجد أن حجم العينة يوضحه الجدول التالي :

### جدول رقم (٢)

حجم العينة إذا علم حجم المجتمع عند مستوى دلالة  $0,01$

حجم العينة	$\chi^2$	(مستوى الدلالة)	نسبة المجتمع	حجم المجتمع
٢١١	٦,٦٣٥	٠,٠٥	٠,٥	٤٦٥

وبعد التطبيق الميداني تم الحصول على (١٦٧) استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي.

### أدوات الدراسة ومراحل تصميمها

يعتمد اختيار أدوات جمع المعلومات على طبيعة منهج الدراسة ومشكلة الدراسة وطبيعة البيانات التي يحتاجها الباحث للإجابة عن أسئلة الدراسة.

وبناء على طبيعة البيانات المطلوب جمعها، وعلى المنهج الذي أتبع في هذه الدراسة، استخدم الباحث الاستبانة في هذه الدراسة لمجموعي أسر السجناء والأخصائيين الاجتماعيين، بالإضافة لدليل مقابلة متعمقة للمسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بغرفة الرياض.

حيث قام الباحث بإعداد أدوات الدراسة لجمع البيانات ، معتمداً - بعد الله - في ذلك على :  
- سعادة المشرف العلمي على الرسالة.

- التواصل مع عدداً من المختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية والمديرية العامة للسجون.  
- وعدد من أساتذة الجامعات:

١ - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢ - جامعة الطائف.

وتم تحكيمها من (١٧) من الأساتذة والمختصين.

- الخبرة الوظيفية للباحث.

- الدراسات السابقة في نفس المجال.

وكانت أدوات الدراسة على النحو التالي:

١ - استبانة الأخصائيين :

تكونت الاستبانة من جزئين الجزء الأول يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة ممثلة في (جهة العمل - المستوي التعليمي - عدد سنوات الخدمة التي قضيتها في العمل الحالي) أما الجزء الثاني من الإستبانة فيتكون من:

محور واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي للأسر المستفيدة (اسر السجناء) وينقسم إلى أربعة محاور فرعية:

١ - بعد النواحي المالية ويشتمل على (٨) عبارات.

٢ - بعد النواحي العينية ويشتمل على (٧) عبارات .

٣ - بعد النواحي الاجتماعية ويشتمل على (٥) عبارات .

٤ - بعد النواحي الخاصة بالتأهيل ويشتمل على (٤) عبارات .

- محور الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيا ل مشاركتة في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وينقسم إلى ثلاثة ابعاد فرعية:

١ - بعد صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص ويشتمل على (٥) عبارات .

٢ - بعد صعوبات تتعلق بأسر السجناء ويشتمل على (٣) عبارات .

٣ - بعد صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء ويشتمل على (٦) عبارات.

ويقابل كل فقرة من فقرات الأبعاد قائمة تحمل العبارات التالية: (بدرجة كبيرة جداً - بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة - بدرجة منخفضة - بدرجة منخفضة جداً).

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي: بدرجة كبيرة جداً (٥) درجات، بدرجة كبيرة (٤) درجات، بدرجة متوسطة (٣) درجات، بدرجة منخفضة (٢) درجتان، بدرجة منخفضة جداً (١) درجة واحدة.

وقد بنى الباحث في إعداد الفقرات الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

## ٢- استبانة المسؤولين عن أسر السجناء :

تكونت الاستبانة من جزئين الجزء الأول يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة ممثلة في (المسئول عن الأسرة في غياب السجن - عمر المسئول عن الأسرة - عدد أفراد أسرة السجن - المستوى التعليمي للمسئول عن الأسرة - العمل الحالي للمسئول عن الأسرة - الدخل الشهري لأسرة النزيل - مصادر دخل أسرة السجن - مدة الحكم للنزيل - نوعية الحي الذي تسكنه أسرة السجن - ملكية السكن - نوع السكن) أما الجزء الثاني من الإستمابنة فيتكون من:

- محور المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم من وجهة نظر المسؤولين عن تلك الأسر، وينقسم إلى ثلاثة محاور فرعية:

١ - بعد المشكلات الاقتصادية ويشتمل على (٥) عبارات.

٢ - بعد المشكلات الاجتماعية ويشتمل على (١٠) عبارات .

٣ - بعد المشكلات النفسية ويشتمل على (٥) عبارات .

- محور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن تلك الأسر، ويشتمل على (٧) عبارات .

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور قائمة تحمل العبارات التالية: (بدرجة كبيرة جداً - بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة - بدرجة منخفضة - بدرجة منخفضة جداً).

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي: بدرجة كبيرة جداً (٥) درجات، بدرجة كبيرة (٤) درجات، بدرجة متوسطة (٣) درجات، بدرجة منخفضة (٢) درجتان، بدرجة منخفضة جداً (١) درجة واحدة.

وقد تبني الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

### ٣- أداة دليل المقابلة المتعمقة:

حيث قام الباحث بتصميم دليل مقابلة للمسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض لجمع المزيد من المعلومات حول موضوع الدراسة حيث تم إعداد مجموعة من الأسئلة وتحكيمها من قبل المختصين للكشف عن واقع وطبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المسؤولين العاملين بالغرفة، وتم استخدام أسلوب المقابلة المتعمقة وذلك للأسباب التالية:

١ - عدم تقييد المبحوث في إجابات محددة.

٢ - ترك المجال للإدلاء بكل ما يريد المبحوث بحرية تامة.

وقد تعمد الباحث توحيد الأسئلة للخروج برؤية شاملة محددة عن موضوع الدراسة معتمداً على التحليل الكيفي عند تحليل نتائجها، ولقد اشتملت المقابلة على الأسئلة الرئيسية التالية:

١ - ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من وجهة نظر العاملين بالمسؤولية الاجتماعية؟

٢ - ما واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من وجهة نظر العاملين بالمسؤولية الاجتماعية؟

٣ - ما الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من وجهة نظر العاملين بالمسؤولية الاجتماعية؟

### إجراءات التطبيق واختبارات صدق وثبات أدوات الدراسة:

#### أ- الصدق الظاهري للأدوات:

للتعرف على مدى صدق أدوات الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبلغ عدد المحكمين (١٧) محكماً والملحق رقم (١).

وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإعداد أدوات هذه الدراسة بصورتها النهائية والملحق رقم (٢) يوضح الاستبانتين ودليل المقابلة في صورتها النهائية.

#### ب- ثبات أدوات الدراسة:

بعد التحقق من الصدق الظاهري قام الباحث بتطبيق عينة استطلاعية قوامها (٣٠) فرداً من أسر السجناء (اسر السجناء) و (٣٥) فرداً من الأخصائيين الاجتماعيين لحساب كل من الثبات وصدق البناء للتأكد من صلاحية الأدوات للتطبيق الميداني.

#### أولاً: استبانة الأخصائيين :

#### أ - الثبات:

للتحقق من الثبات لمفردات بعد (النواحي المالية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

### جدول رقم (٣)

#### الثبات العام لبعء النواحي المالية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٨٩٥	٥	٠,٨٧٨
٢	٠,٨٩١	٦	٠,٨٨٤
٣	٠,٨٧٥	٧	٠,٨٧٧
٤	٠,٨٨٧	٨	٠,٨٨٩
الثبات العام لبعء النواحي المالية (٠,٨٩٧)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعء النواحي المالية مرتفع حيث بلغ (٠,٨٩٧) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة لتطبيق الميداني. كما يتضح من الجدول السابق أن جميع المفردات المكونة لبعء (النواحي المالية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعء (النواحي العينية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ :

### جدول رقم (٤)

#### الثبات العام لبعء النواحي العينية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٨٩٩	٥	٠,٩٠٢
٢	٠,٩٠٣	٦	٠,٨٩٢
٣	٠,٨٩٢	٧	٠,٩١٠
٤	٠,٨٨٨	-	-
الثبات العام لبعء النواحي العينية (٠,٩١١)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعء النواحي العينية مرتفع حيث بلغ (٠,٩١١) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة لتطبيق الميداني.

وأيضاً من الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعء (النواحي العينية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (النواحي الاجتماعية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

### جدول رقم (٥)

#### الثبات العام لبعء النواحي الاجتماعية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٥٠	٤	٠,٩٠٨
٢	٠,٩٠١	٥	٠,٩٠٥
٣	٠,٩٠١	-	-
الثبات العام لبعء النواحي الاجتماعية (٠,٩٣٠)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد النواحي الاجتماعية مرتفع حيث بلغ (٠,٩٣٠) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعء (النواحي الاجتماعية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد فيما عدا العبارة رقم (١) والتي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات إلى (٠,٩٥٠) بدلاً عن (٠,٩٣٠) ولكن الباحث رأى عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين وصدق الاتساق الداخلي كذلك مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة الأمر الذي يقلل من الحاجة لحذفها.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (النواحي الخاصة بالتأهيل) تم استخدام معامل ألفا

كرونباخ:



## جدول رقم (٦)

### الثبات العام لبعء النواحي الخاصة بالتأهيل

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٦٢	٣	٠,٩١٩
٢	٠,٩١٧	٤	٠,٩٣٨
الثبات العام لبعء النواحي الخاصة بالتأهيل (٠,٩٥٠)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعء النواحي الخاصة بالتأهيل مرتفع حيث بلغ (٠,٩٥٠) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعء (النواحي الخاصة بالتأهيل) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد فيما عدا العبارة رقم (١) والتي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات إلى (٠,٩٦٢) بدلاً عن (٠,٩٥٠) ولكن الباحث رأى عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين وصدق الاتساق الداخلي كذلك مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة الأمر الذي يقلل من الحاجة لحذفها.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعء (صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

## جدول رقم (٧)

### الثبات العام لبعء صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٨٥٦	٤	٠,٨١٧
٢	٠,٨٦٣	٥	٠,٨٥٧
٣	٠,٨١٣	-	-
الثبات العام لبعء صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص (٠,٨٧٠)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعء صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص مرتفع حيث بلغ (٠,٨٧٠) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعد (صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد .

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (صعوبات تتعلق بأسر السجناء) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

### جدول رقم (٨)

#### الثبات العام لبعد صعوبات تتعلق بأسر السجناء

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٨٩٠	٣	٠,٨٣١
٢	٠,٨٧٣	-	-
الثبات العام لبعد صعوبات تتعلق بأسر السجناء (٠,٩٠٦)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد صعوبات تتعلق بأسر السجناء مرتفع حيث بلغ (٠,٩٠٦) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعد (صعوبات تتعلق بأسر السجناء) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

### جدول رقم (٩)

#### الثبات العام لبعد صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٣٣	٤	٠,٩٢١
٢	٠,٩٢٦	٥	٠,٩٢٤
٣	٠,٩٣٢	٦	٠,٩٢٦
الثبات العام لبعد صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء (٠,٩٣٨)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء مرتفع حيث بلغ (٠,٩٣٨) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعد (صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

ب- صدق البناء :

- الصدق لبعد (النواحي المالية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

جدول رقم (١٠)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد النواحي المالية ن = ٣٥

معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط المصحح	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط المصحح	رقم العبارة
**٠,٨٢١	٠,٧٥٧	٥	**٠,٦٦٧	٠,٥٦٥	١
**٠,٧٦٧	٠,٦٨٧	٦	**٠,٧٠٨	٠,٦١٠	٢
**٠,٨٣٨	٠,٧٦٤	٧	**٠,٨٣٨	٠,٧٧٤	٣
**٠,٧٢٨	٠,٦٣٥	٨	**٠,٧٣٨	٠,٦٦٣	٤

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعد (النواحي المالية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٥٦٥ و ٠,٧٧٤.

- الصدق لبعد (النواحي العينية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

جدول رقم (١١)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد النواحي العينية ن = ٣٥

رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد
١	٠,٧٣٠	**٠,٨١٦	٥	٠,٧١١	**٠,٧٧٧
٢	٠,٦٩١	**٠,٧٨٢	٦	٠,٧٩٨	**٠,٨٥٤
٣	٠,٧٨٤	**٠,٨٤٩	٧	٠,٦٢٥	**٠,٧٣٤
٤	٠,٨٢٧	**٠,٨٧٧	-	-	-

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١١) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعد (النواحي العينية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٦٢٥ و ٠,٧٩٨.

- الصدق لبعد (النواحي الاجتماعية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

## جدول رقم (١٢)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات بعد النواحي الاجتماعية ن = ٣٥

معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٦١٣	**٠,٧٣٨	٤	٠,٨٤٩	**٠,٩٠٥	١
٠,٨٨٦	**٠,٩٢٩	٥	٠,٨٦١	**٠,٩١٣	٢
٠,٨٨٠	**٠,٩٢٩	-	-	-	٣

يلاحظ \*\*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعد (النواحي الاجتماعية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٦١٣ و ٠,٨٨٦.

- الصدق لبعد (النواحي الخاصة بالتأهيل):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

## جدول رقم (١٣)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات بعد النواحي الخاصة بالتأهيل ن = ٣٥

معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٧٨٦	**٠,٨٧٥	٣	٠,٩٢٩	**٠,٩٦٢	١
٠,٩٣٧	**٠,٩٦٥	٤	٠,٨٦٨	**٠,٩٢٦	٢

يلاحظ \*\*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعده (النواحي الخاصة بالتأهيل) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٧٨٦ و ٠,٩٣٧.

- الصدق لبعده (صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعده تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعده، ومعامل الارتباط المصحح:

#### جدول رقم (١٤)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعده، ومعامل الارتباط المصحح  
مفردات بعد صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص ن = ٣٥

رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعده	رقم العبارة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالبعده
١	٠,٦٤٢	**٠,٧٨١	٤	٠,٧٩٣	**٠,٨٧٩
٢	٠,٦٠٧	**٠,٧٥٠	٥	٠,٦٣٢	**٠,٧٥٥
٣	٠,٨١٠	**٠,٨٨٧	-	-	-

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعده (صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٦٠٧ و ٠,٨١٠.

- الصدق لبعده (صعوبات تتعلق بأسر السجناء):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعده تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعده، ومعامل الارتباط المصحح:

## جدول رقم (١٥)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد صعوبات تتعلق بأسر السجناء ن = ٣٥

معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٧٩٧	٠,٩٣٩**	٣	٠,٩٢٠**	٠,٨٥٢	١
٠,٨٣٢	-	-	٠,٩١٢**	-	٢

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعده (صعوبات تتعلق بأسر السجناء) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٧٩٧ و ٠,٨٥٢.

- الصديق لبعده (صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعده تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعده، ومعامل الارتباط المصحح:

## جدول رقم (١٦)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعده، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء ن = ٣٥

معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٧٦٧	٠,٩١٠**	٤	٠,٨٣٨**	٠,٨٧١	١
٠,٨٢٨	-	-	٠,٨٨٨**	٠,٨٤١	٢
٠,٧٧٥	-	-	٠,٨٤٥**	٠,٨٢٣	٣

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعده صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١، وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٧٦٧ و ٠,٨٧١.

ثانياً: استبانة أسر السجناء (أسر السجناء):

أ - الثبات:

للتحقق من الثبات لمفردات بعد (المشكلات الاقتصادية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم (١٧)

الثبات العام لبعده المشكلات الاقتصادية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٢٠	٤	٠,٩٢٦
٢	٠,٩١٥	٥	٠,٩٢٠
٣	٠,٩١٨	-	-
الثبات العام لبعده المشكلات الاقتصادية (٠,٩٣٥)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد المشكلات الاقتصادية مرتفع حيث بلغ (٠,٩٣٥) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

كما يتضح من الجدول السابق أن جميع المفردات المكونة لبعده (المشكلات الاقتصادية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (المشكلات الاجتماعية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:



## جدول رقم (١٨)

### الثبات العام لبعء المشكلات الاجتماعية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٣٤	٦	٠,٩٤٣
٢	٠,٩٤٠	٧	٠,٩٣٢
٣	٠,٩٣٢	٨	٠,٩٣٤
٤	٠,٩٣١	٩	٠,٩٣١
٥	٠,٩٣٤	١٠	٠,٩٣٣
الثبات العام لبعء المشكلات الاجتماعية (٠,٩٤١)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعء المشكلات الاجتماعية مرتفع حيث بلغ (٠,٩٤١) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

وأيضاً من الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعء (المشكلات الاجتماعية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد فيما عدا العبارة رقم (٦) والتي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات إلى (٠,٩٤٣) بدلاً عن (٠,٩٤١) ولكن الباحث رأى عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين وصدق الاتساق الداخلي كذلك مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة الأمر الذي يقلل من الحاجة لحذفها.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعء (المشكلات النفسية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

## جدول رقم (١٩)

### الثبات العام لبعء المشكلات النفسية

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٩٠١	٤	٠,٩٠١
٢	٠,٨٨٦	٥	٠,٩٠١
٣	٠,٨٨١	-	-
الثبات العام لبعء المشكلات النفسية (٠,٩١٤)			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد المشكلات النفسية مرتفع حيث بلغ (٠,٩١٤) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعد (المشكلات النفسية) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد.

وللتحقق من الثبات لمفردات بعد (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

### جدول رقم (٢٠)

الثبات العام لبعد المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية

### الاجتماعية للقطاع الخاص

رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	قيمة ألفا إذا حذف العنصر
١	٠,٨٦٨	٥	٠,٨٧٠
٢	٠,٨٧٢	٦	٠,٨٦٧
٣	٠,٨٨١	٧	٠,٨٩٥
٤	٠,٨٧٤	-	-

الثبات العام لبعد المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص (٠,٨٩١)

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات بعد المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مرتفع حيث بلغ (٠,٨٩١) مما يدل على ثبات البعد وصلاحيته للدرجة تطبيق الميداني.

ومن الجدول السابق يتضح أن جميع المفردات المكونة لبعد (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) تساهم في زيادة الثبات لهذا البعد فيما عدا العبارة رقم (٧) والتي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات إلى (٠,٨٩٥) بدلاً عن (٠,٨٩١) ولكن الباحث رأى عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين وصدق الاتساق الداخلي كذلك مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة الأمر الذي يقلل من الحاجة لحذفها.

ب- صدق البناء :

- الصدق لبعء (المشكلات الاقتصادية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعء تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعء، ومعامل الارتباط المصحح:

جدول رقم (٢١)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعء، ومعامل الارتباط المصحح لمفردات بعء المشكلات الاقتصادية ن = ٣٠

معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط المصحح	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط المصحح	رقم العبارة
**٠,٨٧٢	٠,٧٩٣	٤	**٠,٨٩٣	٠,٨٢٦	١
**٠,٨٩٣	٠,٨٢٥	٥	**٠,٩٠٧	٠,٨٥٤	٢
-	-	-	**٠,٨٩٧	٠,٨٤٤	٣

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعء (المشكلات الاقتصادية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٧٩٣ و٠,٨٥٤.

- الصدق لبعء (المشكلات الاجتماعية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعء تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعء، ومعامل الارتباط المصحح:

## جدول رقم (٢٢)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد المشكلات الاجتماعية  $n = 30$

معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
**٠,٥٧٣	٠,٥٥٢	٦	**٠,٨٥٢	٠,٧٧٤	١
**٠,٧٧٤	٠,٨٠٠	٧	**٠,٨١٧	٠,٦٤٥	٢
**٠,٦٦١	٠,٧٨٤	٨	**٠,٨٩٢	٠,٨١٧	٣
**٠,٧٧١	٠,٨٢٩	٩	**٠,٨٦٠	٠,٨٧٠	٤
**٠,٧٣٠	٠,٧٩٤	١٠	**٠,٨٢٦	٠,٧٦٦	٥

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعد (المشكلات الاجتماعية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٥٥٢ و ٠,٨٧٠.

- الصدق لبعد (المشكلات النفسية):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

### جدول رقم (٢٣)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد المشكلات النفسية ن = ٣٠

معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٧٤٨	٠,٨٣٣**	٤	٠,٧٥١	٠,٨٤٨**	١
٠,٧٥١	٠,٨٤٩**	٥	٠,٨٣٥	٠,٨٩١**	٢
-	-	-	٠,٨٤٠	٠,٩٠٦**	٣

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعد (المشكلات النفسية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٧٤٨ و ٠,٨٤٠.

- الصدق لبعد (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص):

للتعرف على الاتساق الداخلي ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح:

### جدول رقم (٢٤)

معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للبعد، ومعامل الارتباط المصحح

لمفردات بعد المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية

الاجتماعية للقطاع الخاص ن = ٣٠

معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمصحح	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
٠,٧٤٩	٠,٨٣١**	٥	٠,٧٣١	٠,٨١٨**	١

**٠,٨٣٢	٠,٧٥٦	٦	**٠,٨٠٢	٠,٧٣٦	٢
**٠,٦٩٠	٠,٥٥٢	٧	**٠,٧٣٤	٠,٦٤٩	٣
-	-	-	**٠,٧٨٢	٠,٧٠٤	٤

يلاحظ \*\* دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (٢٤) أن كل معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لبعدها (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفاً منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠,٠١ وأن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت بين ٠,٥٥٢ و ٠,٧٥٦.

## إجراءات التطبيق لجمع البيانات

بعد حصول الباحث على خطاب تعريف من الجامعة، يفيد بارتباطه بها وقيامه بأعداد دراسة ميدانية كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه، تم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من قبل الباحث شخصياً وجمعها، بعد إعطائهم المدة الكافية حيث تمكن من جمع (١٦٧) استبانة صالحة للتحليل خاصة بأسر السجناء و (١١٨) استبانة صالحة للتحليل خاصة بالأخصائيين، واستغرق توزيع الاستبانة وجمعها، (١٥) يوماً إضافة إلى إجراء المقابلة وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (١٤٣٦هـ).

## الأساليب الإحصائية

تم الاستفادة من خدمات مركز المعلومات والحاسب الآلي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، فبعد حساب كل من:

أ - معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة العبارة والدرجة الكلية للبعدها الذي تنتمي إليه لتحديد مدى الصدق البنائي والاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ب - معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

ج - تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات الدراسة، ولتحديد الاستجابة تجاه محاور الدراسة التي تضمنتها أداة الدراسة.

- حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لتحديد استجابات مفردات عينة الدراسة نحو محاور الدراسة المختلفة.

- متوسط الوزن النسبي لتحديد الأهمية النسبية وذلك بضرب استجابات (بدرجة كبيرة جداً)  $5 \times$ ، واستجابات (بدرجة كبيرة)  $4 \times$ ، واستجابات (بدرجة متوسطة)  $3 \times$ ، واستجابات (بدرجة منخفضة)  $2 \times$ ، واستجابات (بدرجة منخفضة جداً)  $1 \times$ .

- اختبار (كا) (2) لحسن المطابقة لاختبار ما إذا كان أفراد المجتمع توزيع بالتساوي على الاستجابات الخمسة المختلفة (بدرجة كبيرة جداً - بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة - بدرجة منخفضة - بدرجة منخفضة جداً).

- تم استخدام اختبارات لعينة واحدة حول المتوسط (3) لاختبار ما إذا كان أفراد المجتمع توزيع بالتساوي على الاستجابات الخمسة المختلفة (بدرجة كبيرة جداً - بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة - بدرجة منخفضة - بدرجة منخفضة جداً).

- تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في استجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف الخصائص الديموجرافية لهم.

- اختبار (LSD) لتوضيح صالح الفروق ذات الدلالة الإحصائية إذا كان هناك فروق.

د- تم الحصول على المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات مجتمع الدراسة، حيث تم تحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، حيث تم حساب المدى ( $5-1=4$ )، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ( $4/5=0.8$ ) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

- متوسط من ١,٠ إلى أقل من ١,٨٠ يشير إلى بدرجة منخفضة جداً.
- متوسط من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ يشير إلى بدرجة منخفضة.
- متوسط من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠ يشير بدرجة متوسطة.
- متوسط من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ يشير إلى بدرجة كبيرة.
- متوسط ٤,٢٠ إلى ٥,٠ يشير إلى بدرجة كبيرة جداً.



## الفصل الرابع

### عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة .

ثانياً : النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة المقابلة.

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة.

## الفصل الرابع

### عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

#### أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة

١ - النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين:

جدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين وفق متغير جهة العمل

النسبة	التكرار	جهة العمل
٧٣,٧	٨٧	المديرية العامة للسجون
٢٦,٣	٣١	اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم)
٪١٠٠	١١٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٥) أن (٨٧) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٧٣,٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين جهة عملهم المديرية العامة للسجون وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، بينما (٣١) منهم يمثلون ما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين جهة عملهم اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم).

جدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين وفق متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
١٣,٦	١٦	ثانوي
٦٣,٦	٧٥	بكالوريوس
١١,٩	١٤	دبلوم عالي
١٠,٢	١٢	ماجستير
٠,٨	١	دكتوراه
٪١٠٠	١١٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن (٧٥) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٦, ٦٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، بينما (١٦) منهم يمثلون ما نسبته ٦, ١٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي ثانوي ، و (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٩, ١١٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي دبلوم عالي ، و(١٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢, ١٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي ماجستير ، و(١) منهم يمثل ما نسبته ٨, ٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي دكتوراه .

### جدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين وفق متغير عدد سنوات الخدمة التي قضيتها في العمل الحالي

النسبة	التكرار	عدد سنوات الخدمة
٤١,٥	٤٩	أقل من ٥ سنوات
٣٨,١	٤٥	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
١٩,٥	٢٣	من ١٠ سنوات فأكثر
٠,٨	١	لم يبين
٪١٠٠	١١٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٧) أن (٤٩) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٥, ٤١٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي أقل من ٥ سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، بينما (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ١, ٣٨٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ، و (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ١٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي من ١٠ سنوات فأكثر ، و(١) منهم يمثل ما نسبته ٨, ٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين لم يبين عدد سنوات خدمته في عمله الحالي .

## ٢ - النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء

### جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير المسئول عن الأسرة في غياب السجين

النسبة	التكرار	المسئول عن الأسرة في غياب السجين
١٢,٠	٢٠	أخرى
٣٢,٣	٥٤	والد السجين
١٧,٤	٢٩	أم السجين
٧,٨	١٣	عم السجين
٦,٦	١١	خال السجين
١٣,٨	٢٣	أحد أبناء السجين
٨,٤	١٤	والد زوجة النزير
١,٨	٣	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٨) أن (٥٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣٢,٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم والـد السجين وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٢٩) منهم يمثلون ما نسبته ١٧,٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم أم السجين ، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٣,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم أحد أبناء السجين ، و(٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ١٢,٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم آخرون ، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٨,٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم والـد زوجة النزير ، و(١٣) منهم يمثلون ما نسبته ٧,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم عم السجين ، و(١١) منهم يمثلون ما نسبته ٦,٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم خال السجين ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ١,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

## جدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير عمر المسئول عن الأسرة

النسبة	التكرار	عمر المسئول عن الأسرة
٦,٦	١١	أقل من ٢٠ سنة
١٩,٢	٣٢	من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة
١٩,٨	٣٣	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة
٥٢,١	٨٧	من ٤٠ سنة فأكثر
٢,٤	٤	لم يبين
%١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٩) أن (٨٧) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٥٢,١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٤٠ سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء، بينما (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٩,٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، مقابل (٣٢) منهم يمثلون ما نسبته ١٩,٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة، و(١١) منهم يمثلون ما نسبته ٦,٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم أقل من ٢٠ سنة، و(٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢,٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا.

## جدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير عدد أفراد أسرة السجين

النسبة	التكرار	عدد أفراد أسرة السجين
١٩,٨	٣٣	أقل من ٤ أفراد
٤٣,١	٧٢	٤ - ٦ أفراد
٣١,٧	٥٣	٧ أفراد فأكثر
٥,٤	٩	لم يبين
%١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٠) أن (٧٢) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٤٣,١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم ٤ - ٦ أفراد وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٥٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣١,٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم ٧ أفراد فأكثر ، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٩,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم أقل من ٤ أفراد ، و(٩) منهم يمثلون ما نسبته ٥,٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣١)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير المستوى التعليمي للمسئول عن الأسرة

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي للمسئول عن الأسرة
١١,٤	١٩	أمي
٢١,٦	٣٦	يقراً ويكتب
٩,٠	١٥	ابتدائي
١٩,٨	٣٣	متوسط
٢١,٦	٣٦	ثانوي
١٥,٠	٢٥	جامعي
١,٨	٣	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣١) أن (٣٦) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٢١,٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي يقرأ ويكتب وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٣٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢١,٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي ثانوي ، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٩,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي متوسط ، و(٢٥) منهم يمثل ما نسبته ١٥,٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي جامعي ، و(١٩) منهم يمثل ما نسبته ١١,٤٪ من إجمالي أفراد

عينة الدراسة من أسر السجناء أميين ، و(١٥) منهم يمثل ما نسبته ٩,٠ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي ابتدائي ، و(٣) منهم يمثل ما نسبته ٨,١ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٢)

#### توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير العمل الحالي للمسئول عن الأسرة

النسبة	التكرار	العمل الحالي للمسئول عن الأسرة
٣٨,٣	٦٤	عاطل عن العمل
١٠,٢	١٧	موظف بالقطاع الخاص
٢٢,٨	٣٨	موظف بالقطاع الحكومي
٩,٦	١٦	لدي عمل خاص
١٦,٢	٢٧	متقاعد
٣,٠	٥	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن (٦٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣٨,٣ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عاطلين عن العمل وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٣٨) منهم يمثلون ما نسبته ٢٢,٨ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي موظفين بالقطاع الحكومي ، مقابل (٢٧) منهم يمثلون ما نسبته ١٦,٢ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء متقاعدين ، و(١٧) منهم يمثل ما نسبته ١٠,٢ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي موظفين بالقطاع الخاص ، و(١٦) منهم يمثل ما نسبته ٩,٦ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي لديهم عملهم الخاص ، و(٥) منهم يمثل ما نسبته ٣,٠ ٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير الدخل الشهري للأسرة النزول

النسبة	التكرار	الدخل الشهري لأسرة النزول
٢٨,٧	٤٨	أقل من ٣٠٠٠ ريال
٣٥,٩	٦٠	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال
٢٦,٩	٤٥	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر
٨,٤	١٤	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٣) أن (٦٠) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٩, ٣٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٨) منهم يمثلون ما نسبته ٧, ٢٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال ، مقابل (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ٩, ٢٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر ، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير مصادر دخل أسرة السجين

النسبة	التكرار	مصادر دخل أسرة السجين
٨,٤	١٤	مصادر أخرى
٣١,١	٥٢	من عمل الأبناء
١٢,٠	٢٠	عمل الزوجة
٤٥,٥	٧٦	الضمان الاجتماعي
٣,٠	٥	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع



يتضح من الجدول رقم (٣٤) أن (٧٦) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٥, ٤٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم الضمان الاجتماعي وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء، بينما (٥٢) منهم يمثلون ما نسبته ١, ٣١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم من عمل الأبناء، مقابل (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ١٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم عمل الزوجة، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لأسرها مصادر دخل أخرى، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير مدة حكم النزيل

النسبة	التكرار	مدة حكم النزيل
٢٤,٠	٤٠	أقل من سنتين
٤٤,٣	٧٤	٢ - ٥ سنوات
١٩,٨	٣٣	٦ - ٨ سنوات
٩,٠	١٥	٩ سنوات فأكثر
٣,٠	٥	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٥) أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣, ٤٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٢ - ٥ سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء، بينما (٤٠) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٢٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم أقل من سنتين، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨, ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٦ - ٨ سنوات، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٩ سنوات فأكثر، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير نوعية الحي الذي تسكنه أسرة السجين

النسبة	التكرار	نوعية الحي الذي تسكنه أسرة السجين
٢٦,٣	٤٤	شعبي
٥٨,٧	٩٨	متوسط
١٣,٢	٢٢	راقي
١,٨	٣	لم يبين
%١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٦) أن (٩٨) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٥٨,٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه متوسط وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه شعبي ، مقابل (٢٢) منهم يمثلون ما نسبته ١٣,٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه راقبي ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ١,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير ملكية السكن

النسبة	التكرار	ملكية السكن
٣٢,٣	٥٤	ملك
٦٤,٧	١٠٨	إيجار
٣,٠	٥	لم يبين
%١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٧) أن (١٠٨) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٧, ٦٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم إيجار وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٥٤) منهم يمثلون ما نسبته ٣, ٣٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم ملك ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### جدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء وفق متغير نوع السكن

النسبة	التكرار	نوع السكن
٩, ٠	١٥	فيلا
٢٠, ٤	٣٤	دور في فيلا
٤١, ٩	٧٠	بيت مسلح
٢٦, ٩	٤٥	بيت شعبي
١, ٨	٣	لم يبين
٪١٠٠	١٦٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٨) أن (٧٠) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٩, ٤١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم بيت مسلح وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ٩, ٢٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم بيت شعبي ، مقابل (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٢٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم دور في فيلا ، و (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم فيلا ، و (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨, ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

٣- النتائج المتعلقة بوصف أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض :

جدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير المكانة الوظيفية

النسبة	التكرار	المكانة الوظيفية
٣٧,٥	٣	مدير إدارة
٣٧,٥	٣	إداري
٢,٥	٢	رئيس قسم
%١٠٠	٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أن (٣) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٣٧,٥% من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مديري إدارات ، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٧,٥% من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض إداريين، مقابل (٢) منهم يمثلان ما نسبته ٢٥,٥% من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض رؤساء أقسام .

جدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
٣٧,٥	٣	بكالوريوس
٥٠,٠	٤	ماجستير
١٢,٥	١	دكتوراه
%١٠٠	٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن (٤) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٥٠,٠٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهلهم ماجستير، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٧,٥٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهلهم بكالوريوس، مقابل (١) منهم يمثل ما نسبته ١٢,٥٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهله دكتوراه.

### جدول رقم (٤١)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة في العمل الحالي
-	-	أقل من سنة
٣٧,٥	٣	من سنة حتى أقل من خمس سنوات
٦٢,٥	٥	من خمس سنوات فأكثر
٪١٠٠	٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤١) أن (٤٥) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٦٢,٥٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض سنوات خبرتهم في العمل الحالي من خمس سنوات فأكثر، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٧,٥٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض سنوات خبرتهم في العمل الحالي من سنة حتى أقل من خمس سنوات.

## ثانيا : النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة المقابلة

السؤال الأول : « ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية »

للتعرف على دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع تم رصد نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض والمتعلقة بهذا الجانب وجاءت النتائج كالتالي :

المحور الأول: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية

مدى إسهام القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب عدم وجود برامج متخصصة في التعامل مع هذه الأسر وعدم وجود خطة واضحة لتحويل هذه الأسر من أسر محتاجة لأسر منتجة مكتفية ، ماعدا اجتهادات تقوم بها بعض مؤسسات القطاع الخاص . وهو ما يتناقض مع مفهوم نظرية التبادل الاجتماعي التي ترى أن خير الأنظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص . وأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية وتتفق مع نتائج دراسة كارينز Kraines (٢٠١٢) عندما اشارة الى أن ٧٥٪ من اسر السجناء يعانون من مشكلة البطالة وعدم وجود عمل مناسب . مما يستوجب تفعيل دور برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة لأسر السجناء .

مدى إسهام القطاع الخاص في الرعاية الصحية للمحتاجين :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في الرعاية الصحية للمحتاجين تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع

الخاص في هذا الجانب أنه باستثناء برنامج أصدقاء المرضى لا توجد لدى القطاع الخاص دعم لنشاط الرعاية الصحية لوجود قناعة بأن الخدمات الصحية الحكومية تقوم بهذا الجانب ومن يقدم دعم في هذا المجال في القطاع الخاص هم أفراد وليس مؤسسات.

### مدى دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم الجمعيات الخيرية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن دعم القطاع الخاص يمثل ما بين ٦٠٪ - ٧٠٪ من دخل الجمعيات الخيرية وهي مساهمات مقطوعة وليست مستمرة.

### مدى اهتمام القطاع الخاص بتوفير التدريب المنتهي بالعمل:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في توفير التدريب المنتهي بالعمل تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط يعد الأكثر رواجاً ويلقى دعماً من القطاع الخاص ويعزو الباحث في ذلك الفضل هذا إلى ضغوط وزارة العمل على منظمات القطاع الخاص في هذا الجانب.

مدى قيام القطاع الخاص بتحمل تكاليف بعض البنى الأساسية للمجتمع مثل المدارس والمستشفيات :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تحمل تكاليف بعض البنى الأساسية للمجتمع مثل المدارس والمستشفيات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط نادر حالياً حيث يتم الاعتماد في هذا الجانب على الحكومة مع وجود حالات نادرة تتعلق ببناء المدارس.

### مدى قيام القطاع الخاص بتذليل الصعوبات لتوظيف المواطنين :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تذليل الصعوبات لتوظيف المواطنين تبين من

استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط زاد الاهتمام به في الآونة الأخيرة لضغوط وزارة العمل.

مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم البرامج التوعوية (الإرشادية) :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم البرامج التوعوية (الإرشادية) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال جيدة للطبيعة الإعلامية في هذا المجال.

مدى دعم القطاع الخاص البحث العلمي في الجامعات:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الجامعات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم إنشاء كراسي علمية بدعم من أمراء المناطق وبعض المحافظين ولكن الجامعات تبالغ في تحديد ميزانيات هذه الكراسي مما يؤدي إلى عزوف الإسهام في هذا الجانب.

مدى تقديم القطاع الخاص منحاً دراسية للشباب من الجنسين (الفتيات، الشباب) :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تقديم القطاع الخاص منحاً دراسية للشباب من الجنسين (الفتيات، الشباب) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هناك حالات نادرة حيث أن التركيز على البرامج التدريبية فقط لوجود برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي.

مدى مساهمة القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية الدخيلة على المجتمع (مثل المخدرات ...)

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية الدخيلة على المجتمع (مثل المخدرات) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة



التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنها شبه معدومة باستثناء طباعة بعض الكتيبات.

مدى تشجيع القطاع الخاص على قيام المنشآت الصغيرة وتمويل المشاريع للسعوديين:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في قيام المنشآت الصغيرة وتمويل المشاريع للسعوديين تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه تتم عمليات التمويل من قبل الصناديق العامة والخاصة ولا تتسم بالجدية ولا تتناسب مع أعداد المحتاجين وكثرة المتطلبات الإدارية لتمويل تلك المنشآت.

مدى اهتمام القطاع الخاص بدعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل أسر السجناء) :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل أسر السجناء) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الدعم يتم من قبل جمعيات خيرية متخصصة ودور القطاع الخاص هو دعم تلك الجمعيات وليس هنالك برامج موجهة لتلك الفئات الا من خلا تلك الجهات.

مدى دعم القطاع الخاص لنشاطات حقوق الإنسان :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم نشاطات حقوق الإنسان تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه لا علم لهم بدعم القطاع الخاص في هذا المجال وأن وجد فانه محدود جداً لثقافة الموجودة لدى منظمات القطاع الخاص.

مدى مساهمات القطاع الخاص في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول

مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن الجميع يبادر للمساهمة في حالة الكوارث مثل ما حدث في كارثة السيول في جدة.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه حماية المستهلك ؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بزيادة أمان المنتج :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في زيادة أمان المنتج تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن الاهتمام بهذا الجانب دوافعه ربحية وليست خيرية.

مدى توفير القطاع الخاص البيانات اللازمة عن المنتج :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في توفير البيانات اللازمة عن المنتج تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن توفير هذه البيانات تحكمها أنظمة ملزمة للقطاع الخاص مما زاد من اهتمامه بهذا الجانب.

مدى ابتعاد القطاع الخاص عن الإعلانات المضللة :

فيما يتعلق بمدى ابتعاد القطاع الخاص عن الإعلانات المضللة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الابتعاد ضعيف فالقطاع الخاص يهتم بالربح بدرجة كبيرة.

مدى استخدام القطاع الخاص منتجات صحية :

فيما يتعلق بمدى استخدام القطاع الخاص منتجات صحية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الاستخدام ضعيف فالقطاع الخاص يهتم بالربح بدرجة كبيرة.

مدى التزام القطاع الخاص بالمواصفات والمعايير القياسية للمنتجات :

فيما يتعلق بمدى التزام القطاع الخاص بالمواصفات والمعايير القياسية للمنتجات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الالتزام جيد بسبب رقابة الأمانات والجمارك.

مدى تقديم القطاع الخاص تشكيلة من المنتجات بأسعار مناسبة لمختلف الدخول :

فيما يتعلق بمدى تقديم القطاع الخاص تشكيلة من المنتجات بأسعار مناسبة لمختلف الدخول تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب يتعلق باهتمام القطاع الخاص بالربح.

مدى دفع القطاع الخاص تعويضات مناسبة للمستهلك في حالة تعرضه لأضرار جراء استخدامه لمنتجاتها:

فيما يتعلق بمدى دفع القطاع الخاص تعويضات مناسبة للمستهلك في حالة تعرضه لأضرار جراء استخدامه لمنتجاتها تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الأمر يتم بعد عناء.

مدى منح القطاع الخاص الحق للمستهلك في إعادة واستبدال السلعة :

فيما يتعلق بمدى منح القطاع الخاص الحق للمستهلك في إعادة واستبدال السلعة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف بسبب استغلال بعض المستهلكين له.

مدى اهتمام القطاع الخاص بشكاوى الجمهور :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بشكاوى الجمهور تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب لدوافع ربحية.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال البيئة ؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بالمحافظة على سلامة البيئة :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بالمحافظة على سلامة البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف ولا يتم الاهتمام به من قبل القطاع الخاص.

مدى التزام القطاع الخاص باللوائح الصادرة من الجهات المختصة لحماية البيئة :

فيما يتعلق بمدى التزام القطاع الخاص باللوائح الصادرة من الجهات المختصة لحماية البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف لقلّة المتابعة والرقابة.

مدى إتباع القطاع الخاص أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات :

فيما يتعلق بمدى إتباع القطاع الخاص أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف.

مدى اهتمام القطاع الخاص باستخدام تقنيات حديثة لتخفيف حدة الضوضاء :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص باستخدام تقنيات حديثة لتخفيف حدة الضوضاء تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف لعدم وجود قوانين رادعة.

مدى إتباع القطاع الخاص تقنيات حديثة للتخلص من النفايات :

فيما يتعلق بمدى إتباع القطاع الخاص تقنيات حديثة للتخلص من النفايات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات

القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم الاهتمام بالتخلص من النفايات لوجود شركات تعمل على إعادة تدوير تلك النفايات وخاصة المواد الطبية والبلاستيكية .

مدى وجود أقسام في شركات القطاع الخاص مختصة بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة:

فيما يتعلق بمدى وجود أقسام في شركات القطاع الخاص مختصة بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه لا توجد أقسام.

مدى مساهمة القطاع الخاص مع الجهات المعنية في المحافظة على تحسين ونظافة المدن :

فيما يتعلق بمدى مساهمة القطاع الخاص مع الجهات المعنية في المحافظة على تحسين ونظافة المدن تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم حملات مدعومة من بعض منظمات القطاع الخاص.

مدى التخلص من مخلفات الإنتاج بطريقة تقلل الضرر البيئي :

فيما يتعلق بمدى التخلص من مخلفات الإنتاج بطريقة تقلل الضرر البيئي تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم في حالات نادرة مثل مساهمة القطاع الخاص في سحب مياه المجاري في بحر جدة ولكنها برامج غير مستمرة.

مدى قيام القطاع الخاص بجهود ملموسة لخدمة البيئة :

فيما يتعلق بمدى قيام القطاع الخاص بجهود ملموسة لخدمة البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه نشاط محدود وغير ملموس .

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال العاملين؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بتحسين ظروف العمل به :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بتحسين ظروف العمل به تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم فقط ببعض المؤسسات والشركات الكبيرة.

مدى اهتمام القطاع الخاص بتقديم العلاج للعاملين به :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بتقديم العلاج للعاملين به تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم التأمين الطبي على جميع موظفين القطاع الخاص بحكم أنظمة وزارة العمل ولكن يتباين هذا التأمين بتباين حجم أصول تلك الشركات.

مدى اهتمام القطاع الخاص بوسائل الأمن الصناعي :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بوسائل الأمن الصناعي تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه بحكم أنظمة وزارة العمل الملزمة تهتم بعض منظمات القطاع الخاص تولى اهتمامها بهذا الشأن وتبنى لديها أقسام وإدارات تهتم بوسائل الأمن الصناعي.

مدى تبني القطاع الخاص إجراءات لحماية حقوق العاملين بها :

فيما يتعلق بمدى تبني القطاع الخاص إجراءات لحماية حقوق العاملين بها تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه محدود وهو مفهوم شبه معدوم في بعض منشآت القطاع الخاص.

مدى تكافؤ الفرص بين الموظفين في القطاع الخاص في جميع الامتيازات الوظيفية:

فيما يتعلق بمدى تكافؤ الفرص بين الموظفين في القطاع الخاص في جميع الامتيازات الوظيفية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه منعدم.

### ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة

السؤال الثاني: « ما واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين »؟

١- واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

للتعرف على واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤٢)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج  
المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء مرتبة تنازلياً  
حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م
			درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً		
١	١,٢٤٢٤٨	٣,١٢٨٢	٢٤	١٤	٤٤	٢٣	١٢	تقدم برامج المسئولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء	١
			٢٠,٥	١٢,٠	٣٧,٦	١٩,٧	١٠,٣		
٢	١,٠٦٠٧٨	٢,٨٥٤٧	٨	٢١	٤٧	٢٨	١٣	تساهم برامج المسئولية الاجتماعية في دفع نفقات العلاج لبعض أسر السجناء	٢
			٦,٨	١٧,٩	٤٠,٢	٢٣,٩	١١,١		
٤	١,١٥٢٣٧	٢,٧٦٧٢	١١	١٨	٣٥	٣٧	١٥	تخصص برامج المسئولية الاجتماعية منح مالية لبعض الطلبة من أبناء أسر السجناء	٣
			٩,٥	١٥,٥	٣٠,٢	٣١,٩	١٢,٩		
٣	١,١٧١٣٠	٢,٨٠٥١	١٢	٢١	٣١	٤٠	١٤	تساهم برامج المسئولية الاجتماعية في دفع إيجارات منازل بعض أسر السجناء	٤
			١٠,٢	١٧,٨	٢٦,٣	٣٣,٩	١١,٩		
٥	١,٢٦٦٨٤	٢,٧٢٠٣	١٧	١١	٣٢	٣٨	٢٠	تساهم برامج المسئولية الاجتماعية في دفع تكاليف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف لأسر السجناء	٥
			١٤,٤	٩,٣	٢٧,١	٣٢,٢	١٦,٩		



الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م
			بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً		
٦	١,٢١٨١١	٢,٧٠٩٤	١٣	١٨	٢٥	٤٤	١٧	ت	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في سدّاد الديون عن بعض أسر السجناء
			١١,١	١٥,٤	٢١,٤	٣٧,٦	١٤,٥	%	
٧	١,٢٤٨٨٧	٢,٦٩٢٣	١٢	١٨	٣٣	٣٠	٢٤	ت	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية قروضاً حسنة لبعض أسر السجناء
			١٠,٣	١٥,٤	٢٨,٢	٢٥,٦	٢٠,٥	%	
٨	١,٢٤٩٨٠	٢,٦٥٢٥	١٢	١٦	٣٥	٢٩	٢٦	ت	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تكاليف الأدوات المدرسية لأبناء أسر السجناء
			١٠,٢	١٣,٦	٢٩,٧	٢٤,٦	٢٢,٠	%	
			المؤشر العام						
		٠,٩٩٤٢٢	٢,٧٩٥٣						

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء بمتوسط (٢,٧٩٥٣ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء ما بين (٢,٦٥٢٥ إلى ٣,١٢٨٢) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء حيث يتضح من

النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثمانية من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء تتمثل في العبارات رقم (١، ٢، ٤، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (١٢٨٢, ٣ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٢) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع نفقات العلاج لبعض أسر السجناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٨٥٤٧, ٢ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٤) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع إيجارات منازل بعض أسر السجناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٨٠٥١, ٢ من ٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (٣) وهي «تخصص برامج المسؤولية الاجتماعية منح مالية لبعض الطلبة من أبناء أسر السجناء» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧٦٧٢, ٢ من ٥).

٥ - جاءت العبارة رقم (٥) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع تكاليف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف لأسر السجناء» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧٢٠٣, ٢ من ٥).

٦ - جاءت العبارة رقم (٦) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في سداد الديون عن بعض أسر السجناء» بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧٠٩٤, ٢ من ٥).

٧ - جاءت العبارة رقم (٧) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية قروضاً حسنة لبعض أسر

السجناء» بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٦٩٢٣, ٢ من ٥).

٨ - جاءت العبارة رقم (٨) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تكاليف الأدوات المدرسية لأبناء أسر السجناء» بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٦٥٢٥, ٢ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء تتمثل في تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء وتفسر هذه النتيجة بأن مسؤولي القطاع الخاص يدركون حاجة هذه الأسر للدعم المالي لتلبية احتياجاتها المختلفة ولذلك نجدهم يحرصون على تقديم دعم مالي كاف لأسر السجناء وعليه نجد أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء تتمثل في تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء.

وتتسق هذه النتائج مع مفهوم النظرية البنائية الوظيفية والتي تبين أن المجتمع عبارة عن أجزاء بنائية لكل منها وظيفتها تجاه الجزء الآخر.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة المغيصيب (٢٠٠٤) والتي بينت أن ٥٥٪ من أفراد العينة أفادوا إن إسهامات القطاع الخاص هي دعم مادي ومعنوي لهذه الأسر.

٢ - واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين :

للتعرف على واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤٣)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م
			درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً		
١	١,٣١٦٣١	٣,٠٠٨٥	٢١	١٨	٣٩	١٩	٢٠	ت تنفذ برامج المسؤولية الاجتماعية ومشروعات صغيرة لأسر السجناء	٩
			١٧,٩	١٥,٤	٣٣,٣	١٦,٢	١٧,١		
٣	١,١٥١٠٦	٢,٧١٧٩	٩	١٩	٣٨	٣٢	١٩	ت تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بتوظيف أحد أفراد أسرة السجناء	١٠
			٧,٧	١٦,٢	٣٢,٥	٢٧,٤	١٦,٢		
٦	١,١٩٢٣٧	٢,٦٤١٠	١٠	١٨	٣٠	٣٨	٢١	ت تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية أجهزة طبية لأسر السجناء	١١
			٨,٥	١٥,٤	٢٥,٦	٣٢,٥	١٧,٩		
٢	١,٢٩٣٩٦	٢,٧٧٧٨	١٤	٢٢	٢٨	٣٠	٢٣	ت تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مساعدات قانونية لأسر السجناء (مثل توكيل محامي)	١٢
			١٢,٠	١٨,٨	٢٣,٩	٢٥,٦	١٩,٧		
٥	١,٢١٤٤٥	٢,٧١٥٥	١٣	١٦	٣٠	٣٩	١٨	ت تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية الملابس لأسر السجناء في مناسبات معينة مثل الأعياد ومواسم المدارس	١٣
			١١,٢	١٣,٨	٢٥,٩	٣٣,٦	١٥,٥		
٧	١,٢٢٥٧٥	٢,٥٤٣١	١٠	١٦	٢٧	٣٧	٢٦	ت تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة أبناء أسر السجناء على الزواج	١٤
			٨,٦	١٣,٨	٢٣,٣	٣١,٩	٢٢,٤		
٤	١,٢٥١٥٢	٢,٧١٧٩	١٢	٢٠	٣١	٣١	٢٣	ت تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مواد غذائية لأسر السجناء	١٥
			١٠,٣	١٧,١	٢٦,٥	٢٦,٥	١٩,٧		
			المؤشر العام						
			١,٠٣٦٧٨	٢,٧٤٢٤					

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء بمتوسط (٢,٧٤٢٤, ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية للأسر السجناء ما بين (٢,٥٤٣١, ٣,٠٠٨٥) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثانية و الثالثة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (بدرجة منخفضة / بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ستة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في العبارات رقم (٩, ١٢, ١٠, ١٥, ١٣, ١١) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (٩) وهي «تفقد برامج المسؤولية الاجتماعية مشروعات صغيرة لأسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣,٠٠٨٥, ٥) من (٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (١٢) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مساعدات قانونية لأسر السجناء (مثل توكيل محامي)» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧٧٧٨, ٢) من (٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (١٠) وهي «تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بتوظيف أحد أفراد أسرة السجين» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧١٧٩, ٢) من (٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (١٥) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مواد غذائية لأسر السجناء» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧١٧٩, ٢ من ٥).

٥ - جاءت العبارة رقم (١٣) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية الملابس لأسر السجناء في مناسبات معينة مثل الأعياد ومواسم المدارس» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧١٥٥, ٢ من ٥).

٦ - جاءت العبارة رقم (١١) وهي «تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية أجهزة طبية لأسر السجناء» بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٦٤١٠, ٢ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على واحدة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في العبارة رقم (١٤) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة أبناء أسر السجناء على الزواج» بمتوسط (٥٤٣١, ٢ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ومشروعات صغيرة لأسر السجناء وتفسر هذه النتيجة بأن مسؤولي القطاع الخاص يدركون حاجة هذه الأسر لامتلاك مصدر دخل يقيها الحاجة ولذلك نجدهم يحرصون على تنفيذ المشروعات الصغيرة لتلك الأسر وعليه نجد أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ومشروعات صغيرة لأسر السجناء الذي يتفق مع نتيجة دراسة رومان M Roman (٢٠٠٩)، والتي بينت أن المسؤولية الاجتماعية تساعد في دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة للسجناء..

وهذا ما يتضح من خلال نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض أن ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في تقديم خدمة محدودة فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات صغيرة

لأسر السجناء وتحتاج برامج في هذا الجانب الأمر يتطلب بأن يكون هنالك توعية لتفعيل دور منظمات القطاع الخاص في هذا الجانب أما فيما يتعلق بتقديم خدمات صحية نوعية فأن الرؤية بأن الدولة تقوم بهذا الجانب الأمر الذي يقلل من فعالية هذا الدور وفيما يتعلق بتقديم خدمات قانونية فأن هناك رغبة في تقديمها ولكن عدم وجود جهة تنظيمية يقلل من فاعلية هذا الدور لمنظمات القطاع الخاص.

وتتسق هذه النتائج مع دراسة الأسرج (٢٠١٤م) والتي بينت غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعم الخيرية غير نمووية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع نمووية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

وتتسق هذه النتائج مع مفهوم النظرية البنائية الوظيفية والتي تبين أن المجتمع عبارة عن أجزاء بنائية لكل منها وظيفتها تجاه الجزء الآخر.

٣- واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين :

للتعرف على واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:



جدول رقم (٤٤)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج  
المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء مرتبة  
تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م
			درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً		
١	١,٣٦٢٧٨	٢,٩٦٤٩	٢٣	١٦	٢٧	٣٠	١٨	ت	١٦
			٢٠,٢	١٤,٠	٢٣,٧	٢٦,٣	١٥,٨	%	
٤	١,١٨٤٢٧	٢,٦٠١٨	٨	١٩	٢٨	٣٦	٢٢	ت	١٧
			٧,١	١٦,٨	٢٤,٨	٣١,٩	١٩,٥	%	
٢	١,٢٤٨٣٢	٢,٦٨١٤	١٣	١٤	٣٢	٣٢	٢٢	ت	١٨
			١١,٥	١٢,٤	٢٨,٣	٢٨,٣	١٩,٥	%	
٥	١,٢٧٧٥٢	٢,٥٢٦٣	١١	١٣	٣٣	٢٥	٣٢	ت	١٩
			٩,٦	١١,٤	٢٨,٩	٢١,٩	٢٨,١	%	
٣	١,٢٨٩١٢	٢,٦٣٧٢	١٤	١٣	٢٩	٣٢	٢٥	ت	٢٠
			١٢,٤	١١,٥	٢٥,٧	٢٨,٣	٢٢,١	%	
			المؤشر العام						
			١,١٠٩٢٥	٢,٧٠٠٩					

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء بمتوسط (٢,٧٠٠٩) من (٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات



المقياس الخماسي ( من ٢, ٦٠ إلى ٣, ٤٠ ) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء ما بين ( ٢, ٥٢٦٣ إلى ٢, ٩٦٤٩ ) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (بدرجة منخفضة / بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثل في العبارات رقم (١٦، ١٨، ٢٠) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١٦) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٢, ٩٦٤٩ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (١٨) وهي «تعمل برامج المسؤولية الاجتماعية على تخطي الوصم الاجتماعي لأسرة السجناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٢, ٦٨١٤ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٢٠) وهي «تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة الترفيهية لأسر السجناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٢, ٦٣٧٢ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على اثنين من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية

لأسر السجناء تتمثلان في العبارتان رقم (١٧، ١٩) واللتان تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة منخفضة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١٧) وهي «تستجيب برامج المسؤولية الاجتماعية لمتطلبات الأمن الاجتماعي التي تحتاجها أسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة منخفضة بمتوسط (٦٠١٨, ٢ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (١٩) وهي «تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية برعاية المسنين من أسر السجناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة منخفضة بمتوسط (٥٢٦٣, ٢ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثل في مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء وتفسر هذه النتيجة بأن مسؤولي القطاع الخاص يدركون بأن الأسر تعاني من بطالة أبنائها مما يزيد من حاجاتها الاجتماعية ولذلك نجدهم يحرصون على برامج توظيف أبناء أسر السجناء وهو مما جعل أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثل في مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء.

وتتسق هذه النتائج مع مفهوم نظرية التبادل الاجتماعي والتي تبين أهمية تبادل الأدوار ودعم أجزاء المجتمع لبعضها البعض.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة المغيصيب (٢٠٠٤) والتي بينت أن ٣٨٪ من أفراد العينة أفادوا أن أهم البرامج التي يمكن أن تقدمها الشركات هي تشغيل أفراد أسر السجناء.

ويتضح من خلال نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض فيما يتعلق بإسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثل أن هنالك برامج توظيف ولكن ليس بفعالية في هذا المجال رغم أنها من مبادئ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والحاجة إليها ماسة في ظل التحولات الاقتصادية وتقلبات السوق الأمر الذي يتطلب من منظمات القطاع أن تتبنى برامج توظيف حقيقية لأبناء

تلك الأسر تعزيز الأمن الاجتماعي لهم الأمر الذي يساعد من وقاية تلك الأسر وحماية المجتمع والمحافظة على أمانة واستقراره.

٤- واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

للتعرف على واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

#### جدول رقم (٤٥)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م
			درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً		
١	١,٣٥١٢٨	٢,٨٦٣٢	٢٠	١٨	٢٦	٣٢	٢١	ت	٢١
			١٧,١	١٥,٤	٢٢,٢	٢٧,٤	١٧,٩	%	
٤	١,١٢٣٠٦	٢,٥٨٩٧	٤	٢٤	٣٢	٣٤	٢٣	ت	٢٢
			٣,٤	٢٠,٥	٢٧,٤	٢٩,١	١٩,٧	%	

٣	١,٢١٧٣٩	٢,٦٨٦٤	١٠	٢١	٣٢	٣٢	٢٣	ت	تساهم المسئولية الاجتماعية في تقديم برامج إرشادية دينية لأسر السجناء	٢٣
			٨,٥	١٧,٨	٢٧,١	٢٧,١	١٩,٥	%		
٢	١,١٨٣٨٥	٢,٧٢٤١	١١	١٨	٣٣	٣٨	١٨	ت	تساهم برامج المسئولية الاجتماعية في تأهيل أبناء أسر السجناء للعمل من خلال التدريب	٢٤
			٩,٥	١٥,٥	٢٨,٤	٣١,٠	١٥,٥	%		
			المؤشر العام							
			١,٠٦٦٨٨	٢,٧٢٤٦						

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء بمتوسط (٢,٧٢٤٦ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء ما بين (٢,٥٨٩٧ إلى ٢,٨٦٣٢) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشير إلى (بدرجة منخفضة / بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من ملامح واقع إسهامات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في العبارات رقم (٢١, ٢٤, ٢٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (٢١) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة من خلال البرامج التوعوية» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٨٦٣٢, ٢ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٢٤) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في تأهيل أبناء أسر السجناء للعمل من خلال التدريب» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٧٢٤١, ٢ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي «تساهم المسؤولية الاجتماعية في تقديم برامج إرشادية دينية لأسر السجناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٦٨٦٤, ٢ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على واحدة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في العبارة رقم (٢٢) وهي «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في التأهيل النفسي لأسر السجناء» بمتوسط (٥٨٩٧, ٢ من ٥).

ويتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة من خلال البرامج التوعوية، ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن مسئولي القطاع الخاص يدركون معاناة أسر السجناء وحاجتها الاجتماعية للرعاية الأمر الذي يجعل البعض من تلك الأسر بيئة تهدد الأمن الاجتماعي نتيجة فقد عائلها بدخوله السجن مما قد يدفع بعض أفرادها لبرائث الجريمة والانحراف ولذلك نجدهم يحرصون على وقاية أفراد أسر السجناء من الوقوع في ذلك من خلال البرامج التوعوية وعليه نجد أن أبرز ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة.

وتتسق هذه النتائج مع مفهوم النظرية البنائية الوظيفية والتي تبين أهمية قيام أجزاء المجتمع بمساندة بقية الأجزاء لوقايتها من الأخطار الاجتماعية كما تتسق مع مفهوم نظرية التبادل الاجتماعي والتي تبين أهمية تبادل الأدوار ودعم أجزاء المجتمع لبعضها البعض.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة الفادني (٢٠٠٥م) والتي بينت أن مهمة الأمن الاجتماعي ليست مهمة خاصة بأجهزة الدولة فقط، ولكن المجتمع جزء أساسي من منظومة الأمن الاجتماعي، وهو المشارك الرئيسي للحفاظ على الأمن الاجتماعي.

وهذا يتفق مع نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض فيما يتعلق بإسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في وجود برامج فعالة تدعم وقاية أفراد أسر السجناء وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى من الجريمة من خلال البرامج التوعوية للاعتقاد بأن هذا النشاط هو من اهتمامات منظمات القطاع الخاص أما فيما يتعلق بتقديم برامج إرشادية دينية فيرون أن القطاع الخاص يدعم تلك البرامج ولكن لا تدخل ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.

السؤال الثالث : «ما الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين»؟

#### ١ - الصعوبات التي تتعلق بشركات القطاع الخاص :

للتعرف على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بشركات القطاع الخاص تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بشركات القطاع الخاص وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤٦)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م	
			بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً			
١	١,٢٤٦٨١	٣,٣٤١٩	٢٦	٢٨	٣٤	١٨	١١	ت	ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص	١
			٢٢,٢	٢٣,٩	٢٩,١	١٥,٤	٩,٤	%		
٣	١,١٤٣٩٩	٣,١٣٦٨	١٧	٢٨	٣٢	٣٤	٦	ت	كثرة المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم أسر السجناء	٢
			١٤,٥	٢٣,٩	٢٧,٤	٢٩,١	٥,١	%		
٢	١,٢٣٤٢٩	٣,١٨١٠	١٨	٣٤	٢٧	٢٥	١٢	ت	عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسر السجناء	٣
			١٥,٥	٢٩,٣	٢٣,٣	٢١,٦	١٠,٣	%		
٥	١,٢٣٨٢٧	٣,٠٣٤٢	١٩	٢٢	٣٢	٣٢	١٢	ت	ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص	٤
			١٦,٢	١٨,٨	٢٧,٤	٢٧,٤	١٠,٣	%		
٤	١,٢٧٩٧٠	٣,٠٩٤٠	٢١	٢٤	٣١	٢٧	١٤	ت	معظم جهود منظمات القطاع الخاص تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية	٥
			١٧,٩	٢٠,٥	٢٦,٥	٢٣,١	١٢,٠	%		
			المؤشر العام							
			١,٠٤٤٨٠	٣,١٥٧٣						

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص بمتوسط (٣,١٥٧٣ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.



ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص ما بين (٠,٣٤٢, ٣ إلى ٣,٣٤١٩) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على خمسة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص تتمثل في العبارات رقم (١, ٣, ٢, ٥, ٤) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١) وهي «ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣,٣٤١٩ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٣) وهي «عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسر السجناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣,١٨١٠ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٢) وهي «كثرة المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم اسر السجناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣,١٣٦٨ من ٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (٥) وهي «معظم جهود منظمات القطاع الخاص تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣,٠٩٤٠ من ٥).



٥ - جاءت العبارة رقم (٤) وهي «ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣٤٢, ٣ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق شركات القطاع الخاص تتمثل في ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص وتفسر هذه النتيجة بأن شركات القطاع الخاص تركز على الجانب الربحي مما يجعل هناك ضعف ببرامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص وعليه نجد أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق شركات القطاع الخاص تتمثل في ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص. وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة الأسرج (٢٠١٤م) في:

عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات، حيث إن معظم جهود هذه الشركات غير منظمة. وغياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة خليفة (١٩٩٨)، والتي بينت عدم كفاية ما يقدم من خدمات ومساعدات وخصوصاً لأسر المسجونين كما بينت تدني مستوى الإسهام الفعال في الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المعنية من جانب المؤسسات الاجتماعية الأهلية وفي أغلب الأحوال نتيجة طبيعية لعدم توافر المواد اللازمة لتحقيق الأهداف المعنية لهذه المؤسسات.

ويتضح من خلال نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق شركات القطاع الخاص تبين أن من هذه الصعوبات عزوف القطاع الخاص في الدخول في التزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى ضعف الرغبة في المشاركة لعدم طرح الجهات المختصة لبرامج فاعلة تدعم مشاركة القطاع الخاص.

## ٢- الصعوبات التي تتعلق بأسر السجناء :

للتعرف على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

### جدول رقم (٤٧)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	بنود البعد	استجابة أفراد العينة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب الكلي
		بدرجة منخفضة جداً	بدرجة منخفضة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً			
٦	قلة التعاون من قبل أسر السجناء	١٤	٢٣	٣٣	١٨	٢٥	٣,١٥٠٤	١,٣١٧٦١	١
	%	١٢,٤	٢٠,٤	٢٩,٢	١٥,٩	٢٢,١			
٧	ضعف إعطاء بيانات حقيقية من قبل الأسر عن أوضاعها	٩	٣١	٣٨	١٩	١٦	٣,٠١٧٧	١,١٥٧١٤	٣
	%	٨,٠	٢٧,٤	٣٣,٦	١٦,٨	١٤,٢			
٨	ضعف التزام أسر السجناء بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب	١٤	٣٠	٣٠	١٧	٢٣	٣,٠٤٣٩	١,٣١٢٩١	٢
	%	١٢,٣	٢٦,٣	٢٦,٣	١٤,٩	٢٠,٢			
المؤشر العام									
							٣,٠٨١٩	٠,١٥١٧٧	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء بمتوسط (٣, ٠٨١٩) من (٥, ٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢, ٦١ إلى ٣, ٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء ما بين (٣, ٠١٧٧ إلى ٣, ١٥٠٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء وتمثل في العبارات رقم (٦, ٨, ٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (٦) وهي «قلة التعاون من قبل أسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣, ١٥٠٤ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٨) وهي «ضعف التزام أسر السجناء بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣, ٠٤٣٩ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٧) وهي «ضعف إعطاء بيانات حقيقية من قبل الأسر عن أوضاعها» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣, ٠١٧٧ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء تتمثل في قلة التعاون من قبل أسر السجناء وتفسر هذه النتيجة بأن قلة التعاون من قبل أسر السجناء لا يتيح للقطاع الخاص تقديم برامجه بالصورة المطلوبة مما يعوق هذه البرامج وعليه نجد أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء تتمثل في قلة التعاون من قبل أسر السجناء.

ويتضح من خلال نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بأسر السجناء تتمثل في قلة التعاون من قبل أسر السجناء حيث يرى المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية أن أسر السجناء لا تعي أهداف تلك البرامج الذي يجعل منها لا تتعاون مع المسؤولين عن تلك البرامج وهذا راجع لأمرين أما لعدم المشاركة قطعياً أو لعدم الاستمرار في تلك البرامج.

### ٣- الصعوبات التي تتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء :

للتعرف على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤٨)

استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على عبارات بعد الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	بنود البعد	استجابة أفراد العينة					الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب الكلي
		بدرجة منخفضة جداً	بدرجة منخفضة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً			
٩	ضعف قواعد البيانات الخاصة بأسر السجناء	١٥	٣٦	٢٣	١٦	٢٣	٢,٩٦٤٦	١,٣٤٩١٣	٥
		١٣,٣	٣١,٩	٢٠,٤	١٤,٢	٢٠,٤			
١٠	البطء في إجراءات التعامل مع أسر السجناء	١٧	٣٠	٢٩	١٩	١٩	٢,٩٣٨٦	١,٣٠٥٤٤	٦
		١٤,٩	٢٦,٣	٢٥,٤	١٦,٧	١٦,٧			
١١	ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء	٧	٢٤	٣٤	٢٥	٢٧	٣,٣٥٠٤	١,٢١٢٨٤	١
		٦,٠	٢٠,٥	٢٩,١	٢١,٤	٢٣,١			
١٢	ضعف الاتصالات بين الجهات المختصة وإدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص	٤	٢٥	٤٥	٢٥	١٤	٣,١٩٨٣	١,٠٢٣٣٨	٢
		٣,٤	٢١,٦	٣٨,٨	٢٤,١	١٢,١			
١٣	معظم جهود منظمات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء غير منظمة	١٠	٢٥	٣٧	٢٣	٢١	٣,١٧٢٤	١,٢١٠٦٥	٣
		٨,٦	٢١,٦	٣١,٩	١٩,٨	١٨,١			
١٤	الخلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية	١٢	٢٩	٣٢	١٤	٢٩	٣,١٦٣٨	١,٣٣١٥٢	٤
		١٠,٣	٢٥,٠	٢٧,٦	١٢,١	٢٥,٠			
		المؤشر العام					٣,١٥٠٤	١,٠٥٨٩٤	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء بمتوسط (١٥٠٤, ٣ من ٥, ٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢, ٦١ إلى ٣, ٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بدرجة متوسطة على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء ما بين (٩٣٨٦, ٢ إلى ٣, ٣٥٠٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (بدرجة متوسطة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ستة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء في العبارات رقم (١١, ١٢, ١٣, ١٤, ٩, ١١) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عليها بدرجة متوسطة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١١) وهي «ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣, ٣٥٠٤ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (١٢) وهي «ضعف الاتصالات بين الجهات المختصة وإدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٣, ١٩٨٣ من ٥).

٣- جاءت العبارة رقم (١٣) وهي «معظم جهود منظمات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء غير منظمة» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (١٧٢٤, ٣ من ٥).

٤- جاءت العبارة رقم (١٤) وهي «الخلط بين الأعمال الخيرية والمسئولية الاجتماعية» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (١٦٣٨, ٣ من ٥).

٥- جاءت العبارة رقم (٩) وهي «ضعف قواعد البيانات الخاصة بأسر السجناء» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٩٦٤٦, ٢ من ٥).

٦- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي «البطء في إجراءات التعامل مع أسر السجناء» بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة من الأخصائيين عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (٩٣٨٦, ٢ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء تتمثل في ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء وتفسر هذه النتيجة بأن ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء لا يتيح التركيز على ما تحتاجه هذه الأسر مما يضعف من فعالية هذه البرامج ويعوق فاعلية هذه البرامج وعليه نجد أن أبرز الصعوبات التي تواجه المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة بشئون أسر السجناء تتمثل في ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء.



ويتضح من خلال نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتعلق بالجهات المختصة تبين أن من هذه الصعوبات عدم وجود البرامج المتوافقة مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وإن وجدة فهي محدودة الأمر الذي يجب أن تكون تلك البرامج في متناول أفراد أسر السجناء لمساعدتهم وتوفير الأمن الاجتماعي لهم .

السؤال الرابع : « ما المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء » ؟

البعد الأول: المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء كما حددها مسؤولي هذه الأسر:

للتعرف على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:



جدول رقم (٤٩)

استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م		
				درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	درجة منخفضة جداً				
	٢١ كاحسن المطابقة			درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة متوسطة	درجة منخفضة جداً				
	القيمة	الاحتمالية										
١	***٠,٠٠٠	٨٥,٩٨٨	١,٠٢٩٨٤	٣,٩٩٤٠	٦٤	٥٥	٣٤	٨	٥	ت	ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة	١
					٣٨,٦	٣٣,١	٢٠,٥	٤,٨	٣,٠	%		
٢	***٠,٠٠٠	٨٤,٣٠١	١,٠٩٦٩٦٤	٣,٩٢٧٧	٥٣	٦٤	٣٦	١٠	٣	ت	انخفاض مستوى المعيشة	٢
					٣١,٩	٣٨,٦	٢١,٧	٦,٠	١,٨	%		
٣	***٠,٠٠٠	٧٤,٢٨٧	١,٠٢٨٥٢	٣,٨٨٠٢	٥٦	٥٣	٤٥	٨	٥	ت	ضعف قدرة الأسرة على تلبية كل متطلبات المعيشة	٣
					٣٣,٥	٣١,٧	٢٦,٩	٤,٨	٣,٠	%		
٥	*٠,٠٢٢	١١,٣٩٤	١,٣١٢٠٦	٣,٣٢٧٣	٣٨	٤٤	٣٦	٢٨	١٩	ت	خروج الأبناء للعمل في سن مبكرة	٤
					٢٣,٠	٢٦,٧	٢١,٨	١٧,٠	١١,٥	%		
٤	***٠,٠٠٠	٣٤,٦٠٢	١,٢٥٢٥٠	٣,٦٢٦٥	٥٤	٤٠	٤٠	٢٠	١٢	ت	تراكم الديون على الأسرة بعد دخول عائلها السجن	٥
					٣٢,٥	٢٤,١	٢٤,١	١٢,٠	٧,٢	%		
			٠,٨٧٥٠٥	٣,٧٥٦٠	المؤشر العام							

\*\* دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم بمتوسط (٣,٧٥٦٠ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة كبيرة على أداة الدراسة.

أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر مجتمع الدراسة على فقرات البعد.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم ما بين (٣,٣٢٧٣ إلى ٣,٩٩٤٠) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (بدرجة متوسطة / بدرجة كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على أربعة من المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارات رقم (١, ٢, ٣, ٥) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١) وهي «ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣,٩٩٤٠ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٢) وهي «انخفاض مستوى المعيشة» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣,٩٢٧٧ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٣) وهي «ضعف قدرة الأسرة على تلبية كل متطلبات المعيشة» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٨٨٠٢, ٣ من ٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (٥) وهي «تراكم الديون على الأسرة بعد دخول عائلها السجن» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٦٢٦٥, ٣ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارة رقم (٤) وهي «خروج الأبناء للعمل في سن مبكرة» بمتوسط (٣٢٧٣, ٣ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة وتفسر هذه النتيجة بأن فقدان الأسرة لأحد أفرادها بالسجن يؤثر على مصادر دخل الأسرة مما يتسبب في ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة وعليه نجد أن أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة المغيصيب (٢٠٠٤م) والتي بينت أن ٤٢٪ من أفراد العينة أفادوا أن الظروف الاقتصادية لأسر النزلاء غير مستقرة كما وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة الثقيفي، (٢٠٠١م) والتي بينت أن الغالبية من المسؤولين عن أسر النزلاء يتصفون بتدني مستوياتهم المادية والتعليمية وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة الدوسري، (٢٠٠٧) والتي بينت انخفاض دخل أسر النزلاء بعد دخول عائلها السجن كما تتفق مع نتيجة دراسة كارينز Kraines (٢٠١٢)، والتي بينت أن ٩٢٪ من أفراد العينة (زوجات المساجين) يشتكون من المشاكل المالية التي تعرضن لها بعد دخول عائلهم السجن.

## ٢- المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء كما حددها مسؤولي هذه الأسر:

للتعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

### جدول رقم (٥٠)

استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م		
				درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	بنود البعد				
	٢٤	٤١٢,٤٩٤	٠,٩٦٢٥٥	٤,٢٤٧٠	٨٦	٤٨	٢٢	٧	٣	ت	زيادة أعباء التربية على الأم	٦
١	***٠,٠٠٠	١٤٢,٤٩٤	٠,٩٦٢٥٥	٤,٢٤٧٠	٥١,٨	٢٨,٩	١٣,٣	٤,٢	١,٨	%	العزلة عن الجيران	٧
	٤١	٤١,٤٧٠	١,٢٠٨١٦	٣,٦٢٦٥	٤٥	٤٥	٣٤	١٧	١٣	ت	ضعف المراقبة على الأبناء	٨
٥	***٠,٠٠٠	٤١,٤٧٠	١,٢٠٨١٦	٣,٦٢٦٥	٢٧,١	٣٤,٣	٢٠,٥	١٠,٢	٧,٨	%	ظهور خلافات عائلية	٩
	٥٢	٥٢,٠١٢	١,١٧٤٩٩	٣,٧٩٦٣	٥٨	٤٥	٣٥	١٦	٨	ت		
٣	***٠,٠٠٠	٥٢,٠١٢	١,١٧٤٩٩	٣,٧٩٦٣	٣٥,٨	٢٧,٨	٢١,٦	٩,٩	٤,٩	%		
	٣٧	٣٧,٩٣٩	١,١٧٤٢٨	٣,٥٨١٨	٤١	٥٦	٣٦	٢٢	١٠	ت		
٦	***٠,٠٠٠	٣٧,٩٣٩	١,١٧٤٢٨	٣,٥٨١٨	٢٤,٨	٣٣,٩	٢١,٨	١٣,٣	٦,١	%		

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م	
				درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	درجة			
	٢٥ لحسن المطابقة			٣٧	٤٧	٤٤	١٦	٢٢	ت		
١٠	**٠,٠٠٠	٢٢,٣٧٣	١,٢٩٤٧١	٣,٣٦٧٥	٢٢,٣	٢٨,٣	٢٦,٥	٩,٦	١٣,٣	%	وجود مشاكل صحية لأحد أفراد الأسرة
٢	**٠,٠٠٠	٦٤,٦٩٩	١,٠٣٥٩٤	٣,٨٤٠٥	٥٤	٤٨	٤٥	١٣	٣	ت	النظرة الدونية للأسرة بعد دخول عائلها السجن
٨	**٠,٠٠٠	٢٩,٢٧٣	١,٢٠٢٧٣	٣,٥٠٩١	٤١	٤٧	٤٤	٢١	١٢	ت	ضعف انتظام الأبناء في التعليم
٤	**٠,٠٠٠	٤٧,٧٥٣	١,٠٧٧٥٦	٣,٦٤٨١	٤١	٥٢	٤٥	١٩	٥	ت	انخفاض مستوى التحصيل العلمي للأبناء
٧	**٠,٠٠٠	٤٣,١٩٥	١,١٠٩٨٦	٣,٥٣٦٦	٣٧	٤٩	٥١	١٩	٨	ت	التسرب الدراسي لدى الأولاد
٩	**٠,٠٠٠	٤٤,٧٩٠	١,١٣٧٣٩	٣,٤٦٣٠	٣٥	٤٣	٥٧	١٦	١١	ت	ظهور الانحرافات من قبل أحد أفراد الأسرة
			٠,٧٨٦٩٧	٣,٦٦٨٩	المؤشر العام						

\*\* دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم بمتوسط (٣,٦٦٨٩ من ٥,٠٠) وهو

متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ( من ٤٠, ٣ إلى ٤٠, ٢٠ ) وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة كبيرة على أداة الدراسة.

أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠, ٠١) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر مجتمع الدراسة على فقرات البعد.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم ما بين ( ٣, ٣٦٧٥ إلى ٤, ٢٤٧٠ ) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (بدرجة متوسطة / بدرجة كبيرة جدا) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة جدا على واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارة رقم (٦) وهي «زيادة أعباء التربية على الأم» بمتوسط (٤, ٢٤٧٠ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على ثمانية من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارات رقم (١١، ٨، ١٣، ٧، ٩، ١٤، ١٢، ١٥) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١١) وهي «النظرة الدونية للأسرة بعد دخول عائلها السجن» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٨٤٠٥ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٨) وهي «ضعف المراقبة على الأبناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٧٩٦٣, ٣ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (١٣) وهي «انخفاض مستوى التحصيل العلمي للأبناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٦٤٨١, ٣ من ٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (٧) وهي «العزلة عن الجيران» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٦٢٦٥, ٣ من ٥).

٥ - جاءت العبارة رقم (٩) وهي «ظهور خلافات عائلية» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٥٨١٨, ٣ من ٥).

٦ - جاءت العبارة رقم (١٤) وهي «التسرب الدراسي لدى الأولاد» بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٥٣٦٦, ٣ من ٥).

٧ - جاءت العبارة رقم (١٢) وهي «ضعف انتظام الأبناء في التعليم» بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٥٠٩١, ٣ من ٥).

٨ - جاءت العبارة رقم (١٥) وهي «ظهور الانحرافات من قبل أحد أفراد الأسرة» بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٤٦٣٠, ٣ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارة رقم (١٠) وهي «وجود مشاكل صحية لأحد أفراد الأسرة» بمتوسط (٣٦٧٥, ٣ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في زيادة أعباء التربية على الأم وتفسر هذه النتيجة بأن فقدان الأسرة لولي أمرها بالسجن

يجعل الأم تقوم بالدورين معاً مما يزيد أعباء التربية على الأم وعليه نجد أن أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في زيادة أعباء التربية على الأم.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة الثقفي، (٢٠٠١م) والتي بينت أن والدي النزير هم الذين يرعون شؤون أسرته في ظل غيابه، يليهم في رعاية شؤون الأسرة الأقارب ثم الزوجة وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة الدوسري، (٢٠٠٧) والتي بينت زيادة أعباء التربية على الأم بعد سجن المعيل وكذلك زيادة الفراغ لدى الأبناء وضعف الرقابة بعد سجن الأب.

### ٣- المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء كما حددها مسؤولي هذه الأسر :

للتعرف على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:



## جدول رقم (٥١)

استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات بعد المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية		الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود البعد	م	
	كا ٢١ لحسن المطابقة				بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً			
	الاحتمالية	القيمة										
٣	***٠,٠٠٠	٥٨,٦٠٦	١,١٨٠٥٠	٣,٨١٨٢	٥٨	٥٤	٢٧	١٧	٩	ت	الشعور بالإحباط والبأس	١٧
					٣٥,٢	٣٢,٧	١٦,٤	١٠,٣	٥,٥	%		
٢	***٠,٠٠٠	٧٢,٨٥٥	١,٠٢٨٧٠	٣,٨٣٧٣	٥٠	٥٩	٤٣	٨	٦	ت	الشعور بالتوتر والقلق داخل الأسرة	١٨
					٣٠,١	٣٥,٥	٢٥,٩	٤,٨	٣,٦	%		
٤	***٠,٠٠٠	٣٨,٥١٨	١,١٧١١٥	٣,٦٣٨٦	٤٧	٥٠	٤٠	٢٠	٩	ت	الخوف من المستقبل	١٩
					٢٨,٣	٣٠,١	٢٤,١	١٢,٠	٥,٤	%		
١	***٠,٠٠٠	٦٧,٣١٣	١,٠٨٢١٨	٣,٨٤٩٤	٥٤	٥٨	٣٦	١١	٧	ت	غياب الأمان النفسي داخل الأسرة	٢٠
					٣٢,٥	٣٤,٩	٢١,٧	٦,٦	٤,٢	%		
٥	***٠,٠٠٠	٣٨,١٨٠	١,١٨٧٥٩	٣,٥٩٨٨	٤٧	٤٥	٤٧	١٧	١١	ت	الشعور بعزلة الأسرة عن المجتمع	٢١
					٢٨,١	٢٦,٩	٢٨,١	١٠,٢	٦,٦	%		
					المؤشر العام							
			٠,٩١٦٤٧	٣,٧٥٠٦								

\*\*\* دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم بمتوسط (٣,٧٥٠٦ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة كبيرة على أداة الدراسة.

أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر مجتمع الدراسة على فقرات البعد.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم ما بين (٣, ٥٩٨٨ إلى ٣, ٨٤٩٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (بدرجة كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على خمسة من المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في العبارات رقم (٢٠، ١٨، ١٧، ١٩، ٢١) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

- ١ - جاءت العبارة رقم (٢٠) وهي «غياب الأمان النفسي داخل الأسرة» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٨٤٩٤ من ٥).
- ٢ - جاءت العبارة رقم (١٨) وهي «الشعور بالتوتر والقلق داخل الأسرة» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٨٣٧٣ من ٥).
- ٣ - جاءت العبارة رقم (١٧) وهي «الشعور بالإحباط والبأس» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٨١٨٢ من ٥).
- ٤ - جاءت العبارة رقم (١٩) وهي «الخوف من المستقبل» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٦٣٨٦ من ٥).
- ٥ - جاءت العبارة رقم (٢١) وهي «الشعور بعزلة الأسرة عن المجتمع» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٥٩٨٨ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في غياب الأمان النفسي داخل الأسرة وتفسر هذه النتيجة بأن فقدان الأسرة لولي أمرها بالسجن يشعرها بالقلق على المستقبل مما يقلل من الشعور بالأمان النفسي داخل الأسرة وعليه نجد أن أبرز المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في غياب الأمان النفسي داخل الأسرة.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة الدوسري، (٢٠٠٧م) والتي بينت بروز عدد من المشكلات النفسية لدة أفراد هذه الأسر مثل القلق والتوتر والشعور باليأس كما تتفق مع نتيجة دراسة فورنس (٢٠١٢م)، والتي بينت أن العوامل النفسية هي التي أثرت كثيرا على أفراد الأسر خاصة الزوجة حيث وجد الباحث أن الغالبية العظمى من هذه النوعية من الأسر تشتكي من فقدان العاطفة أو بالأصح المشكلات العاطفية.

وللتعرف على ما إذا كانت أسر السجناء تواجه مشكلات نجمت عن دخول عائلهم السجن استخدم الباحث اختبار «ت : One Sample T-test» حول المتوسط الفرضي (٦٣) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

#### جدول رقم (٥٢)

#### نتائج اختبار «ت : One Sample T-test» للفروق حول المتوسط الفرضي

الدالة	قيمة ت	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٢٧٥	١,٠٩٦	٦٣	١٤,٨٣٠٣٥	٧٣,٢٥٧٥	المشكلات التي نجمت عن دخول العائل السجن

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن المتوسط الحقيقي أكبر من المتوسط الفرضي وبما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل فإن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات التي نجمت عن دخول العائل السجن .

السؤال الخامس : « ما المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء »؟

للتعرف على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على عبارات محور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

### جدول رقم (٥٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء على عبارات محور المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود المحور	م	
				درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	درجة			
	٢١ كاحسن المطابقة			درجة	درجة	درجة	درجة	درجة			
	القيمة										
١	**٠,٠٠٠ ٥٩,٩٧٦	١,٠٩٧٠٢	٣,٧١٨٦	٤٧	٥٣	٤٩	٩	٩	ت	بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبي احتياجاتنا	١
	الاحتمالية			٢٨,١	٣١,٧	٢٩,٣	٥,٤	٥,٤	%		
٣	**٠,٠٠٠ ٣٠,٨٧٤	١,٢٣٧٢٧	٣,٥٩٨٨	٥٠	٤٦	٣٦	٢٤	١١	ت	كثرة الإجراءات المطلوبة لصرف المساعدات لأسر السجناء	٢
				٢٩,٩	٢٧,٥	٢١,٦	١٤,٤	٦,٦	%		

الترتيب الكلي	الاختبارات الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	استجابة أفراد العينة					بنود المحور	م		
				درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً				
				درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً				
٢	***٠,٠٠٠	٤٥,١٨٦	١,٢٠٨٧٥	٣,٦٧٦٦	٤٩	٥٦	٣٤	١٥	١٣	ت	عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسرة السجين	٣
					٢٩,٣	٣٣,٥	٢٠,٤	٩,٠	٧,٨	%		
٤	***٠,٠٠٠	٣٥,١٤٥	١,١٨١٠٢	٣,٥٩٠٤	٤٥	٤٨	٤٣	٢٠	١٠	ت	قلة التعاون من قبل القطاع الخاص في دعم أسرة السجين	٤
					٢٧,١	٢٨,٩	٢٥,٩	١٢,٠	٦,٠	%		
٥	***٠,٠٠٠	٤١,٧١٣	١,٢١٤٤١	٣,٥٧٤٩	٤٣	٥٣	٤٤	١١	١٦	ت	صعوبة الالتزام بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب	٥
					٢٥,٧	٣١,٧	٢٦,٣	٦,٦	٩,٦	%		
٦	***٠,٠٠٠	٢٢,٨٥٠	١,٢٣٠٦٧	٣,٤٥٥١	٤١	٤٧	٣٧	٣١	١١	ت	ضعف تناسب الوظائف المتاحة لأفراد أسر السجناء	٦
					٢٤,٦	٢٨,١	٢٢,٢	١٨,٦	٦,٦	%		
٧	***٠,٠٠٢	١٧,١٠٢	١,٤٣٣٢٢	٣,٣٧١٣	٥١	٣٣	٣٧	١٩	٢٧	ت	أن المساعدات المقدمة لأسرة السجين من القطاع الخاص غير كافية	٧
					٣٠,٥	١٩,٨	٢٢,٢	١١,٤	١٦,٢	%		
			٠,٩١٨٤٤	٣,٥٦٩٩	المؤشر العام							

\*\*\* دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمتوسط (٣,٥٦٩٩ من ٥,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة كبيرة على أداة الدراسة.

أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر مجتمع الدراسة على فقرات المحور.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ما بين (٣, ٣٧١٣) إلى (٣, ٧١٨٦) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (بدرجة متوسطة / بدرجة كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على ستة من المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في العبارات رقم (١, ٣, ٢, ٤, ٥, ٦) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١ - جاءت العبارة رقم (١) وهي «بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبى احتياجاتنا» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٧١٨٦ من ٥).

٢ - جاءت العبارة رقم (٣) وهي «عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسرة السجناء» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٦٧٦٦ من ٥).

٣ - جاءت العبارة رقم (٢) وهي «كثرة الإجراءات المطلوبة لصرف المساعدات لأسر السجناء» بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٥٩٨٨ من ٥).

٤ - جاءت العبارة رقم (٤) وهي «قلة التعاون من قبل القطاع الخاص في دعم أسرة السجناء» بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٣, ٥٩٠٤ من ٥).

٥ - جاءت العبارة رقم (٥) وهي «صعوبة الالتزام بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب» بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٥٧٤٩, ٣ من ٥).

٦ - جاءت العبارة رقم (٦) وهي «ضعف تناسب الوظائف المتاحة لأفراد أسر السجناء» بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٤٥٥١, ٣ من ٥).

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في العبارة رقم (٧) وهي «أن المساعدات المقدمة لأسرة السجين من القطاع الخاص غير كافية» بمتوسط (٣٧١٢, ٣ من ٥).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في أن بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبي احتياجات الأسر وتفسر هذه النتيجة بأن عدم تلبية بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لاحتياجات الأسر يقلل من معالجة وتلبية حاجات أسر السجناء مما يعوق استفادتهم من هذه البرامج وعليه نجد أن أبرز المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في أن بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبي احتياجات الأسر.

وللتعرف على ما إذا كانت أسر السجناء تواجه معوقات حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص استخدم الباحث اختبار « One Sample T-test : ت » حول المتوسط الفرضي ( ٢١ ) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

## جدول رقم (٥٤)

### نتائج اختبار « ت : One Sample T-test » للفروق حول المتوسط الفرضي

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة ت	الدلالة
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	٢٤,٩٦٤١	٦,٤٢٠٨٧	٢١	-٣٤,٢٨٧	**٠,٠٠٠

\*\*فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن المتوسط الحقيقي أكبر من المتوسط الفرضي وبما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل فإن أفراد عينة الدراسة من الأسر المستفيدة موافقون بدرجة كبيرة على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمتوسط (٣,٥٦٩٩ من ٥,٠٠).

السؤال السادس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين من المسؤولين عن أسر السجناء حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة حكم النزير، طبيعة الحي السكني، ملكية السكن)؟

أولاً: الفروق باختلاف متغير العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر استخدم الباحث «تحليل التباين الأحادي» (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:



الجدول رقم (٥٥)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف العمر

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	١١,٠١٩	٣	٣,٦٧٣	٥,٤١٤	**٠٠١٠
	داخل المجموعات	١٠٧,٨٦٥	١٥٩	٠.٦٧٨٠		
	المجموع	١١٨,٨٨٤	١٦٢			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	٤,٣٩٠	٣	١,٤٦٣	٢,٤٣٤	٠.٦٧٠
	داخل المجموعات	٩٥,٥٨٨	١٥٩	٠.٦٠١		
	المجموع	٩٩,٩٧٨	١٦٢			
المشكلات النفسية	بين المجموعات	٧,٠٢٤	٣	٢,٣٤١	٢,٨٧٨	*٠٣٨٠
	داخل المجموعات	١٢٩,٣٧٠	١٥٩	٠.٨١٤٠		
	المجموع	١٣٦,٣٩٣	١٦٢			
المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم	بين المجموعات	٦,١٧٧	٣	٢,٠٥٩	٤,٠٧٤	**٠٠٨٠
	داخل المجموعات	٨٠,٣٥٧	١٥٩	٠.٥٠٥٠		
	المجموع	٨٦,٥٣٤	١٦٢			
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	بين المجموعات	٧,١٢٤	٣	٢,٣٧٥	٢,٩٣٩	*٠٣٥٠
	داخل المجموعات	١٢٨,٤٥٦	١٥٩	٠.٨٠٨٠		
	المجموع	١٣٥,٥٨٠	١٦٢			

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاجتماعية) باختلاف متغير العمر. كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات النفسية، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير العمر. ويتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير العمر. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات العمر نحو الاتجاه حول هذه المحاور استخدم الباحث اختبار «LSD» وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (٥٦)

#### نتائج اختبار «LSD» للفروق بين فئات العمر

المحاور	العمر	ن	المتوسط	أقل من (٢٠) سنة	من (٢٠) إلى أقل من (٣٠) سنة	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠) سنة	من (٤٠) سنة فأكثر
المشكلات الاقتصادية	أقل من (٢٠) سنة	١١	٤,٠٩٠٩	-			*
	من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة	٣٢	٤,١٥٧٨	-			**
	من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة	٣٣	٣,٨٧٨٨		-		*
	من (٤٠) سنة فأكثر	٨٧	٣,٥٣٧٩			-	-
المشكلات النفسية	أقل من (٢٠) سنة	١١	٤,٢٣٦٤	-			*
	من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة	٣٢	٤,٠٠٧٨	-			*
	من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة	٣٣	٣,٧٧٨٨		-		-
	من (٤٠) سنة فأكثر	٨٧	٣,٥٨٨٥			-	-

*			-	٤,٠١٨٢	١١	أقل من (٢٠) سنة	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
**		-		٤,٠١٠١	٣٢	من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة	
		-		٣,٧٥٧٨	٣٣	من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة	
-				٣,٥٥١٨	٨٧	من (٤٠) سنة فأكثر	
*			-	٤,٠٧٧٩	١١	أقل من (٢٠) سنة	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
*		-		٣,٧٩٥٤	٣٢	من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة	
		-		٣,٥٧٥٨	٣٣	من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة	
-				٣,٣٩٤١	٨٧	من (٤٠) سنة فأكثر	

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم أقل من (٢٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم أقل من (٢٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات النفسية، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة.

ثانياً : الفروق باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير عدد أفراد الأسرة استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير عدد أفراد الأسرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٧)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد

الدراسة طبقاً إلى اختلاف عدد أفراد الأسرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	٢١٢٠	٢	١٠٦٠	١٤٨٠	٨٦٣٠
	داخل المجموعات	١١٠,٨٢٦	١٥٥	٧١٥٠		
	المجموع	١١١,٠٣٧	١٥٧			

.٧٨٦٠	.٢٤١٠	.١٤٨٠	٢	.٢٩٦٠	بين المجموعات	المشكلات الاجتماعية
		.٦١٣٠	١٥٥	٩٥,٠٢٧	داخل المجموعات	
			١٥٧	٩٥,٣٢٣	المجموع	
.٤٩١٠	.٧١٤٠	.٥٧٧٠	٢	١,١٥٤	بين المجموعات	المشكلات النفسية
		.٨٠٨٠	١٥٥	١٢٥,٢٣٧	داخل المجموعات	
			١٥٧	١٢٦,٣٩١	المجموع	
.٦٦٧٠	.٤٠٥٠	.٢١٠٠	٢	.٤٢٠٠	بين المجموعات	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
		.٥١٨٠	١٥٥	٨٠,٣١١	داخل المجموعات	
			١٥٧	٨٠,٧٣٢	المجموع	
.١٣٠٠	٢,٠٦٦	١,٧٠٥	٢	٣,٤١٠	بين المجموعات	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
		.٨٢٥٠	١٥٥	١٢٧,٩٤٤	داخل المجموعات	
			١٥٧	١٣١,٣٥٤	المجموع	

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة.

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير المستوى التعليمي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المستوى التعليمي استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المستوى التعليمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٨)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد

الدراسة طبقاً إلى اختلاف المستوى التعليمي

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	٥,٩٥٨	٥	١,١٩٢	١,٥٦٢	.١٧٤٠
	داخل المجموعات	١٢٠,٥٢٩	١٥٨	.٧٦٣٠		
	المجموع	١٢٦,٤٨٧	١٦٣			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	٤,٣٥٧	٥	.٨٧١٠	١,٤٣١	.٢١٦٠
	داخل المجموعات	٩٦,٢٢٧	١٥٨	.٦٠٩٠		
	المجموع	١٠٠,٥٨٣	١٦٣			
المشكلات النفسية	بين المجموعات	٣,٣٤٣	٥	.٦٦٩٠	.٧٩٤٠	.٥٥٦٠
	داخل المجموعات	١٣٣,٠٧٤	١٥٨	.٨٤٢٠		
	المجموع	١٣٦,٤١٧	١٦٣			
المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم	بين المجموعات	٣,٦٧٣	٥	.٧٣٥٠	١,٣٧٩	.٢٣٥٠
	داخل المجموعات	٨٤,١٤٣	١٥٨	.٥٣٣٠		
	المجموع	٨٧,٨١٦	١٦٣			
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	بين المجموعات	١٠,٢٠٣	٥	٢,٠٤١	٢,٥٧٢	*.٠٢٩٠
	داخل المجموعات	١٢٥,٣٧٧	١٥٨	.٧٩٤٠		
	المجموع	١٣٥,٥٨٠	١٦٣			

\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير المستوى التعليمي.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير المستوى التعليمي. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات المستوى التعليمي نحو الاتجاه حول هذا المحور استخدم الباحث اختبار «LSD» وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (٥٩)

#### نتائج اختبار «LSD» للفروق بين فئات المستوى التعليمي

المحاور	المستوى التعليمي	ن	المتوسط	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	أمي	١٩	٤,٠٢٢٦	-		**		*	
	يقرأ ويكتب	٣٦	٣,٧٣٤١		-	*			
	ابتدائي	١٥	٣,٠٤٧٦			-			
	متوسط	٣٣	٣,٥٣٢٥				-		
	ثانوي	٣٦	٣,٣٨٩٦					-	
	جامعي	٢٥	٣,٥٢٠٠						-

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الأميين وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ابتدائي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الأميين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الأميين وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الأميين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين يقرأون ويكتبون وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين يقرأون ويكتبون.

رابعاً : الفروق باختلاف متغير الدخل الشهري :

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدخل الشهري استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدخل الشهري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (٦٠)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق في

إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف الدخل الشهري

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر التباين	المحاور
**.٠٠٠٠٠	٨,٦٥٢	٥,٧٧١	٢	١١,٥٤٢	بين المجموعات	المشكلات الاقتصادية
		.٦٦٧٠	١٥٠	١٠٠,٠٦٠	داخل المجموعات	
			١٥٢	١١١,٦٠٢	المجموع	
**.٠٠٣٠	٦,٠٤٢	٣,١٥٢	٢	٦,٣٠٥	بين المجموعات	المشكلات الاجتماعية
		.٥٢٢٠	١٥٠	٧٨,٢٦٣	داخل المجموعات	
			١٥٢	٨٤,٥٦٨	المجموع	
**.٠٠٣٠	٦,٠٧٩	٤,٦١٧	٢	٩,٢٣٥	بين المجموعات	المشكلات النفسية
		.٧٦٠٠	١٥٠	١١٣,٩٤٥	داخل المجموعات	
			١٥٢	١٢٣,١٧٩	المجموع	



**..٠٠٠٠٠	٩,٣٤٦	٤,١٢٦	٢	٨,٢٥٢	بين المجموعات	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
		.٤٤١٠	١٥٠	٦٦,٢١٧	داخل المجموعات	
			١٥٢	٧٤,٤٦٨	المجموع	
**..٠٠٠٨٠	٤,٩٥٢	٣,٨٥٨	٢	٧,٧١٦	بين المجموعات	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
		.٧٧٩٠	١٥٠	١١٦,٨٦٠	داخل المجموعات	
			١٥٢	١٢٤,٥٧٦	المجموع	

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير الدخل الشهري. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات الدخل الشهري نحو الاتجاه حول هذه المحاور استخدم الباحث اختبار «LSD» وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (٦١)

#### نتائج اختبار «LSD» للفروق بين فئات الدخل الشهري

المحاور	الدخل الشهري	ن	المتوسط	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر
المشكلات الاقتصادية	أقل من ٣٠٠٠ ريال	٤٨	٤,٠٣٧٥	-	*	**
	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٦٠	٣,٧٢٣٣		-	*
	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر	٤٥	٣,٣٣٣٣			-

**	*		٣,٨٨٣٣	٤٨	أقل من ٣٠٠٠ ريال	المشكلات الاجتماعية
			٣,٦٠٦٥	٦٠	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	
			٣,٣٦٣٢	٤٥	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر	
**		-	٤,٠٣٠٢	٤٨	أقل من ٣٠٠٠ ريال	المشكلات النفسية
	-		٣,٧٠٨٣	٦٠	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	
-			٣,٤٠٠٠	٤٥	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر	
**	*	-	٣,٩٦١١	٤٨	أقل من ٣٠٠٠ ريال	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
*	-		٣,٦٦٠٩	٦٠	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	
-			٣,٣٦٥٢	٤٥	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر	
**		-	٣,٧٨٥٧	٤٨	أقل من ٣٠٠٠ ريال	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
	-		٣,٤٩٥٢	٦٠	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	
-			٣,٢٠٩٥	٤٥	من ٦٠٠٠ ريال فأكثر	

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ، فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال.

خامساً : الفروق باختلاف متغير مدة حكم النزيل :

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير مدة حكم النزيل استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير مدة حكم النزيل وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

#### الجدول رقم (٦٢)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق

في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف مدة حكم النزيل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	٠.٨٨٤٠	٣	٠.٢٩٥٠	٠.٣٧٤٠	٠.٧٧٢٠
	داخل المجموعات	١٢٤,٥٢٨	١٥٨	٠.٧٨٨٠		
	المجموع	١٢٥,٤١٣	١٦١			

.٦٧٩٠	.٥٠٥٠	.٣١٢٠	٣	.٩٣٥٠	بين المجموعات	المشكلات الاجتماعية
		.٦١٧٠	١٥٨	٩٧,٤٢١	داخل المجموعات	
			١٦١	٩٨,٣٥٦	المجموع	
.٦٦٥٠	.٥٢٦٠	.٤٤٨٠	٣	١,٣٤٤	بين المجموعات	المشكلات النفسية
		.٨٥٢٠	١٥٨	١٣٤,٦٦٦	داخل المجموعات	
			١٦١	١٣٦,٠١١	المجموع	
.٨٨٣٠	.٢١٩٠	.١٢٠٠	٣	.٣٦١٠	بين المجموعات	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
		.٥٤٨٠	١٥٨	٨٦,٦٦١	داخل المجموعات	
			١٦١	٨٧,٠٢٢	المجموع	
**.٠٠٠٠*	٦,٣٦١	٤,٨٤٥	٣	١٤,٥٣٦	بين المجموعات	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
		.٧٦٢٠	١٥٨	١٢٠,٣٤٧	داخل المجموعات	
			١٦١	١٣٤,٨٨٢	المجموع	

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير مدة حكم النزير.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير مدة حكم النزير.

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات مدة حكم النزير نحو الاتجاه حول هذا المحور استخدم الباحث اختبار «LSD» وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

## الجدول رقم (٦٣)

### نتائج اختبار «LSD» للفروق بين فئات مدة حكم النزيل

المحاور	مدة حكم النزيل	ن	المتوسط	أقل من سنتين	(٥)- (٢) سنوات	(٨)- (٩) سنوات	من (٩) سنوات فأكثر
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	أقل من سنتين	٤٠	٣,٩٨٥٧	-	*	**	**
	(٥) - (٢) سنوات	٧٤	٣,٥٤٨٦		-		*
	(٨) - (٦) سنوات	٣٣	٣,٢٥٥٤			-	
	من (٩) سنوات فأكثر	١٥	٣,٠٢٨٦				-

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٦-٨) سنوات و من (٩) سنوات فأكثر حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم من (٩) سنوات فأكثر حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات.

سادساً: الفروق باختلاف متغير طبيعة الحي السكني:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير طبيعة الحي السكني استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير طبيعة الحي السكني وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (٦٤)

نتائج « تحليل التباين الأحادي » (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد

الدراسة طبقاً إلى اختلاف طبيعة الحي السكني

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر التباين	المحاور
***,000	١٠,٠٦٣	٧,٠٢٧	٢	١٤,٠٥٥	بين المجموعات	المشكلات الاقتصادية
		.٦٩٨٠	١٦١	١١٢,٤٣٣	داخل المجموعات	
			١٦٣	١٢٦,٤٨٧	المجموع	
***,000	١١,٨٢٩	٦,٤٤٣	٢	١٢,٨٨٦	بين المجموعات	المشكلات الاجتماعية
		.٥٤٥٠	١٦١	٨٧,٦٩٧	داخل المجموعات	
			١٦٣	١٠٠,٥٨٣	المجموع	
***,010	٤,٧٩٣	٣,٨٣٣	٢	٧,٦٦٦	بين المجموعات	المشكلات النفسية
		.٨٠٠٠	١٦١	١٢٨,٧٥١	داخل المجموعات	
			١٦٣	١٣٦,٤١٧	المجموع	
***,000	١٢,٠٨٠	٥,٧٢٩	٢	١١,٤٥٨	بين المجموعات	المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم
		.٤٧٤	١٦١	٧٦,٣٥٨	داخل المجموعات	
			١٦٣	٨٧,٨١٦	المجموع	
***,000	١١,٣٥٦	٨,٣٨١	٢	١٦,٧٦٢	بين المجموعات	المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
		.٧٣٨٠	١٦١	١١٨,٨١٨	داخل المجموعات	
			١٦٣	١٣٥,٥٨٠	المجموع	

\*\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير طبيعة الحي السكني. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات طبيعة الحي السكني نحو الاتجاه حول هذه المحاور استخدم الباحث اختبار «LSD» وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم (٦٥)

#### نتائج اختبار «LSD» للفروق بين فئات طبيعة الحي السكني

المحاور	طبيعة الحي السكني	ن	المتوسط	شعبي	متوسط	راقي
المشكلات الاقتصادية	شعبي	٤٤	٤,٢٠١١	-	**	**
	متوسط	٩٨	٣,٦٤٠٨		-	
	راقي	٢٢	٣,٣٢٧٣		-	
المشكلات الاجتماعية	شعبي	٤٤	٤,١١٥٩		**	**
	متوسط	٩٨	٣,٥٣٣٨			
	راقي	٢٢	٣,٣٤٤٩			
المشكلات النفسية	شعبي	٤٤	٤,٠٦٩٣	-	*	**
	متوسط	٩٨	٣,٦٩٠٨		-	
	راقي	٢٢	٣,٣٩٠٩		-	
المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم	شعبي	٤٤	٤,١٢٢٨	-	**	**
	متوسط	٩٨	٣,٦٠١٦		-	
	راقي	٢٢	٣,٣٥٢٦		-	
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	شعبي	٤٤	٤,٠٠٣٨	-	**	**
	متوسط	٩٨	٣,٤٨٥٤		*	-
	راقي	٢٢	٢,٩٧٤٠		-	

\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني راقبي حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط حول (المشكلات النفسية) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني راقبي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط.



## سابعاً: الفروق باختلاف متغير ملكية السكن:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير ملكية السكن استخدم الباحث اختبار «ت : Independent Sample T-test» وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

### جدول رقم (٦٦)

#### نتائج اختبار «ت : Independent Sample T-test»

للفروق في متوسطات إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير ملكية السكن

المحاور	ملكية السكن	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	الدلالة
المشكلات الاقتصادية	إيجار	٥٤	٣,٤٥٥٦	.٩٥١٩٩٠	-٣,١٥٦	**٠.٠٠٢٠
	ملك	١٠٨	٣,٩٠٤٢	.٧٩٩٤٢٠		
المشكلات الاجتماعية	إيجار	٥٤	٣,٤٨١٣	.٨٤١٩٩٠	-٢,١٩٠	*٠.٠٣٠٠
	ملك	١٠٨	٣,٧٦٥٣	.٧٤٤٦٩٠		
المشكلات النفسية	إيجار	٥٤	٣,٥٢٥٩	.٩٧٣٨٤٠	-٢,١٣٦	*٠.٠٣٤٠
	ملك	١٠٨	٣,٨٤٧٧	.٨٦٦٩٨٠		
المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم	إيجار	٥٤	٣,٤٨٦١	.٧٨٧٤٠٠	-٢,٧٨٧	**٠.٠٠٦٠
	ملك	١٠٨	٣,٨٢٠٩	.٦٨٥٥٢٠		
المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	إيجار	٥٤	٣,٤٤٤٤	١,٠٣١٩٠	-١,٢٤٣	.٢١٧٠
	ملك	١٠٨	٣,٦٤٤٤	.٨١٥١٩٠		

\*\* فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل \* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير ملكية السكن.

ويتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية) باختلاف متغير ملكية السكن، لصالح الذين يسكنون ملك.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير ملكية السكن، لصالح الذين يسكنون ملك.

## الفصل الخامس

### خلاصة ونتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

خلاصة الدراسة

نتائج الدراسة

توصيات الدراسة

مقترحات الدراسة

# الفصل الخامس

## خلاصة ونتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

يشتمل هذا الفصل على ملخص الدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها وأبرز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

### خلاصة الدراسة

احتوت هذه الدراسة على خمسة فصول بالإضافة إلى المراجع والملاحق. وتناول الفصل الأول كمدخل للدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها، وأهم المصطلحات التي استخدمها الباحث في دراسته. وتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم الدراسة وحدد أهداف دراسته. أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة كما اشتمل على الدراسات السابقة للدراسة وقام الباحث بالتعقيب عليها. وتناول الفصل الثالث الإجراءات المنهجية للدراسة، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي، وأوضح الباحث مجتمع الدراسة المستهدف وبين الباحث في هذا الفصل كيفية إعداد أدوات الدراسة (الإستبانة) ودليل المقابلة، وأوضح الباحث بعد ذلك إجراءات صدق وثبات أدوات الدراسة (الإستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على المشرف ومجموعة من المحكمين وفي ضوء آرائهم قام الباحث بتطبيق أدوات دراسته، وحدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة. أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتائج الدراسة متناولاً الإجابة على أسئلتها ومناقشة نتائجها وربطها بالدراسات السابقة. وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة قام الباحث بتلخيص الدراسة، وعرض أهم نتائجها، واقترح أبرز توصياتها.

## نتائج الدراسة

### أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة

#### ١ - النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين:

أن (٨٧) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٧, ٧٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين جهة عملهم المديرية العامة للسجون وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، بينما (٣١) منهم يمثلون ما نسبته ٣, ٢٦٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين جهة عملهم اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) .

أن (٩١) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٢, ٦٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، و (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٩, ١١٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي دبلوم عالي ، و (١٣) منهم يمثلون ما نسبته ١١, ١٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين مستواهم التعليمي ماجستير .

أن (٤٩) من أفراد الدراسة من الأخصائيين يمثلون ما نسبته ٥, ٤١٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي أقل من ٥ سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة من الأخصائيين ، بينما (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ١, ٣٨٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ، و (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ١٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين عدد سنوات خدمتهم في عملهم الحالي من ١٠ سنوات فأكثر ، و (١) منهم يمثل ما نسبته ٨, ٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة من الأخصائيين لم يبين عدد سنوات خدمته في عمله الحالي .

#### ٢ - النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة من المسؤولين عن أسر السجناء:

أن (٥٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣, ٣٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم والد السجنين وهم الفئة الأكثر من أفراد

عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٢٩) منهم يمثلون ما نسبته ٤ ، ١٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم أم السجنين ، مقابل (٢٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ١٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم أحد أبناء السجنين ، و(٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ١٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم آخرون ، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤ ، ٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم والد زوجة النزير ، و(١٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم عم السجنين ، و(١١) منهم يمثلون ما نسبته ٦ ، ٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء المسئول عن أسرهم خال السجنين ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٨٧) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ١ ، ٥٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٤٠ سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢ ، ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة ، مقابل (٣٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢ ، ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة ، و(١١) منهم يمثلون ما نسبته ٦ ، ٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أعمارهم أقل من ٢٠ سنة ، و(٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤ ، ٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٧٢) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ١ ، ٤٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم ٤ - ٦ أفراد وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٥٣) منهم يمثلون ما نسبته ٧ ، ٣١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم ٧ أفراد فأكثر ، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عدد أفراد أسرهم أقل من ٤ أفراد ، و(٩) منهم يمثلون ما نسبته ٤ ، ٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٣٦) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٦ ، ٢١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي يقرأ ويكتب وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة

الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٣٦) منهم يمثلون ما نسبته ٦ , ٢١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي ثانوي ، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ , ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي متوسط ، و(٢٥) منهم يمثل ما نسبته ٠ , ١٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي جامعي ، و(١٩) منهم يمثل ما نسبته ٤ , ١١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء أميين ، و(١٥) منهم يمثل ما نسبته ٠ , ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مستواهم التعليمي ابتدائي ، و(٣) منهم يمثل ما نسبته ٨ , ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٦٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣ , ٣٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عاطلين عن العمل وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٣٨) منهم يمثلون ما نسبته ٨ , ٢٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي موظفين بالقطاع الحكومي ، مقابل (٢٧) منهم يمثلون ما نسبته ٢ , ١٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء متقاعدين ، و(١٧) منهم يمثل ما نسبته ٢ , ١٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي موظفين بالقطاع الخاص ، و(١٦) منهم يمثل ما نسبته ٦ , ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء عملهم الحالي لديهم عملهم الخاص ، و(٥) منهم يمثل ما نسبته ٠ , ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٦٠) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٩ , ٣٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٨) منهم يمثلون ما نسبته ٧ , ٢٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال ، مقابل (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ٩ , ٢٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء دخل أسرهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر ، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤ , ٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٧٦) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٥ , ٤٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم الضمان الاجتماعي وهم الفئة الأكثر من أفراد

عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٥٢) منهم يمثلون ما نسبته ١ ، ٣١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم من عمل الأبناء ، مقابل (٢٠) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ١٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مصدر دخل أسرهم عمل الزوجة ، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤ ، ٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لأسرهم مصادر دخل أخرى ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٣ ، ٤٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٢ - ٥ سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٠) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ٢٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم أقل من سنتين ، مقابل (٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ١٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٦ - ٨ سنوات ، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء مدة حكمهم ٩ سنوات فأكثر ، و(٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (٩٨) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٧ ، ٥٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه متوسط وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٤) منهم يمثلون ما نسبته ٣ ، ٢٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه شعبي ، مقابل (٢٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢ ، ١٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء الحي الذي يسكنون فيه راقبي ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨ ، ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

أن (١٠٨) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٧ ، ٦٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم إيجار وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٥٤) منهم يمثلون ما نسبته ٣ ، ٣٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم ملك ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠ ، ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .



أن (٧٠) من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء يمثلون ما نسبته ٩, ٤١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم بيت مسلح وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء ، بينما (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ٩, ٢٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم بيت شعبي ، مقابل (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٢٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم دور في فيلا ، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٠, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء سكنهم فيلا ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ٨, ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء لم يبينوا .

### ٣- النتائج المتعلقة بوصف أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض :

أن (٣) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٥, ٣٧٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مديري إدارات، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٣٧٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض إداريين، مقابل (٢) منهم يمثلان ما نسبته ٠, ٢٥٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض رؤساء أقسام.

أن (٤) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٠, ٥٠٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهلهم ماجستير ، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٣٧٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهلهم بكالوريوس ، مقابل (١) منهم يمثل ما نسبته ٥, ١٢٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض مؤهله دكتوراه .

أن (٥) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض يمثلون ما نسبته ٥, ٦٢٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض سنوات خبرتهم في العمل الحالي من خمس سنوات فأكثر، بينما (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٣٧٪ من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض سنوات خبرتهم في العمل الحالي من سنة حتى أقل من خمس سنوات.

## ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة المقابلة

السؤال الأول: «ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بغرفة الرياض»

للتعرف على دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع تم رصد نتائج المقابلة مع المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض والمتعلقة بهذا الجانب وجاءت النتائج كالتالي:

### المحور الأول: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع

مدى إسهام القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب عدم وجود برامج متخصصة في التعامل مع هذه الأسر وعدم وجود خطة واضحة لتحويل هذه الأسر من أسر محتاجة لأسر منتجة مكتفية ماعدا اجتهادات تقوم بها بعض مؤسسات القطاع الخاص.

مدى إسهام القطاع الخاص في الرعاية الصحية للمحتاجين:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في الرعاية الصحية للمحتاجين تبين من استجابات

المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه باستثناء برنامج أصدقاء المرضى لا توجد لدى القطاع الخاص دعم لنشاط الرعاية الصحية لوجود فناعة بأن الخدمات الصحية الحكومية تقوم بهذا الجانب ومن يقدم دعم في هذا المجال في القطاع الخاص هم أفراد وليس مؤسسات ومن باقي التبرعات الخيرية.

### مدى دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم الجمعيات الخيرية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن دعم القطاع الخاص يمثل ما بين ٦٠٪ - ٧٠٪ من دخل الجمعيات الخيرية وهي مساهمات مقطوعة وليست مستمرة.

### مدى اهتمام القطاع الخاص بتوفير التدريب المنتهي بالعمل:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في توفير التدريب المنتهي بالعمل تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط يعد الأكثر رواجاً ويلقى دعماً من القطاع الخاص ويعود الفضل بعد الله إلى ضغوط وزارة العمل على منظمات القطاع الخاص في هذا الجانب.

مدى قيام القطاع الخاص بتحمل تكاليف بعض البنى الأساسية للمجتمع مثل المدارس والمستشفيات :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تحمل تكاليف بعض البنى الأساسية للمجتمع مثل المدارس والمستشفيات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط نادر حالياً حيث يتم الاعتماد في هذا الجانب على الحكومة مع وجود حالات نادرة تتعلق ببناء المدارس.

مدى قيام القطاع الخاص بتذليل الصعوبات لتوظيف المواطنين :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تذليل الصعوبات لتوظيف المواطنين تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا النشاط زاد الاهتمام به في الآونة الأخيرة لضغوط وزارة العمل.

مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم البرامج التوعوية (الإرشادية) :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم البرامج التوعوية (الإرشادية) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال جيدة للطبيعة الإعلامية في هذا المجال.

مدى دعم القطاع الخاص البحث العلمي في الجامعات:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الجامعات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم إنشاء كراسي علمية بدعم من أمراء المناطق وبعض المحافظين ولكن الجامعات تبالغ في تحديد ميزانيات هذه الكراسي مما يؤدي إلى عزوف الإسهام في هذا الجانب.

مدى تقديم القطاع الخاص منحاً دراسية للشباب من الجنسين (الفتيات، الشباب) :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في تقديم القطاع الخاص منحاً دراسية للشباب من الجنسين (الفتيات، الشباب) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هناك حالات نادرة حيث أن التركيز على البرامج التدريبية فقط لوجود برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي.

مدى مساهمة القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية الدخيلة على المجتمع (مثل المخدرات ...)

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية الدخيلة على المجتمع (مثل المخدرات) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنها شبه معدومة باستثناء طباعة بعض الكتيبات.

مدى تشجيع القطاع الخاص على قيام المنشآت الصغيرة وتمويل المشاريع للسعوديين:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في قيام المنشآت الصغيرة وتمويل المشاريع للسعوديين تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه تتم عمليات التمويل من قبل الصناديق العامة والخاصة ولا تتسم بالجدية ولا تتناسب مع أعداد المحتاجين وكثرة المتطلبات الإدارية لتمويل تلك المنشآت.

مدى اهتمام القطاع الخاص بدعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل أسر السجناء):

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل أسر السجناء) تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الدعم يتم من قبل جمعيات خيرية متخصصة ودور القطاع الخاص محدود في هذا الجانب، وإن كانت هناك مساهمات تتبناها بعض منظمات القطاع الخاص فإنها تبرع عن طريق الأعمال التطوعية والخيرية.

مدى دعم القطاع الخاص لنشاطات حقوق الإنسان:

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم نشاطات حقوق الإنسان تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه لا علم لهم بدعم القطاع الخاص في هذا المجال وأن وجد فانه محدود جداً لثقافة الموجودة لدى منظمات القطاع الخاص.

مدى مساهمات القطاع الخاص في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في دعم حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن الجميع يبادر للمساهمة في حالة الكوارث مثل ما حدث في كارثة السيول في جدة.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه حماية المستهلك ؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بزيادة أمان المنتج :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في زيادة أمان المنتج تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن الاهتمام بهذا الجانب دوافعه ربحية وليست خيرية.

مدى توفير القطاع الخاص البيانات اللازمة عن المنتج :

فيما يتعلق بمدى إسهام القطاع الخاص في توفير البيانات اللازمة عن المنتج تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن توفير هذه البيانات تحكمها أنظمة ملزمة للقطاع الخاص مما زاد من اهتمامه بهذا الجانب.

مدى ابتعاد القطاع الخاص عن الإعلانات المضللة :

فيما يتعلق بمدى ابتعاد القطاع الخاص عن الإعلانات المضللة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الابتعاد ضعيف فالقطاع الخاص يهتم بالربح بدرجة كبيرة.

## مدى استخدام القطاع الخاص منتجات صحية :

فيما يتعلق بمدى استخدام القطاع الخاص منتجات صحية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الاستخدام ضعيف فالقطاع الخاص يهتم بالربح بدرجة كبيرة.

## مدى التزام القطاع الخاص بالمواصفات والمعايير القياسية للمنتجات :

فيما يتعلق بمدى التزام القطاع الخاص بالمواصفات والمعايير القياسية للمنتجات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الالتزام جيد بسبب رقابة الأمانات والجمارك.

## مدى تقديم القطاع الخاص تشكيلة من المنتجات بأسعار مناسبة لمختلف الدخل :

فيما يتعلق بمدى تقديم القطاع الخاص تشكيلة من المنتجات بأسعار مناسبة لمختلف الدخل تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب يتعلق باهتمام القطاع الخاص بالربح.

مدى دفع القطاع الخاص تعويضات مناسبة للمستهلك في حالة تعرضه لأضرار جراء استخدامه لمنتجاتها :

فيما يتعلق بمدى دفع القطاع الخاص تعويضات مناسبة للمستهلك في حالة تعرضه لأضرار جراء استخدامه لمنتجاتها تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الأمر يتم بعد عناء. مدى منح القطاع الخاص الحق للمستهلك في إعادة واستبدال السلعة :

فيما يتعلق بمدى منح القطاع الخاص الحق للمستهلك في إعادة واستبدال السلعة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف بسبب استغلال بعض المستهلكين له.



مدى اهتمام القطاع الخاص بشكاوى الجمهور :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بشكاوى الجمهور تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب لدوافع ربحية.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال البيئة ؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بالمحافظة على سلامة البيئة :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بالمحافظة على سلامة البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف ولا يتم الاهتمام به من قبل القطاع الخاص.

مدى التزام القطاع الخاص باللوائح الصادرة من الجهات المختصة لحماية البيئة :

فيما يتعلق بمدى التزام القطاع الخاص باللوائح الصادرة من الجهات المختصة لحماية البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف لقلة المتابعة والرقابة.

مدى إتباع القطاع الخاص أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات :

فيما يتعلق بمدى إتباع القطاع الخاص أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف.

مدى اهتمام القطاع الخاص باستخدام تقنيات حديثة لتخفيف حدة الضوضاء :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص باستخدام تقنيات حديثة لتخفيف حدة الضوضاء تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أن هذا الجانب ضعيف لعدم وجود قوانين رادعة.



مدى إتباع القطاع الخاص تقنيات حديثة للتخلص من النفايات :

فيما يتعلق بمدى إتباع القطاع الخاص تقنيات حديثة للتخلص من النفايات تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم الاهتمام بالتخلص من النفايات لوجود شركات تعمل على إعادة تدوير تلك النفايات وخاصة المواد الطبية والبلاستيكية .

مدى وجود أقسام في شركات القطاع الخاص مختصة بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة:

فيما يتعلق بمدى وجود أقسام في شركات القطاع الخاص مختصة بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه لا توجد أقسام متخصصة يسند إليها تطبيق المعايير البيئية.

مدى مساهمة القطاع الخاص مع الجهات المعنية في المحافظة على تحسين ونظافة المدن:

فيما يتعلق بمدى مساهمة القطاع الخاص مع الجهات المعنية في المحافظة على تحسين ونظافة المدن تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم حملات تطوعية مدعومة من بعض منظمات القطاع الخاص وتحت إشراف منظمة لذلك.

مدى تخلص القطاع الخاص من مخلفات الإنتاج بطريقة تقلل الضرر البيئي :

فيما يتعلق بمدى تخلص القطاع الخاص من مخلفات الإنتاج بطريقة تقلل الضرر البيئي تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم في حالات نادرة مثل مساهمة القطاع الخاص في سحب مياه المجاري في بحر جدة ولكنها برامج غير مستمرة.

مدى قيام القطاع الخاص بجهود ملموسة لخدمة البيئة :

فيما يتعلق بمدى قيام القطاع الخاص بجهود ملموسة لخدمة البيئة تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه نشاط محدود وغير ملموس .

ما دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال العاملين؟

مدى اهتمام القطاع الخاص بتحسين ظروف العمل به :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بتحسين ظروف العمل به تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه يتم فقط ببعض المؤسسات والشركات الكبيرة.

مدى اهتمام القطاع الخاص بتقديم العلاج للعاملين به :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بتقديم العلاج للعاملين به تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب انه يتم التأمين الطبي على جميع موظفين القطاع الخاص بحكم أنظمة وزارة العمل ولكن يتباين هذا التأمين بتباين حجم أصول تلك الشركات.

مدى اهتمام القطاع الخاص بوسائل الأمن الصناعي :

فيما يتعلق بمدى اهتمام القطاع الخاص بوسائل الأمن الصناعي تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه بحكم أنظمة وزارة العمل الملزمة تهتم بعض منظمات القطاع الخاص تولى اهتمامها بهذا الشأن وتتبنى لديها أقسام وإدارات تهتم بوسائل الأمن الصناعي .

مدى تبني القطاع الخاص إجراءات لحماية حقوق العاملين بها :

فيما يتعلق بمدى تبني القطاع الخاص إجراءات لحماية حقوق العاملين بها تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب أنه محدود وهو مفهوم شبه معدوم في بعض منشآت القطاع الخاص.

مدى تكافؤ الفرص بين الموظفين في القطاع الخاص في جميع الامتيازات الوظيفية:

فيما يتعلق بمدى تكافؤ الفرص بين الموظفين في القطاع الخاص في جميع الامتيازات الوظيفية تبين من استجابات المسؤولين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض حول مساهمات القطاع الخاص في هذا الجانب.

السؤال الثاني: « ما واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الإجتماعيين » ؟

١ - واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء :

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثمانية من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحسين النواحي المالية لأسر السجناء تتمثل في:

- ١ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء.
- ٢ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع نفقات العلاج لبعض أسر السجناء.
- ٣ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع إيجارات منازل بعض أسر السجناء.
- ٤ - تخصص برامج المسؤولية الاجتماعية منح مالية لبعض الطلبة من أبناء أسر السجناء.

٥ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع تكاليف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف لأسر السجناء.

٦ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في سداد الديون عن بعض أسر السجناء.

٧ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية قروضاً حسنة لبعض أسر السجناء.

٨ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تكاليف الأدوات المدرسية لأبناء أسر السجناء.

يرى مجتمع الدراسة من المسؤولين بمجلس الغرفة التجارية أن إسهامات القطاع الخاص تقوم على بعض التبرعات التي يقدمها القطاع الخاص للجمعيات الخيرية التي تقوم على شؤون أسر السجناء أو الجهات الحكومية التي لها صلة بالسداد عن ديون النزلاء.

٢- واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء :

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ستة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في:

١ - تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية مشروعات صغيرة لأسر السجناء.

٢ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مساعدات قانونية لأسر السجناء (مثل توكيل محامي).

٣ - تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بتوظيف أحد أفراد أسرة السجين.

٤ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مواد غذائية لأسر السجناء.

٥ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية الملابس لأسر السجناء في مناسبات معينة مثل الأعياد ومواسم المدارس.

٦ - تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية أجهزة طبية لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على واحدة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تقديم النواحي العينية لأسر السجناء تتمثل في «تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة أبناء أسر السجناء على الزواج».

٣ - واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء:

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثل في:

١ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء.

٢ - تعمل برامج المسؤولية الاجتماعية على تخطي الوصم الاجتماعي لأسرة السجناء.

٣ - تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة الترفيهية لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على اثنين من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الاجتماعية لأسر السجناء تتمثلان في:

١ - تستجيب برامج المسؤولية الاجتماعية لمتطلبات الأمن الاجتماعي التي تحتاجها أسر السجناء.

٢ - تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية برعاية المسنين من أسر السجناء.

٤ - واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء:

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في:

١ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة من خلال البرامج التوعوية.

٢ - تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في تأهيل أبناء أسر السجناء للعمل من خلال التدريب.

٣ - تساهم المسؤولية الاجتماعية في تقديم برامج إرشادية دينية لأسر السجناء.

٤ - أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة منخفضة على واحدة من ملامح واقع إسهامات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز النواحي الخاصة بالتأهيل لأسر السجناء تتمثل في « تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في التأهيل النفسي لأسر السجناء.

السؤال الثالث: «ما الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من وجهة نظر الأخصائيين الإجتماعيين»؟

١ - الصعوبات التي تتعلق بشركات القطاع الخاص

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على خمسة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بشركات القطاع الخاص تتمثل في:

١ - ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص.

٢ - عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسر السجناء.

٣ - كثرة المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم أسر السجناء.

٤ - معظم جهود منظمات القطاع الخاص تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية.

٥ - ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص.

## ٢- الصعوبات التي تتعلق بأسر السجناء

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بأسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ثلاثة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بأسر السجناء تتمثل في:

١ - قلة التعاون من قبل أسر السجناء.

٢ - ضعف التزام أسر السجناء بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب.

٣ - ضعف إعطاء بيانات حقيقية من قبل الأسر عن أوضاعها.

## ٣- الصعوبات التي تتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء.

أفراد الدراسة من الأخصائيين موافقون بدرجة متوسطة على ستة من الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء وتتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء تتمثل في:

١ - ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء.

٢ - ضعف الاتصالات بين الجهات المختصة وإدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص.

٣ - معظم جهود منظمات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء غير منظمة.

٤ - الخلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

٥ - ضعف قواعد البيانات الخاصة بأسر السجناء.

٦ - البطء في إجراءات التعامل مع أسر السجناء.

السؤال الرابع : «ما المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء»؟

المحور الأول : المشكلات الاقتصادية :

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على أربعة من المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في:

١ - ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة.

٢ - انخفاض مستوى المعيشة.

٣ - ضعف قدرة الأسرة على تلبية كل متطلبات المعيشة.

٤ - تراكم الديون على الأسرة بعد دخول عائلها السجن.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المشكلات الاقتصادية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في «خروج الأبناء للعمل في سن مبكرة».



## ٢- المشكلات الاجتماعية :

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة جدا على واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في «زيادة أعباء التربية على الأم».

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على ثمانية من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في:

١ - النظرة الدونية للأسرة بعد دخول عائلها السجن.

٢ - ضعف المراقبة على الأبناء.

٣ - انخفاض مستوى التحصيل العلمي للأبناء.

٤ - العزلة عن الجيران.

٥ - ظهور خلافات عائلية.

٦ - التسرب الدراسي لدى الأولاد.

٧ - ضعف انتظام الأبناء في التعليم.

٨ - ظهور الانحرافات من قبل أحد أفراد الأسرة.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في «وجود مشاكل صحية لأحد أفراد الأسرة».

### ٣- المشكلات النفسية :

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على خمسة من المشكلات النفسية التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم تتمثل في:

١ - غياب الأمان النفسي داخل الأسرة.

٢ - الشعور بالتوتر والقلق داخل الأسرة.

٣ - الشعور بالإحباط واليأس.

٤ - الخوف من المستقبل.

٥ - الشعور بعزلة الأسرة عن المجتمع.

السؤال الخامس: «ما المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عن أسر السجناء»؟.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة كبيرة على ستة من المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في:

١ - بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبي احتياجات الأسرة.

٢ - عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسرة السجناء.

٣ - كثرة الإجراءات المطلوبة لصرف المساعدات لأسر السجناء.

٤ - قلة التعاون من قبل القطاع الخاص في دعم أسرة السجناء.

٥ - صعوبة الالتزام بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب.

٦ - ضعف تناسب الوظائف المتاحة لأفراد أسر السجناء.

أفراد عينة الدراسة من أسر السجناء موافقون بدرجة متوسطة على واحدة من المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في «أن المساعدات المقدمة لأسرة السجين من القطاع الخاص غير كافية».

السؤال السادس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين من المسؤولين عن أسر السجناء حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة حكم النزير، طبيعة الحي السكني، ملكية السكن)؟

أولاً: الفروق باختلاف متغير العمر:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاجتماعية) باختلاف متغير العمر.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم أقل من (٢٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة

الذين أعمارهم أقل من (٢٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات النفسية، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٢٠) سنة إلى أقل من (٣٠) سنة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة وأفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٤٠) سنة فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية) لصالح أفراد الدراسة الذين أعمارهم من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة.

ثانياً: الفروق باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة.

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير المستوى التعليمي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير المستوى التعليمي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الأيمن

وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ابتدائي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الأميين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الأميين وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الأميين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين يقرأون ويكتبون وأفراد الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين يقرأون ويكتبون.

#### رابعاً: الفروق باختلاف متغير الدخل الشهري:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠٠ ريال.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال وأفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٦٠٠٠ ريال فأكثر حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي

نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) لصالح أفراد الدراسة الذين دخلهم الشهري من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال.

#### خامساً : الفروق باختلاف متغير مدة حكم النزيل :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ , فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير مدة حكم النزيل.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ , فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٦-٨) سنوات و من (٩) سنوات فأكثر حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ , فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم أقل من سنتين.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ , فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات وأفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم من (٩) سنوات فأكثر حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين مدة حكم نزيلهم (٢-٥) سنوات.

#### سادساً : الفروق باختلاف متغير طبيعة الحي السكني :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ , فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي

نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني راقى حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم، المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط حول (المشكلات النفسية) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني شعبي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط وأفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني راقى حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) لصالح أفراد الدراسة الذين طبيعة حيهم السكني متوسط.

سابعاً: الفروق باختلاف متغير ملكية السكن:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥, فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص) باختلاف متغير ملكية السكن.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥, فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاجتماعية، المشكلات النفسية) باختلاف متغير ملكية السكن، لصالح الذين يسكنون ملك.



وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١, فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (المشكلات الاقتصادية، المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم) باختلاف متغير ملكية السكن، لصالح الذين يسكنون ملك.

## توصيات الدراسة

- ١ - الاهتمام بدعم وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص.
- ٢ - العمل على دعم انتظام الدعم المقدم من منظمات القطاع الخاص لأسر السجناء.
- ٣ - توفير المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم أسر السجناء من بيانات ومعلومات.
- ٤ - تضمين جهود منظمات القطاع الخاص لأعمال تنموية مستمرة.
- ٥ - توعية أسر السجناء بأهمية التعاون مع منظمات القطاع الخاص والاستفادة من وسائل الدعم المقدمة لهم مثل التدريب.
- ٦ - توجيه أسر السجناء بإعطاء بيانات حقيقية عن أوضاعها.
- ٧ - الاهتمام بإجراء دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء.
- ٨ - تفعيل الاتصالات بين الجهات المختصة بشؤون أسر السجناء وإدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص.
- ٩ - الاهتمام بتسهيل إجراءات التعامل مع أسر السجناء من قبل القطاع الخاص ووضع اللوائح التي تسهل الحصول على الخدمات المقدمة لهم.
- ١٠ - تشجيع القطاع الخاص على معالجة المشكلات الاجتماعية ومنها تسديد الديون عن السجناء حتى لا يؤدي ذلك لتراكم الديون على الأسرة بعد دخول عائلها السجن.
- ١١ - تكوين قاعدة معلومات عن أسر السجناء ودراسة احتياجاتها الفعلية ورسم الخطط اللازمة لرعاية تلك الأسر.

## مقترحات الدراسة

- ١ - إجراء دراسات مستقبلية حول معوقات برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص.



٢- إجراء دراسات مستقبلية حول سبل تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص.

٣- إجراء دراسات مستقبلية حول المتطلبات اللازمة لدعم تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص.

## مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية

أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الموجهة لأسر السجناء لا تعنى مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية و عمل حملات تطوعية وإنما تتسع لتشمل مسؤوليتهم تجاه أفراد تلك الأسر والعمل على فتح باب رزق للشباب فخلقهم لمشاريع الشباب لاستيعاب البطالة مثلاً لا يعد من أسمى ما يمكن أن تقوم به من عطاء، فيجب أن يكون للقطاع الخاص دور تنموي أساسي في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع بحيث يصبح العطاء من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من أنشطة هذا القطاع، وكي تصبح المسؤولية الاجتماعية الموجهة لأسر السجناء مؤثرة في الأمن الاجتماعي لهم فهي في حاجة لأن تأخذ شكل تنظيمي و مؤسسي له خطة وأهداف محددة بدلاً من أن تكون جهوداً عشوائية مبعثرة وخيرية قد تؤدي إلى الإتكاليه. ويمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ذلك من خلال عدة محاور كما يلي:-

### المحور الاقتصادي:

يعتبر من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسؤولية الاجتماعية لرعاية أسر السجناء، ومن خلاله تقوم الشركات بتبني برامج ومنح للتعليم والتدريب لإفراد أسر السجناء بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين الفرص في إيجاد وظائف مناسبة بمنشآت القطاع الخاص ذات دخل معقولة، حيث تأتي مساهمة القطاع الخاص تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال من حيث أنه من جهة توفر فرص وظيفية لعدد من أفراد أسر السجناء في مختلف المجالات أو تساعدهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة عليهم وتحافظ عليهم من الوقوع في براثن الجريمة والانحراف. ومن جهة أخرى تعمل على ترقية الأجيال ورفع كفاءتها ومستواها التعليمي من أبناء تلك الأسر.

## المحور الصحي:

من المحاور المهمة التي يجب أن تتناولها برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة لأسر السجناء، المحور الصحي حيث يتوجب على منظمات القطاع الخاص المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد اسر السجناء و ذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لعلاج الحالات المحتاجة للعلاج من جهة أخرى.

## المحور الاجتماعي:

من المحاور التي يجب أن تتناولها برامج المسؤولية الاجتماعية لأسر السجناء المحور الاجتماعي من رعاية ومساعدة وتوفير لهم سبل العيش والطمأنينة على حياتهم ومستقبلهم وذلك بابتكار مشاريع وأنشطة تتناولها برامج المسؤولية الاجتماعية تناسب مع أعمار أفراد تلك الأسر، وتصنيفهم وجنسهم واهتمامهم بحيث توفر لهم تلك البرامج الرعاية الاجتماعية والنفسية المناسبة.

أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

- ١ - رفع المستوى العام لأسر السجناء في مختلف المجالات الصحية والاجتماعية والنفسية.
  - ٢ - توظيف كل الموارد والإمكانيات في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة أبناء اسر السجناء من الجنسين من تدريب وتوظيف وتأهيل وإعانات مادية وعينية تساعد تلك الأسر على العيش بأمان وطمأنينة وتوافق مع فئات المجتمع الأخرى.
- ولكي تنجح تلك المشاريع والأنشطة للقطاع الخاص يجب أن تنبع من رغبة صادقة وإحساسا بالمسؤولية تجاه تلك الأسر .

منطلقات نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي:

إن المنطلقات التي تقوم بتفعيل المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي، تتمثل بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و ثقافة العطاء التنموي بين المؤسسات والشركات الكبرى في المملكة، وهذه الثقافة يجب أن تنتشر من خلال:

١ - إبراز الواجب الأخلاقي و الوطني الذي يجتم على تلك المنظمات اتجاه تلك الأسر أن تقوم به.

٢ - وضع القوانين المحفزة للمؤسسات و التي تجعل من عطائهم حافزا للإنجاح و ترويج أنشطتهم التجارية .

٣ - ج- نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين منظمات القطاع الخاص والأفراد حيال تلك الأسر وذلك بتبني برامج عمل علمية محددة في مجال المسؤولية يمكن تقييمها وقياس مردودها لتلك الأسر.

متطلبات نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

لنجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء في المملكة العربية السعودية فيرى الباحث ما يلي :

١ - قيام الجهات المعنية بشئون السجناء وأسرهم بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية لتلك الأسر.

٢ - ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بأسر السجناء وبنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وبرامجها الموجهة لتلك الأسر.

٣ - توفير محفزات نظامية للقطاع الخاص على ضوء تميزها في برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة لأسر السجناء.

٤ - تبادل الخبرة والتجارب العملية بين الجهات المعنية بشئون السجناء وأسرهم من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، لتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية الموجهة لتلك الأسر.

٥ - تنظيم ورشة عمل على مستوى عالي تضم خبراء في المسؤولية الاجتماعية وصناع القرار في الجهات المعنية لتأسيس صندوق للمسؤولية الاجتماعية يتم عن طريقة دعم اسر السجناء في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتأهيلية.

آليات نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

يمكننا أن نتناول تلك الآليات من خلال تأسيس صندوق للمسؤولية الاجتماعية يتم عن طريق دعم البرامج الموجهة لأسر السجناء، وستتناول ذلك من حيث وصفه وإبراز أهدافه والمستفيدين منه من أبناء أسر السجناء، وإبراز مؤشرات أدائه وشركاء العمل فيه من خلال الجدول التالي:

<p>يهدف هذا الصندوق إلى تأمين موارد مالية ثابتة لدعم البنية التنموية لمشاريع المسؤولية الاجتماعية الموجهة لأسر السجناء على مستوى المبادرات الوطنية للقطاع الخاص، وعلى مستوى برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات</p>	<p>أهداف تأسيس الصندوق</p>
<p>اسر السجناء من (الأبناء والبنات وزوجات السجناء)</p>	<p>المستفيدون</p>
<p>- حجم موارد الصندوق من منظمات القطاع الخاص لدعم مشاريع المسؤولية الاجتماعية وبرامجها. - حجم مشاريع المسؤولية الاجتماعية وبرامجها المدعومة من صندوق المسؤولية الاجتماعية - عدد الأسر المستهدفة من مشاريع صندوق المسؤولية الاجتماعية وبرامجها. - عدد الأشخاص من اسر السجناء المستفيدين من مشاريع صندوق المسؤولية الاجتماعية وبرامجها.</p>	<p>أبرز مؤشرات نجاح الصندوق</p>
<p>- وزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للسجون. - وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة باللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم). - البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية. - شركات ومؤسسات القطاع الخاص. - الغرف التجارية ممثلة بمجلس المسؤولية الاجتماعية. - الأكاديميين الاجتماعيين والخبراء المختصين في مجال برامج المسؤولية الاجتماعية.</p>	<p>شركاء العمل</p>
<p>من الممكن أن تتم إدارة الصندوق من خلال - مجلس إدارة برئاسة أحد أعضاء الغرف التجارية وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية - بعض الأكاديميين المختصين بالتأهيل وبعض الخبراء المتخصصين في المسؤولية الاجتماعية. - مجالس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض أو جدة.</p>	<p>الإدارة</p>

## قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم.

المراجع العربية:

إبراهيم، محمد محمد. (٢٠٠٥م). الاتجاهات المعاصرة في منظومة الإدارة. القاهرة، مكتبة عين شمس.

أحمد، محمد مصطفى. (٢٠٠٥م). تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أنيس، إبراهيم، وآخرون (١٤١٠هـ): المعجم الوسيط، ط ٢، دار الأمواج، بيروت.

بدوي، محمد (٢٠٠٠م)، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

بدوي، هناء حافظ. (١٩٩٩م). إدارة المؤسسات الاجتماعية. مصر دار المعرفة الجامعية.

البكري، ثامر. (٢٠٠١م). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. عمان، دار وائل للنشر.

البناء، صفاء أحمد زكي. (٢٠٠٧م). ممارسة خدمة الجماعة باستخدام الاتجاه الوظيفي وتنمية المسؤولية الاجتماعية لزوجات المسجونين الفقراء دراسة منطبقة على جمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالقاهرة. القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي السادس.

التطاوي، عبدالله. (٢٠٠٩م). النظريات المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

تقرير الإنجازات للجنة الوطنية لرعاية السجناء. (١٤٣٥هـ) رعاية السجين وأسرتهم مطلب شرعي ومسئولية اجتماعية. الرياض.

الثقفي، محمد بن حميد. (١٤٢٤هـ). دور المؤسسات الأهلية في رعاية أسر السجناء. بحث  
مقدم لندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاح المنعقدة في الرياض  
في الفترة ١٤ - ١٦ / ٨ / ١٤٢٢هـ تحت إشراف الإدارة العامة للسجون.

الجبير، أحمد. (٢٠١١م). الاستثمار في الأمن الاجتماعي. جريدة الرياض، العدد (١٥٦٠٢)،  
تاريخ: ١٣ مارس ٢٠١١م.

جربوع، يوسف (٢٠٠٧م)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية  
الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين  
الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /  
فلسطين) مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.

الحارثي، عسكر. (٢٠٠٩م). تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية.  
ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال  
تجارب عربية وأجنبية المنعقد في الشارقة في الفترة من ١٣-١٥ ابريل ٢٠٠٩م

الحكيم، منير سليمان. (٢٠١٢م). المسؤولية الاجتماعية للمصارف والمؤسسات المالية مفهومها  
وأهميتها وأبعادها. عمان، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، مجلة الدراسات  
المصرفية، المجلد (٢٠)، العدد الثاني، ص ٦-٧.

الحميدي، محمد عبد الرزاق. (٢٠٠٦م). العمل في المؤسسات العقابية "دراسة مقارنة". رسالة  
دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

حنان، رضوان (٢٠٠٣م)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل  
للنشر.

الحوري، فالح عبدالقادر وآخرون. (٢٠١٤م). 'دائرة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في  
إطار واقع المسؤولية الاجتماعية. الإمارات، مجلة شؤون إجتماعية، المجلد (٣١)، العدد  
(١٢١)، ص ١١٥-١٤٧.

الخشروم، محمد. (٢٠١٢). تبني المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية العاملة في مدينة

حلب: دراسة ميدانية لعينة من المدراء. العراق، مجلة تنمية الراقدين، مجلد (٣٤)، العدد (١٠٨)، ص ص ١٠٩-١٣١.

خليفة، محروس. (١٩٩٨م). رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرههم في المجتمع العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.  
خليل، محمد. (٢٠١٢م). نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام. جريدة الرياض، العدد (١٦١٢٢)، تاريخ: ١٤ أغسطس ٢٠١٢.

دريس، زيد بن عبدالله. (٢٠٠٧م). الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم لأسر السجناء واقعها وآفاقها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.

(الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات). (١٤٣١هـ). مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض.  
الدوسري، محسن فالح. (٢٠٠٧م). مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا. قسم العلوم الاجتماعية.  
رمضان، سيد رشاد. (٢٠١٥م). الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر. القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية.

الزهراني، محمد بن عائض. (١٤٣٢هـ). دور اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم (تراحم) في تطبيق العقوبات البديلة. ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة المنعقد بوزارة العدل ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء. الرياض ١٧-١٩ / ١١ / ١٤٣٢هـ.

الزيود، عبدالناصر طلب. (٢٠١٣م) المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن. عمان، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد ٤٠، العدد الأول، ص ص ٧٥-٨٩.

السالم، خالد بن عبدالرحمن. (٢٠٠٠م)، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري. الرياض، الزهراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.



السدحان، عبدالله. (١٤٢٥هـ). الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، النشأة والتطور. الرياض، إدارة الملك عبدالعزيز.

السعد، صالح (٢٠٠٧م)، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني.

السقا، سامر علي. (٢٠١٢م). استراتيجية مقترحة لطريقة تنظيم المجتمع لمواجهة العنف المجتمعي نحو أسر السجناء والمفرج عنهم. مصر، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بحلوان (مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة). المجلد الثاني، ص ص ٥٢٣-٥٩٩.

سليمان، عبد الحميد إلياس. (٢٠١٢م). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره المحتمل في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. السودان، مجلة المصرفي، العدد (٢٤)، ص ص ٨-١٦.

شريف، فؤاد شريف. (٢٠١٤م). دور الحكومة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات تجارب دولية ودروس مستفادة. القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الشقاوي، عبد الرحمن. (١٤٢٢هـ). البحث عن أداء أفضل للقطاع العام في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض.

الضبع، ماهر أحمد عبد العال (٢٠١٢م)، دور المؤسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، دراسة مسحية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ٢٠١٢م.

عارف، فؤاد محمود. (٢٠١٢م). دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلة الإدارة، العدد الثاني، ص ص ٢١-٥٣.

عبدالباقي، زيدان. (١٩٨٠م). الأسرة والطفولة، دار الشباب للطباعة، القاهرة.

عبدالله، شريف سليمان. (٢٠١٠م). المسؤولية الاجتماعية كإطار عمل في ظل التجربة المصرية



والدولية. القاهرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ٢٠١٠، ص  
ص ١٢٩-١٧٠.

عبود، إبراهيم (١٩٩٨م)، محاضرة التنمية والأمن، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم  
الأمنية.

العتيبي، نوف محمد. (٢٠٠٨م). دور خدمة الجماعة في تحقيق التكيف الاجتماعي لأسر السجناء  
دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين  
والعاملات في سجون المملكة. مصر، المؤتمر الدولي الحادي والعشرون لكلية الخدمة  
الاجتماعية بحلوان، المجلد الرابع، ص ص ٦٢٤-٦٩١.

عثمان، الأميرة، بدوي، محمد (١٩٩٢م)، دراسة في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة،  
الإسكندرية: دار المعارف للنشر.

عثمان، سيد أحمد. (٢٠١٠م). التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية. القاهرة، مكتبة الأنجلو  
المصرية.

العجلاني، نمر بن علي بن عبد الله. (٢٠٠٥م). تقييم المهارات المهنية عند الأخصائيين  
الاجتماعيين دراسة مسحية في مستشفيات الصحة النفسية بالمملكة العربية السعودية.  
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات  
العليا، قسم العلوم الاجتماعية.

عجوبة، مختار إبراهيم. (٢٠٠٠م). الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية  
المعاصرة. الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

العمر، معن خليل (٢٠٠٥م). النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار الأفق.

عمر، بوسلامي. (٢٠١٣م). الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة  
الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء- الجزائر العاصمة. رسالة  
ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية  
وعلوم التسيير.

العوجي، مصطفى. (٢٠٠١م). التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية. مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، لبنان.

عوض، حسني، ونمر رائد. (٢٠١٠م). واقع تطبيق مهنة الخدمة الاجتماعية في الميدان الطبي ومواقفها من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الطبية. فلسطين، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٤.

الغالي، طاهر، والعامري، صالح. (٢٠٠٥م). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان، دار وائل للنشر.

الغالي، طاهر. (٢٠٠٩م). إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر.

الغرفة التجارية بالرياض (تحرير المسؤولية الاجتماعية) (١٤٣١) إصدارات مجلس المسؤولية الاجتماعية، الرياض.

الغرفة التجارية بالرياض، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض. (١٤٣١هـ). دراسة واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض. الرياض.

الفادني، أحمد محمد (٢٠٠٥م)، دور الأجهزة الأمنية السودانية في تحقيق الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية.

الفريح، منيرة إبراهيم. (٢٠١١م). المشكلات الاجتماعية لأسر السجناء وجهود الخدمة الاجتماعية في مواجهتها. مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. المجلد الثاني، العدد (٣٠). ص ص ٦٩١-٧٢٢.

قاسم، محمد. (٢٠٠٨م). أطفال بلا أسر. الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

القرني، منصور بن سعيد (٢٠٠٩م)، تهديدات الأمن الاجتماعي المصاحبة لإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية.

كرمة، صفاء طارق حبيب. (٢٠١٤م). قوة الذكاء الاجتماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الذات الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

كرومية، مسان. (٢٠١٤م). المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد.

اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمرح عنهم وأسرهم (١٤٣٥هـ).

ليلة، علي. (٢٠٠٩م). المسؤولية الاجتماعية. القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المؤتمر السنوي الحادي عشر المنعقد في الفترة من ٥-٧ فبراير ٢٠٠٩م.

مجمع اللغة العربية، مصر (٢٠٠٤م)، المعجم الوسيط، ط(٤)، مكتبة الشروق الدولية.

محفوظ، محمد. (٢٠١٢م). الأمن الاجتماعي مسؤولية الجميع. جريدة الرياض، العدد (١٦٠٠٣)، تاريخ: ١٧ أبريل ٢٠١٢م.

محمد، عاطف خليفة. (٢٠١١م). برنامج مقترح للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية المشاركة لدى الشباب الجامعي. المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، القاهرة، مج ١، ص ص ١٥٠ - ٢٥٤).

محمد، إدريس، (١٤٢٥هـ)، دور الأسرة في أمن المجتمع. بحث مقدم في ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، بمقر كلية الملك فهد الأمنية: الرياض.

المديرية العامة للسجون (١٤٣٥هـ). الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض.

مرسي، كمال. (٢٠٠٣م). الأسرة التعريف والوظائف والاشكال، الكويت، دار القلم.

المغلوث، فهد حمد. (٢٠١١م). المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على المجتمع نموذج تخطيطي للتطبيق لبرامج المسؤولية الاجتماعية. مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد (٣١)، ص ص ٤٠٥-٤٤٥.

المغيصيب، عبدالله. (٢٠٠٤م). دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية. دراسة تطبيقية في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مدوح، ياسمين. (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. القاهرة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ص ٣٦٣-٤٠٦.

منصور، حمدي. (١٩٩٨ م). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بأداء الأخصائيين الاجتماعيين مع الحالات الفردية. بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، العدد الخامس.

ناصر، إبراهيم (١٩٩٣ م)، التربية المدنية المواطنة، مكتبة الرائد، الأردن.

نجم، عبود نجم. (٢٠٠٦ م). أخلاقيات الإدارة في عالم متغير. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

نجم، منور عدنان (٢٠٠٨ م)، دور الأسرة الفلسطينية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ع(٨٤)، ٢٠٠٨ م.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٢ م). الاتجاهات الحديثة في الرعاية والخدمة الاجتماعية. القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٣ م). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية. القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ٢٥، ص ٣١-٥٩.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٥ م). المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات. القاهرة، دار الكتب المصرية.

نصيف، عماد عبد الأمير (٢٠٠٩ م)، الأمن الاجتماعي لدى أساتذة الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، ع(٤)، ٢٠٠٩ م.

هلال، ناجي محمد. (٢٠٠٣ م). الإيداع في السجن والأحوال الأسرية السجناء دراسة سوسيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية. المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (١٢)، العدد (٢٥)، ص ١٢٥-١٥٧.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (١٤٣٢ هـ). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

يوسف، طارق. (٢٠١١م). العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال ملتقيات التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية.

اليوسف، عبد الله عبد العزيز. (٢٠٠٤م). البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية. الرياض، كلية الملك فهد الأمنية.

يوسف، عبد الوهاب. (٢٠٠١م). العلاج السلوكي لمشاكل الأسرة والمجتمع. الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى.

### المراجع الأجنبية:

Berridge, D., Brodie. (2013).The independent effects of permanent exclusion from school on the offending careers of young people, RDS Occasional Paper No 71. London: Home Office

David, E. (2012). “ Social Responsibility. “and impact on Corporate from the marketing side. U S A: The TQM Magazine, Vol.12.No.3.

Daviss, Bennett. (2010). “The role of private sector in the care of the prisoners families. London: England UniversityJournal, Vol.25, No.12, Daviss, Bennett. (2011). “The role of private sector in the care of the prisoners families. London: England UniversityJournal, Vol.25, No.12, Dryzek, J. S. (2006). The role of social responsibility at working in penal Est. Oxford: Journal of Oxford University, Vol.3, No.12.

Ellison, Sat.(2012)”. Social Responsibility in the Corporate Goal Hierarchy”. U.S.A: Business Horizons, Vol.21, No. 3

Forns, Maria. (2012). Changes that have occurred within the family breadwinner impact entry prison. Journal of Youth and Adolescence, Vol. 33, No.1.

Harry, Richard (2011) Prisoner's childhood and family backgrounds: Results from the Surveying Prisoner Crime Reduction (SPCR) longitudinal cohort study of prisoners. New York University, The Social Journal, Vol (13). No.5.

Konkolewsky, Hans-Horst. (2002).“Corporate Social Responsibility And Marketing Work Health”. September.

Kraines, avid (2012). Social care to the families and relatives of the prisoners in the state of Virginia: Virginia: journal of conflict resolution, Vol.2.

Marais, Anel. (2010). Services provided by private sector Establishment for the

care of prisoners reality and prospects. United State of America: \_Journal of Stellenbosch University, Vol.2, No.1.

Roman, M. (2009).“ Social responsibility to private sector organizations and their role in returning the prisoners to society. London: England University Social magazine, vol.38, No.1. Samuel. Wang. (2012). The effect of social care on the prisoner’s families. United State of America, Florida University The Social Journal, Vol (74).

Smith, S. (2012) The Social Responsibility Tradition: An introduction to the Private sector. New York: Rutledge publication.

Wallace and Awolf, (1991). Contemporary Sociological the classical tradition prentice-hall Inc., New Jersey.

Withers, L. and Folsom, J. (2007) Incarcerated Fathers: A Descriptive Analysis. Correctional Service Canada Research Report R-186. Ottawa: Correctional Service Canada.

## المواقع الإلكترونية:

الأسرج، حسين عبدالمطلب (٢٠١٤م). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية

المستدامة بالمملكة العربية السعودية، موقع إلكتروني <http://4i.ae/DRR6>

الجاسر، صالح محمد. (١٤٣١هـ). رعاية أسر السجناء. جريدة الاقتصادية، العدد ٦١٨٩،

تاريخ: ١٢ / ١٠ / ١٤٣١هـ، موقع إلكتروني: [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

الشمري، نوير. (٢٠١١م). التأمين الصحي لأسر السجناء ومخصصات الضمان. جريدة

الاقتصادية، العدد: ٦٤٠١، تاريخ ٢١ / ٤ / ٢٠١١م، موقع الكتروني: [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

العوفي، خلاد. (٢٠٠٨م). أسر السجناء والضمان الاجتماعي. جريدة الرياض، العدد: ١٤٧٤٠،

تاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٨م، موقع إلكتروني: [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com).

موقع البنك الدولي (<http://www.worldbank.org>)

موقع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم: [www.pcare.org.sa](http://www.pcare.org.sa).

موقع مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (<http://www.wbcds.org>).

موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية [www.mosa.gov.sa](http://www.mosa.gov.sa)

موقع مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بالرياض - [www.csr.org.sa](http://www.csr.org.sa)

## ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) قائمة بأسماء المحكمين لأدوات الدراسة

ملحق رقم (٢) دليل المقابلة مع منسوبي المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية.

ملحق رقم (٣) استبانة الأخصائيين الاجتماعيين.

ملحق رقم (٤) استبانة المسؤولين عن أسر السجناء.

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء المحكمين لأدوات الدراسة

م	الاسم	الوظيفة
١	لواء د. سعد بن علي الشهراني	عميد القبول والتسجيل بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٢	أ.د. خالد إبراهيم كردي	رئيس قسم علم النفس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٣	أ.د. بريكان سعد الشلوي	عضو هيئة التدريس بجامعة الطائف
٤	د. إبراهيم بن عبدالله الماحي	عضو هيئة التدريس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٥	عقيد د. فهد بن بداح القحطاني	المديرية العامة للسجون وعضو هيئة تدريس بكلية الملك فهد الأمنية
٦	عقيد د. يحيى دماس الغامدي	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٧	د. عبدالعليم بن محمد عبود	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٨	د. هاني سليمان الخالدي	رئيس قسم تحليل وتدقيق البيانات الإحصائية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
٩	د. إبراهيم بن علي الدخيل	عميد عمادة الجودة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٠	د. أحمد عبدالعزيز الأصفر	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١١	د. عسكر الحارثي	مدير العلاقات والأعلام بالغرفة التجارية وأمين مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض
١٢	د. فيصل بن محمد باطويل	مدير برامج المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بجدة
١٣	د. محمد بن حميد النثقي	عميد كلية الباحة الأهلية
١٤	د. سعد عبدالرحمن زيدان	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٥	د. محمد سعيد هندية	عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٦	د. مصلح بن معيض الحارثي	مدير برامج الأسر المنتجة بالمؤسسة العامة للتدريب المهني
١٧	د. زين بن عيضة الثبتي	عضو هيئة التدريس بجامعة الطائف



ملحق رقم (٢)

دليل المقابلة مع منسوبي المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية العلوم الاجتماعية والإدارية

قسم علم الاجتماع

دليل المقابلة

مع المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة  
التجارية

إعداد الباحث

عبدالله سعيد الحارثي

إشراف

د. عبدالله محمد حسنين شلبي

الأستاذ/ الدكتور .....:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أفيدكم أنني أقوم بدراسة ميدانية استكملاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، موضوعها: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء. وبما أن رأيكم عامل أساس في تحقيق هذه الدراسة لأهدافها، فإنني أمل التفضل بتحديد آرائكم حول الفقرات التي يشتمل عليها هذا الدليل، مع إيماني التام أنكم ستتحرون الدقة في الإجابة، علماً بأن كل المعلومات الواردة ستُعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع شكري وتقديري لكم سلفاً،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

عبدالله بن سعيد الحارثي

## أولاً : البيانات الأولية:

### ١ - المكانة الوظيفية:

- ( ) ١ - مدير إدارة  
( ) ٢ - إداري  
( ) ٣ - رئيس قسم  
( ) ٤ - رئيس شعبة  
( ) ٥ - أخصائي  
( ) ٦ - أخرى.....

### ٢ - المستوى التعليمي:

- ( ) ١ - اقل من الثانوي  
( ) ٢ - ثانوي  
( ) ٣ - بكالوريوس  
( ) ٤ - ماجستير  
( ) ٥ - دكتوراه

### ٣ - سنوات الخبرة في العمل الحالي:

- ( ) ١ - أقل من سنة  
( ) ٢ - من سنة حتى أقل من خمس سنوات  
( ) ٣ - من خمس سنوات فأكثر

ثانياً: محاور الدراسة:

المحور الأول: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع من وجهة نظر المسؤولين العاملين بمجلس المسؤولية الاجتماعية.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المجتمع؟

من خلال:

مدى إسهام برامج القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة

.....  
.....  
.....  
.....

مدى إسهام القطاع الخاص في الرعاية الصحية للمحتاجين

.....  
.....  
.....  
.....

مدى دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية

.....  
.....  
.....  
.....

مدى اهتمام القطاع الخاص بتوفير التدريب المنتهي بالعمل

.....

.....  
.....  
.....  
مدى قيام القطاع الخاص بتحمل تكاليف بعض البنى الأساسية للمجتمع مثل المدارس  
والمستشفيات

.....  
.....  
.....  
.....  
مدى قيام القطاع الخاص بتذليل الصعوبات لتوظيف المواطنين

.....  
.....  
.....  
.....  
مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم البرامج التوعوية (الإرشادية)

.....  
.....  
.....  
.....  
مدى دعم القطاع الخاص البحث العلمي في الجامعات

مدى تقديم القطاع الخاص منحاً دراسية للشباب من الجنسين (الفتيات، الشباب)

.....  
.....  
.....  
.....

مدى مساهمة القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية الدخيلة على المجتمع (مثل المخدرات .....)

.....  
.....  
.....  
.....

مدى تشجيع القطاع الخاص على قيام المنشآت الصغيرة وتمويل المشاريع للسعوديين

.....  
.....  
.....  
.....

مدى اهتمام القطاع الخاص بدعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل أسر السجناء)

.....  
.....  
.....  
.....

مدى دعم القطاع الخاص لنشاطات حقوق الإنسان

.....  
.....







مدى منح القطاع الخاص الحق للمستهلك في إعادة واستبدال السلعة

.....

.....

.....

.....

مدى اهتمام القطاع الخاص بشكاوى الجمهور

.....

.....

.....

.....

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال البيئة ؟

من خلال :

مدى اهتمام القطاع الخاص بالمحافظة على سلامة البيئة

.....

.....

.....

.....

مدى التزام القطاع الخاص باللوائح الصادرة من الجهات المختصة لحماية البيئة

.....

.....

.....

.....

مدى اتباع القطاع الخاص أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات

.....  
.....  
.....  
.....

مدى اهتمام القطاع الخاص باستخدام تقنيات حديثة لتخفيف حدة الضوضاء

.....  
.....  
.....  
.....

مدى إتباع القطاع الخاص تقنيات حديثة للتخلص من النفايات

.....  
.....  
.....  
.....

مدى وجود أقسام في شركات القطاع الخاص مختصة بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة

.....  
.....  
.....  
.....

مدى مساهمة القطاع الخاص مع الجهات المعنية في المحافظة على تحسين ونظافة المدن

.....  
.....



.....  
.....  
مدى اهتمام القطاع الخاص بوسائل الأمن الصناعي  
.....  
.....  
.....  
.....

.....  
.....  
مدى تبني القطاع الخاص إجراءات لحماية حقوق العاملين بها  
.....  
.....  
.....  
.....

.....  
.....  
مدى تكافؤ الفرص بين الموظفين في القطاع الخاص في جميع الامتيازات الوظيفية  
.....  
.....  
.....  
.....

المحور الثاني: واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء.

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي (بعد النواحي المادية)؟

من خلال:

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع نفقات العلاج لبعض أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى تخصيص برامج المسؤولية الاجتماعية منح مالية لبعض الطلبة من أبناء أسر السجناء لمواصلة دراساتهم

.....

.....

.....

.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع إيجارات منازل بعض أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع تكاليف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في سداد الديون عن بعض أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية قروضاً حسنة لبعض أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية تكاليف الأدوات المدرسية لأبناء أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي (لبعد النواحي العينية)؟

من خلال :

مدى تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لمشروعات صغيرة لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى اهتمام برامج المسؤولية الاجتماعية بتوظيف أحد أفراد أسرة السجين

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية أجهزة طبية لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية مساعدات قانونية لأسر السجناء (مثل توكيل محامي)

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية الملابس لأسر السجناء في المناسبات (مثل الأعياد ومواسم المدارس)

.....

.....

.....

.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة أبناء أسر السجناء على الزواج

.....

.....

.....

.....

مدى تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية مواد غذائية لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي (لبعد النواحي الاجتماعية)؟  
من خلال :



مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى استجابة برامج المسؤولية الاجتماعية لمتطلبات الأمن الاجتماعي التي تحتاجها أسر  
السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى تخطي الوصم الاجتماعي لأسرة السجن من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية

.....

.....

.....

.....

مدى اهتمام برامج المسؤولية الاجتماعية برعاية المسنين من أسر السجناء

.....

.....

.....

.....

مدى اهتمام برامج المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة الترفيهية لأسر السجناء

.....

.....  
.....  
.....  
ما دور برامج المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي (لبعد النواحي الخاصة  
بالتأهيل) ؟ من خلال :

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة من خلال  
البرامج التوعوية (الإرشادية):

.....  
.....  
.....  
.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في التأهيل النفسي لأسر السجناء :

.....  
.....  
.....  
.....

مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تقديم برامج إرشادية دينية لأسر السجناء:

.....  
.....  
.....  
.....

مدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية في تأهيل أبناء أسر السجناء للعمل من خلال التدريب:

.....

.....  
.....  
.....  
المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال  
مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء.

هناك عدة عناصر قد تمثل صعوبات تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال  
مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء، سأسرد عليك بعضاً منها من فضلك قل  
رأيك فيها:

ضعف البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص

.....  
.....  
.....  
.....

كثرة المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم أسر السجناء

.....  
.....  
.....  
.....

عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسر السجناء

.....  
.....  
.....  
.....

ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم منظمات القطاع الخاص

.....

.....

.....

.....

معظم جهود منظمات القطاع الخاص تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية

.....

.....

.....

.....

ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء

.....

.....

.....

.....

ضعف الاتصالات بين الجهات المختصة بتنفيذ خدمات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

.....

.....

.....

.....

معظم جهود شركات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء غير منظمة

.....

.....



ملحق رقم (٣)

استبانة الأخصائيين الاجتماعيين

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية العلوم الاجتماعية والإدارية

قسم علم الاجتماع

استبانة

الأخصائيين الاجتماعيين

إعداد الباحث

عبدالله سعيد الحارثي

إشراف

د. عبدالله محمد حسنين شلبي

الأستاذ / الأستاذة.....:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أفيدكم أنني أقوم بدراسة ميدانية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، موضوعها: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء. وبما أن رأيكم عامل أساس في تحقيق هذه الدراسة لأهدافها، فإنني أمل التفضل بتحديد آرائكم حول الفقرات التي يشتمل عليها هذا المقياس، مع إيماني التام أنكم ستتحررون الدقة في الإجابة، علماً بأن كل المعلومات الواردة ستُعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.  
مع شكري وتقديري لكم سلفاً،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

عبدالله بن سعيد الحارثي

## أولاً: البيانات الأولية:

### ١- جهة العمل:

- ١- المديرية العامة للسجون ( )
- ٢- اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسراهم (تراحم) ( )

### ٢- المستوى التعليمي:

- ١- ثانوي ( )
- ٢- بكالوريوس ( )
- ٣- دبلوم عالي ( )
- ٤- ماجستير ( )
- ٥- دكتوراه ( )

### ٣- عدد سنوات الخدمة التي قضيتها في العمل الحالي:

- ١- أقل من (٥) سنوات ( )
- ٢- من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات ( )
- ٣- من (١٠) سنوات فأكثر ( )



## ثانياً: محاور الدراسة:

المحور الأول: واقع إسهامات برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء:

لبرامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أدوار عديدة في مجال تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء، وفيما يلي بعض هذه الأدوار، الرجاء وضع إشارة (P) في الخانة التي تتوافق مع وجهة نظرك:

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
النواحي المالية						
١	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية دعم مالي كاف لأسر السجناء					
٢	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع نفقات العلاج لبعض أسر السجناء					
٣	تخصص برامج المسؤولية الاجتماعية منح مالية لبعض الطلبة من أبناء أسر السجناء					
٤	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع إجراءات منازل بعض أسر السجناء					
٥	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في دفع تكاليف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف لأسر السجناء					
٦	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في سداد الديون عن بعض أسر السجناء					
٧	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية قروضاً حسنة لبعض أسر السجناء					
٨	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تكاليف الأدوات المدرسية لأبناء أسر السجناء					
النواحي العينية						

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
٩	تنفذ برامج المسؤولية الاجتماعية مشروعات صغيرة لأسر السجناء					
١٠	تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بتوظيف أحد أفراد أسرة السجين					
١١	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية أجهزة طبية لأسر السجناء					
١٢	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مساعدات قانونية لأسر السجناء (مثل توكيل محامي)					
١٣	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية الملابس لأسر السجناء في مناسبات معينة مثل الأعياد ومواسم المدارس					
١٤	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة أبناء أسر السجناء على الزواج					
١٥	تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية مواد غذائية لأسر السجناء					
<b>النواحي الاجتماعية</b>						
١٦	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في توظيف أبناء أسر السجناء					
١٧	تستجيب برامج المسؤولية الاجتماعية لمتطلبات الأمن الاجتماعي التي تحتاجها أسر السجناء					
١٨	تعمل برامج المسؤولية الاجتماعية على تخطي الوصم الاجتماعي لأسرة السجين					
١٩	تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية برعاية المسنين من أسر السجناء					
٢٠	تهتم برامج المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة الترفيهية لأسر السجناء					
<b>النواحي الخاصة بالتأهيل</b>						

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
٢١	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في وقاية أفراد أسر السجناء من الجريمة من خلال البرامج التوعوية					
٢٢	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في التأهيل النفسي لأسر السجناء					
٢٣	تساهم المسؤولية الاجتماعية في تقديم برامج إرشادية دينية لأسر السجناء					
٢٤	تساهم برامج المسؤولية الاجتماعية في تأهيل أبناء أسر السجناء للعمل من خلال التدريب					

المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء.

تواجه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص صعوبات عديدة حيال مشاركته في البرامج الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء، وفيما يلي بعض هذه الصعوبات، الرجاء وضع إشارة (P) في الخانة التي تتوافق مع وجهة نظرك فيما يلي:

م	العبارات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
صعوبات تتعلق بشركات القطاع الخاص						
١	ضعف برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص					
٢	كثرة المتطلبات التي يحتاجها القطاع الخاص لدعم أسر السجناء					
٣	عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسر السجناء					
٤	ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات القطاع الخاص					
٥	معظم جهود منظمات القطاع الخاص تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية					
صعوبات تتعلق بأسر السجناء						
٦	قلة التعاون من قبل أسر السجناء					
٧	ضعف إعطاء بيانات حقيقية من قبل الأسر عن أوضاعها					
٨	ضعف التزام أسر السجناء بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب					
صعوبات تتعلق بالجهات المختصة بشؤون أسر السجناء						
٩	ضعف قواعد البيانات الخاصة بأسر السجناء					
١٠	البطء في إجراءات التعامل مع أسر السجناء					

م	العبارات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
١١	ضعف توفر دراسات علمية دقيقة حول الاحتياجات الحقيقية لأسر السجناء					
١٢	ضعف الاتصالات بين الجهات المختصة وإدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص					
١٣	معظم جهود منظمات القطاع الخاص في رعاية أسر السجناء غير منظمة					
١٤	الخلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية					

ملحق رقم (٤)

استبانة المسؤولين عن أسر السجناء

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية العلوم الاجتماعية والإدارية

قسم علم الاجتماع

استبانة

المسؤولين عن أسر السجناء

إعداد الباحث

عبدالله سعيد الحارثي

إشراف

د. عبدالله محمد حسنين شلبي

الأستاذ / الأستاذة.....:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أفيدكم أنني أقوم بدراسة ميدانية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، موضوعها: دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز الأمن الاجتماعي لأسر السجناء. وبما أن رأيكم عامل أساس في تحقيق هذه الدراسة لأهدافها، فإنني أمل التفضل بتحديد آرائكم حول الفقرات التي يشتمل عليها هذا المقياس، مع إيماني التام أنكم ستتحرون الدقة في الإجابة، علماً بأن كل المعلومات الواردة ستُعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع شكري وتقديري لكم سلفاً،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

عبدالله بن سعيد الحارثي

## أولاً: البيانات الأولية:

### ١-المسئول عن الأسرة في غياب السجين:

- |     |                     |     |                     |
|-----|---------------------|-----|---------------------|
| ( ) | ٢- أم السجين        | ( ) | ١- والد السجين      |
| ( ) | ٤- خال السجين       | ( ) | ٣- عم السجين        |
| ( ) | ٦- والد زوجة السجين | ( ) | ٥- أحد أبناء السجين |
| ( ) |                     | ( ) | ٧- أخرى تذكر .....  |

### ٢-عمر المسئول عن الأسرة:

- |     |                             |     |                             |
|-----|-----------------------------|-----|-----------------------------|
| ( ) | ٢- (٢٠) إلى أقل من (٣٠) سنة | ( ) | ١- أقل من (٢٠) سنة          |
| ( ) | ٤- (٤٠) سنة فأكثر           | ( ) | ٣- (٣٠) إلى أقل من (٤٠) سنة |

### ٣-عدد أفراد أسرة السجين:

- |     |                |     |                     |
|-----|----------------|-----|---------------------|
| ( ) | ٢- (٦-٤) أفراد | ( ) | ١- أقل من (٤) أفراد |
| ( ) |                | ( ) | ٣- (٧) أفراد فأكثر  |

### ٤- المستوى التعليمي للمسئول عن الأسرة:

- |     |               |     |                    |
|-----|---------------|-----|--------------------|
| ( ) | ٢- يقرأ ويكتب | ( ) | ١- أمي             |
| ( ) | ٤- متوسط      | ( ) | ٣- ابتدائي         |
| ( ) | ٦- جامعي      | ( ) | ٥- ثانوي           |
| ( ) |               | ( ) | ٧- أخرى تذكر ..... |

### ٥-العمل الحالي للمسئول عن الأسرة:

- |     |                       |     |                         |
|-----|-----------------------|-----|-------------------------|
| ( ) | ٢- موظف بالقطاع الخاص | ( ) | ١- عاطل عن العمل        |
| ( ) | ٤- عمل خاص            | ( ) | ٣- موظف بالقطاع الحكومي |
| ( ) |                       | ( ) | ٥- متقاعد               |



٦-الدخل الشهري لأسرة النزيل:

- ١- أقل من (٣٠٠٠) ريال ( )  
٢- (٣٠٠٠) إلى أقل من ( )  
(٦٠٠٠) ريال
- ٣- من (٦٠٠٠) ريال فأكثر ( )  
٤- ( )

٥-مصادر دخل أسرة السجين:

- ١- من عمل الأبناء ( )  
٢- عمل الزوجة ( )
- ٣- الضمان الاجتماعي ( )  
٤- مصادر أخرى ( )  
تذكر.....

٧-مدة الحكم للنزيل:

- ١- أقل من سنتين ( )  
٢- (٢-٥) سنوات ( )
- ٣- (٦-٨) سنوات ( )  
٤- (٩) سنوات فأكثر ( )

٨-نوعية الحي الذي تسكنه أسرة السجين:

- ١- شعبي ( )  
٢- متوسط ( )
- ٣- راقى ( )  
٤- ( )

٩-ملكية السكن:

- ١- ملك ( )  
٢- إيجار ( )

١٠-نوع السكن:

- ١- فيلا ( )  
٢- دور في فيلا ( )
- ٣- بيت مسلح ( )  
٤- بيت شعبي ( )

ثانياً: محاور الدراسة:

المحور الأول: المشكلات التي تواجه أسر السجناء والتي نجمت عن دخول عائلهم السجن والتي قد تؤثر على الأمن الاجتماعي لهم من وجهة نظر المسئولين عنهم:

نتيجة دخول عائل الأسرة للسجن حدث ما يلي:

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
<b>المشكلات الاقتصادية</b>						
١	ضعف استقرار الظروف الاقتصادية للأسرة					
٢	انخفاض مستوى المعيشة					
٣	ضعف قدرة الأسرة على تلبية كل متطلبات المعيشة					
٤	خروج الأبناء للعمل في سن مبكرة					
٥	تراكم الديون على الأسرة بعد دخول عائلها السجن					
<b>المشكلات الاجتماعية</b>						
٦	زيادة أعباء التربية على الأم					
٧	العزلة عن الجيران					
٨	ضعف المراقبة على الأبناء					
٩	ظهور خلافات عائلية					
١٠	وجود مشاكل صحية لأحد أفراد الأسرة					
١١	النظرة الدونية للأسرة بعد دخول عائلها السجن					
١٢	ضعف انتظام الأبناء في التعليم					
١٣	انخفاض مستوى التحصيل العلمي للأبناء					
١٤	التسرب الدراسي لدى الأولاد					
١٥	ظهور الانحرافات من قبل أحد أفراد الأسرة					

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
المشكلات النفسية						
١٧	الشعور بالإحباط والبأس					
١٨	الشعور بالتوتر والقلق داخل الأسرة					
١٩	الخوف من المستقبل					
٢٠	غياب الأمان النفسي داخل الأسرة					
٢١	الشعور بعزلة الأسرة عن المجتمع					

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين عنهم.

تواجه أسر السجناء حيال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص معوقات عديدة، وفيما يلي بعض هذه الصعوبات، الرجاء وضع إشارة (P) في الخانة التي تتوافق مع وجهة نظرك فيما يلي:

م	العبارات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
١	بعض البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل القطاع الخاص لا تلبي احتياجاتنا					
٢	كثرة الإجراءات المطلوبة لصرف المساعدات لأسر السجناء					
٣	عدم انتظام الدعم المقدم من القطاع الخاص لأسرة السجناء					
٤	قلة التعاون من قبل القطاع الخاص في دعم أسرة السجناء					
٥	صعوبة الالتزام بتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل التدريب					

					ضعف تناسب الوظائف المتاحة لأفراد أسر السجناء	٦
					أن المساعدات المقدمة لأسرة السجين من القطاع الخاص غير كافية	٧